جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر

2017

تقرير أوضاع
الأمن الغذائي في مصر

2017

معهد التخطيط القومي تقاطع صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر
www.inplanning.gov.eg
INP.Technicaloffice@gmail.com
Phone:22627840 - 22629225

لكل مواطن الحق فى غذاء صحى وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال

دستور جمهورية مصر العربية

المادة (79)

كلمة الأستاذ الدكتور
رئيس المعهد

إيماناً بدور معهد التخطيط القومي كمركز فكر لإجراء البحوث والتقارير وتقديم الاستشارات في مجالات التخطيط والتنمية، ودوره المحورى في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. يطلق المعهد الإصدار السنوي الأول من تقرير أوضاع الأمن الغذائي على مستوى جمهورية مصر العربية عام 2017، والذي يأمل بإصداره أن يساهم في رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر بما يساعد على تفعيل الجهود المبذولة لتعزيز مساراته، وأن يلبى حاجة واضعى السياسات ومتخذى القرار، ويكون عوناً للباحثين والدارسين والمهتمين بأوضاع الأمن الغذائي.

يستعرض التقرير في خمسة فصول أوضاع الأمن الغذائي على المستوي العالمي والعربي وتحليل منظومته ومحدداته ومؤشراته في مصر.

حيث اختص الفصل الأول باستعراض أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي والتحديات التى تواجهه. في حين اختص الفصل الثاني بدراسة وتحليل الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، والمكونة من الموارد المرتبطة بالإنتاج الزراعي وإنتاج السلع الغذائية الرئيسية، والسياسات والتشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي، وأخيراً التحديات التى تواجه الأمن الغذائي في مصر. وتناول الفصل الثالث من التقرير تحليل وضع مصر على مؤشرات الأمن الغذائي العالمية، والتي تصدر عن منظمة الأغذية والزراعة، ومؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن الإيكونوميست، فضلاً عن التعرف على أوضاع الجوع في مصر، واستعراض وتحليل أوضاع الفجوة الغذائية، والاكتفاء الذاتي، والكميات المتاحة للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية، والاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون.

واختص الفصل الرابع من التقرير - والمعنون بآفاق المستقبل: دور المنظمات الدولية في تعزيز الأمن الغذائي في الدول النامية - باستعراض جهود كل من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم

المتحدة على المستوى العالمي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية على المستوى العربي. وتناول الفصل الخامس والأخير قضية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في استراتيجيات التنمية. وقد أشارت نتائج التقرير إلى العديد من التطورات الإيجابية في أوضاع الأمن الغذائي بمصر، تمثلت في تحسن إنتاج معظم السلع الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية، والتوسع الملحوظ في المشروعات القومية بالقطاع الزراعي سواء التي تنفذها الدولة مباشرة من خلال شركاتها أو بالاشتراك مع القطاع الخاص.

الإ انه من ناحية أخرى أوضحت نتائج التقرير العديد من التحديات التى تواجه الأمن الغذائي في مصر والتى من أهمها التعديات على الأراضي الزراعية، والمخاطر التى تواجه الموارد المائية في مصر، والتغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، فضلاً عن تحديات أخرى تمثلت في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية وإهمال التصنيع الغذائي، وغياب الاهتمام الكافي بمنظومة التسويق الزراعى.

كما أشار التقرير إلى أن القضاء على الفقر من أهم سبل تحسين أوضاع الجوع والأمن الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض، وفي هذا الصدد عرض التقرير تجارب كل من بنجلاديش والبرازيل في مجال مساعدة الفقراء والقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، والتجربة المصرية التي تناولها التقرير من خلال الجهود الحكومية المتمثلة في برنامجى تكافل وكرامة، والجهود الأهلية المتمثلة في بنك الطعام المصري.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة أعضاء الفريق البحثي المسئول عن إعداد هذا التقرير الذى يعد أحد وثائق المعهد الهامة. مع خالص التمنيات الطيبة بكل الخير والتوفيق والسداد لمعهدنا العريق ومصرنا الغالية.

أ.د.علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومى

الفريق البحثي

د. سحر البهائي (الباحث الرئيسي)

أ.د. سعد نصار مستشار التقرير

أ.د. سعد علام مستشار التقرير

أعضاء الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومي

أ.د إجلال راتب

أ.د. عبد العزيز إبراهيم

د.على البجلاتي

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة بمعهد التخطيط القومي

م. شيماء عزب

أ.احمد ناصر

من خارج المعهد

أ.د. نشوى التطاوى، أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأسكندرية

د. مى مصطفي، مدرس الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأسكندرية

م. أسامة غباشي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

سكرتارية

أ. نهلة شكرى

الرسائل الرئيسية

1. زيادة عدد الذين يعانون من نقص التغذية على مستوى العالم عام 2016 إلى 815 مليون شخص مقارنةً بحوالي 777 مليون شخص عام 2015، وتشكل الزيادة الحادثة عبئاً أمام جهود المنظمات الدولية للقضاء على نقص التغذية.

2. منطقتى جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبري من أكثر مناطق العالم معاناة وفقاً لمؤشر الجوع خلال الفترة 2012-2014، ووفقاً لتصنيف مستويات مؤشر الجوع والصادر عن معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية تم تصنيف منطقة جنوب آسيا ضمن المستوى المرعب والخطير للجوع، بينما تصنف منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبري ضمن المستوى المعتدل والخطير، وتصنف بقية مناطق العالم ضمن المستوى المعتدل والمنخفض للجوع.

3. انتشار ظاهرة التقزم لدى الأطفال في معظم الدول العربية بصفة عامة، حيث بلغت هذه النسبة أعلي ما يمكن باليمن بنسبة بلغت 46.6% عام 2016، تليها السودان بنسبة بلغت 38.2% خلال عام 2016، وسُجلت أدني نسبة بدولة الكويت والتى بلغت حوالي 5.8% خلال عام 2016.

4. يتسم القطاع الزراعى بمعظم الدول النامية بالأساليب التقليدية المتخلفة فى وسائلها، ونظم إدارتها، وسوء استخدامها للموارد مما يؤدي لإستنزافها، فضلاً عن تواضع الجهود الحكومية والاستثمارات العامة والخاصة الموجهة للتنمية الزراعية بصفة عامة، أو المشروعات المرتبطة سواء فى مجال البحث والتطوير، أو مشروعات التنمية فى مجالات المرافق والخدمات أو تصنيع المدخلات أو المنتجات، هذا بالإضافة لندرة الإمتيازات وعناصر الجذب المناسبة للاستثمارات فى المشروعات الزراعية.

5. تحتل مصر المرتبة رقم 58 على المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي ضمن 115 دولة، وتصنف مصر ضمن الدول الأكثر تحسناً.

6. يعتبر التوسع العمرانى على حساب الأرض الزراعية المصرية الخصبة من أخطر عمليات استنزاف الاراضى، لأنه من الناحية الإنتاجية يعتبر فقداً كاملاً وكلياً لوظيفة الأرض لإنتاج المادة الحيوية اللازمة لإنتاج الغذاء والكساء والدواء.

7. زيادة مستويات أسعار السلع الغذائية بمعدلات تفوق الزيادات في الدخل وخاصة عام 2016/2015، مما يشير إلى حجم الضغوط التى يتعرض لها المستهلك خاصةً شريحة ذوي الدخل المحدود (الفقراء)، باعتبارها المتضررة الأولى لعدم قدرتها على توفير احتياجاتها المادية الاساسية.

8. مكونات السعرات الحرارية للفرد المصري تعتمد بشكل جوهرى على المنتجات النباتية تليها المنتجات الحيوانية ثم السمكية. وهو نمط غذائي غير صحي يترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية.

9. تعد تجربة مصر في القضاء على الجوع من التجارب الرائدة في هذا المجال، والتى تضمنت جهوداً حكومية متمثلة في برنامج تكافل وكرامة، وجهوداً أهلية تمثلت في تجربة بنك الطعام.

الملخص التنفيذي

يشكل توافر الأمن الغذائى ضماناً لمستقبل آمن من الاضطرابات والتقلبات فى كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة الأفراد في المجتمع، ويتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية.

وانطلاقاً من مكانة الأمن الغذائي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقته بالأمن القومي واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، تأتي أهمية إصدار هذا التقرير، فضلاً عن تزامن إصداره مع تنفيذ مصر لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، إضافة لعدم وجود تقارير محلية ترصد بشكل سنوي أوضاع الأمن الغذائي.

ويعد التقرير بداية لإصدار سنوي جديد من إصدارات معهد التخطيط القومي لأوضاع الأمن الغذائي في مصر.

يستهدف التقرير استعراض ورصد وتحليل أوضاع الأمن الغذائي على المستوي العالمي والعربي، وتحليل منظومة الأمن الغذائي في مصر ومحدداته ومؤشراته، وذلك خلال الفترة (2012–2016). كما يستهدف التقرير التعرف على دور المنظمات الدولية في تعزيز الأمن الغذائي في الدول النامية، وتضمن التقرير قضية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في استراتيجيات التنمية.

وقد توصل التقرير إلى أهم النتائج التالية:

- زيادة عدد الذين يعانون من نقص التغذية على مستوى العالم خلال عام 2016 بحوالى 38 مليون شخص مقارنةً بعام 2015، وتشكل الزيادة الحادثة عبئاً أمام جهود المنظمات الدولية للقضاء على نقص التغذية.
- يظل الجوع على مستوى العالم مرتفعاً بشكل هائل، حيث لا يزال هناك نحو 689 مليون شخص يواجهون الجوع، ووأحد من بين كل أربعة أطفال يتضررون من التقزم، و8% من الأطفال يعانون من الهزال، ونحو 1.4 مليون طفل يواجهون خطر الموت نتيجة مجاعات في كل من نيجيريا، والصومال، واليمن، وجنوب السودان.
- تعتبر النزاعات المسلحة من الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، فقد تسببت في وفاة 75 ألف طفل بشمال شرق نيجيريا، كما أن هناك 450 ألف طفل مصابون بسوء تغذية حاد لعدم حصولهم على الكميات الكافية من الغذاء، وقدر عدد الأشخاص في اليمن الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بسبب هذه النزاعات (حتى مارس 2017) بحوالي 17 مليون شخص بما يعادل 60% من السكان.
- تدنى مستويات سلامة الأغذية في الدول العربية التى تعانى من تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، فضلاً عن الحروب والنزاعات السياسية التى ساهمت في انهيار البنية التحتية، مما يؤثر بالتبعية على أوضاع سلامة الغذاء في هذه الدول.
- بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها لعملية الإغاثة الطارئة فى سوريا (من برنامج الغذاء العالمي) حوالي 949.7 مليون دولار، ولليمن 372.3 مليون دولار، والعراق 204.5 مليون دولار، و219.7 لنيجريا، و613.7 لجنوب السودان، وحوالي 568.5 مليون دولار للجنوب الافريقي.
- تعتبر مصر من الدول المساهمة في تمويل برنامج الغذاء العالمي من ناحية، كما أنها من ناحية أخرى تعتبر من الدول المستفيدة من هذا

البرنامج، ويعتبر برنامج الغذاء العالمى أحد أهم الشركاء التنمويين لمصر، حيث يقوم بالتعاون مع الوزارت المعنية بتنفيذ برنامج التغذية المدرسية والذى يستفيد منه حوالى 650 ألف طالبا. كما يقدم البرنامج الدعم الفنى للبرنامج الوطنى للتغذية المدرسية والذى يستفيد منه 1.1 مليون طالب.

- تتسم مصر بمحدودية الأراضى الصالحة للزراعة وندرة الموارد الاقتصادية الزراعية، مما ترتب عليه عدم قدرة المحاصيل والمنتجات الزراعية المنتجة محلياً على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية، الآمر الذى يدفع الدولة إلى سد العجز بالاستيراد من الخارج لتغطية احتياجات السكان الاستهلاكية من السلع المختلفة.
- محدودية المتاح من موارد المياه تستلزم الإرتقاء بكل من كفاءة نقل وتوزيع المياه بدءاً من الترع والمساقى الفرعية، ورفع كفاءة استخدام المياه في نظم الري الحقلي المختلفة.
- يواجه الأمن الغذائي في مصر العديد من التحديات منها تحديات متعلقة بالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والذي يعد من أخطر عمليات استنزاف الاراضى، لأنه من الناحية الإنتاجية يعتبر فقداً كاملاً وكلياً لوظيفة الأرض لإنتاج المادة الحيوية اللازمة لانتاج الغذاء والكساء والدواء. كما أن ري الأراضي الزراعية بالغمر يعد أحد أهم المشكلات التي تواجه السياسة الزراعية، خاصةً وأن مصر من الدول الفقيرة مائياً، وهو ما نتج عنه عدم وصول مياه الرى إلى نهايات الترع. تتعرض معظم البحيرات المصرية لعدة مشكلات تؤثر عليها مثل التعديات عليها من خلال التجفيف، والصيد المخالف والجائر، والتلوث الناجم عن المصارف الزراعية المحملة بالصرف الصحى والصناعى المعالج وغير المعالج، مما يؤثر على كل من جودة ونوعية مياه هذه البحيرات وإنتاجها السمكى.
- ضآلة استثمارات القطاع الزراعي من أهم تحديات الأمن الغذائي في مصر، وإحدى محددات التنمية الزراعية خاصة، كما أن غالبية الاستثمارات تهدف لرفع مستويات البنية التحتية كاستصلاح الأراضي وشق القنوات والترع وإقامة مصارف وغيرها، وهي استثمارات ضخمة تحقق عوائدها بعد فترة طويلة نسبياً.
- تظهر نتائج التقرير تزايد حجم الفجوة الغذائية لكل من القمح بنسبة 14.3% خلال عام 2016 مقارنةً بنسبتها عام 2015، وللفول البلدي بنسبة 69.5% عام 2016 مقارنة بعام 2015، وللعدس بنسبة 51.6%، وللزيوت النباتية بنسبة 152.8% فيما بين نفس العامين، الامر الذي يشير الى نقص نسب الاكتفاء الذاتي للقمح من 52.2% عام 2015 إلى 48.2% عام 2016، وللفول من 30.1% إلى 20.1%، وللعدس 0.02%، وللزيوت النباتية من 45.2% إلى 9% فيما بين هذين العامين.
- زيادة مستويات أسعار السلع الغذائية بمعدلات تفوق الزيادات في الدخل وخاصة عام 2016/2015، وهو ما يشير إلى حجم الضغوط التى يتعرض لها المستهلك خاصةً شريحة ذوي الدخل المحدود (الفقراء)، باعتبارها المتضررة الأولى لعدم قدرتها على توفير احتياجاتها المادية الاساسية، إلا انه في هذا الصدد تقوم الحكومة المصرية بدعم أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية، إما بصورة ظاهرة أو ضمنية بقصد تحسين مستويات معيشة الأسر بالمجتمع من ناحية، والحفاظ على مستويات أسعار السلع الأساسية لتكون في متناول الجميع من ناحية أخرى.

• عدم توازن مكونات النمط الاستهلاكي بين المصادر النباتية والحيوانية، حيث ينحاز الاستهلاك إلى المصادر النباتية، مما يعنى الحصول على العناصر الغذائية فى أدنى صورها من حيث القيمة البيولوجية.

• ترجع أسباب زيادة استهلاك السلع نباتية المصدر إلي انخفاض أسعارها مقارنةً بأسعار المنتجات الحيوانية، وبالتالي تناسب دخل المستهلك، فضلاً عن ارتفاع نصيب الأغذية المدعومة فى الوجبة الغذائية لغالبية السكان، وتشكل منتجات الانتاج النباتي العنصر الغذائي الرئيسي للحصول على السعرات الحرارية والبروتينات والدهون، وهو نمط غذائي غير صحي يترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية.

• شكلت نسبة البروتينات من أصل نباتي حوالي 75.1% من مكونات البروتينات التي يحصل عليها الفرد في اليوم كمتوسط خلال الفترة المشار إليها، وحوالي 24.9% من أصل حيواني، وشكلت الدهون من أصل نباتي حوالي 74.6% من جملة الدهون التي يحصل عليها الفرد مقابل 25.4% من أصل حيواني.

• أظهرت قضية التقرير أن القضاء على الفقر من أهم سبل تحسين أوضاع الجوع والأمن الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض، وذلك من خلال وضع برامج للحماية الاجتماعية لضمان حصول جميع الأفراد على الأغذية، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وفي هذا الصدد تم إستعراض تجارب كل من بنجلاديش والبرازيل والتجربة المصرية والتى تضمنت الجهود الحكومية والأهلية في مجال مكافحة الفقر والجوع، من خلال التعرف على برنامجى تكافل وكرامة اللذان يمثلان الدور الحكومى، وتجربة بنك الطعام الذي يمثل الجهود الأهلية.

• تتمثل الجهود الحكومية في برنامجى تكافل وكرامة، وتتبناها وزارة التضامن الاجتماعى بالتعاون مع بعض الوزارات والجهات الآخرى بهدف دعم الفئات الأكثر فقراً فى قرى صعيد مصر وبعض المناطق المتاخمة لمحافظتى القاهرة والجيزة حيث تعيش بعض الآسر التى تعانى من الفقر الشديد.

• يعد برنامجي تكافل وكرامة إحدى آليات وزارة التضامن الاجتماعي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية وربطها بمؤشرات تنموية لتعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة، وهما استجابة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الحكومة المصرية وجهودها فى تبنى سياسات عادلة.

• يستهدف برنامجي تكافل وكرامة الوصول إلى مليون ونصف أسرة فقيرة، تشمل من 7 إلى 7.5 مليون مواطن على ثلاث مراحل، إضافة إلى 2,61 مليون أسرة تشملهم المعاشات الضمانية والمساعدات النقدية المُقدمة من الوزارة.

• برنامجى تكافل وكرامة موجهان أساساً إلى فئتين هما:

الفئة الأولى (برنامج تكافل) هى الأسر التى لديها أطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية.

الفئة الثانية (برنامج كرامة) فهى فئة كبار السن فوق 65 عاماً والذين لا يقدرون على العمل، وليس لهم مصادر دخل ثابتة أو المعاقين إعاقة تمنعهم من العمل والكسب، وأيضا لا يملكون دخلاً ثابتاً.

• ساعد البرنامج في التقليل من معدلات التسرب من التعليم، كما أجبر الأسر الفقيرة في القرى

والنجوع على المتابعة الصحية لأطفالهم، حيث حدد البرنامج مبلغ 60 جنيهًا شهريًا للطالب في المرحلة الابتدائية، 80 جنيهًا للمرحلة الإعدادية، 100 جنيه للمرحلة الثانوية.

- قدم البرنامج مساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن فوق الـ 65 عامًا تعينهم على توفير احتياجاتهم الضرورية، وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، كما قدمت مساعدات برنامج كرامة التي تتراوح ما بين 350-400 جنيه لكل شخص بحد أقصى 3 أشخاص للأسرة الواحدة، لكبار السن فوق الـ 65 عامًا، الذين ليس لهم معاش ثابت، ولمن لديه عجز كلي أو إعاقة كاملة.
- ساهم البرنامج في تفعيل جهود الشباب مع برامج التنمية الحكومية، وتحريك محفزات الرضا العام تجاه الأداء العام للدولة لديهم، حيث إن أغلب المتقدمين والمستفيدين من البرنامج من الشباب المعيل.
- استطاع البرنامج سدَّ الفراغ الذي تركته جمعيات دينية في مناطق الفقر في بعض قرى محافظات أسيوط وسوهاج والأقصر، بل قد يكون البرنامج حصنًا قويًّا يمنع عودة الاستغلال السياسي الذي كانت تقوم به التيارات الدينية في تلك المناطق.
- نجحت وزارة التضامن الاجتماعي بعد تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج فى تسجيل 1,003,136 أسـرة على مستوى 10 محافظات معظمها فى الوجه القبلى، وتم الصرف إلى 506,453 أسرة معيشية بدعم مالى يتراوح بين 325 - 625 جنيها، حيث يتم الصرف شهرياً لمستحقى كرامة وربع سنويا لمستحقى تكافل.
- برنامج بنك الطعام المصرى أحد الجهود الأهلية التى تعمل على تحسين أوضاع الجوع والأمن الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض وذلك من خلال إطعام الغير قادر، حيث يتم توفير الطعام بشكل دوري للفئات المستحقة غير القادرة على العمل، وهم ذوو الإعاقة والعاجزون وكبار السن، ومعيل الأسرة المصاب بمرض مزمن والأيتام. وتنمية القادر وذلك من خلال تعليم وتأهيل لحرف ومهن ومشروعات صغيرة لتنمية قدرات الفرد ليقوم بدوره في المجتمع. والتوعية بعدم إهدار الطعام،من خلال حملات توعية للأفراد تحث على عدم إهدار الطعام الفائض عن حاجتهم وتقديمه لأكثر الفقراء احتياجاً في المنطقة.

المحتويات

الفصل الأول: أوضاع الأمن الغذائي علي المستوي العالمي والعربي.....19
تمهيد.....21
1-1 أوضاع الأمن الغذائي علي المستوي العالمي.....22
1-1-1 مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي.....22
2-1-1 مؤشر الإيكونوميست للأمن الغذائي العالمي.....26
3-1-1 مؤشر الجوع على المستوى العالمي.....29
2-1 أوضاع الأمن الغذائي على المستوي العربي.....32
1-2-1 مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى العربي.....32
2-2-1 مؤشر الإيكونوميست للأمن الغذائي العربي.....36
3-2-1 مؤشر الجوع على المستوي العربي.....39
3-1 التحديات الراهنة للأمن الغذائي.....41
الفصل الثاني: منظومة الأمن الغذائي في مصر.....45
تمهيد.....47
1-2 المواد المرتبطة بالأنتاج الزراعي.....47
1-1-2 الموارد الأرضية الزراعية.....47
2-1-2 الموارد المائية.....54
3-1-2 السكان.....56
4-1-2 الثروة الحيوانية والداجنية والسمكية.....57
5-1-2 الأستثمارات فى القطاع الزراعى.....59
2-2 انتاج السلع الغذائية الرئيسية في مصر.....61
1-2-2 انتاج مجموعة السلع النباتية.....61
2-2-2 انتاج مجموعة المنتجات الحيوانية.....62
3-2 السياسات والتشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي في مصر.....63
1-3-2 السياسة التجارية.....64
2-3-2 السياسة النقدية.....64
3-3-2 سياسات الإنتاج والتسعير والتسويق الزراعي.....65
4-3-2 سياسات الاستثمار الزراعي.....66
5-3-2 سياسات التمويل والإئتمان الزراعي.....68
6-3-2 سياسة دعم السلع الغذائية.....69
7-3-2 سياسات المخزون الاستراتيجي.....71
8-3-2 سياسة التصنيع الغذائي في مصر.....72
9-3-2 سياسات الأمن الغذائي الواردة بالإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة 2030.....73
10-3-2 التشريعات المتعلقة بسلامة الغذاء.....75
4-2 التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر.....77
1-4-2 تحديات تواجه الأراضي الزراعية.....77
2-4-2 تحديات تواجه الموارد المائية.....77
3-4-2 التغيرات المناخية.....80
4-4-2 تحديات تواجه الانتاج السمكي.....82
5-4-2 تحديات أخرى.....82
الفصل الثالث: مؤشرات الأمن الغذائى فى مصر.....85
تمهيد.....87
1-3 وضع مصر بمؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي.....87
2-3 وضع مصر بمؤشر الايكونوميست للأمن الغذائي.....88
3-3 وضع مصر بمؤشر الجوع العالمي.....93
4-3 مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى المحلي.....95
1-4-3 أوضاع الفجوة الغذائية ونسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.....95
2-4-3 الكميات المتاحة من السلع الغذائية الرئيسية.....100
3-4-3 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية.....110
4-4-3 متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون.....112
5-3 فجوة الإحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون.....116
6-3 وضع مصر الراهن (عام 2016) بمؤشرات الأمن الغذائي..117
الفصل الرابع: آفاق المستقبل: دور المنظمات الدولية فى تعزيز الأمن الغذائى فى الدول النامية.....119
تمهيد.....121
1-4 منظمة الأغذية والزراعة.....121
1-1-4 نبذة عن منظمة الأغذية والزراعة.....121
2-1-4 برنامج الغذاء العالمي.....124
3-1-4 عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.....130
2-4 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.....131
1-2-4 نبذة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.....131
2-2-4 البرامج الرئيسية والفرعية للمنظمة العربية.....134
3-2-4 البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.....139
الفصل الخامس: قضية التقرير الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في استراتيجيات التنمية.... 143
تمهيد 145
1-5 الأمن الغذائي والقضاء على الجوع بأهداف التنمية المستدامة العالمية 2030.....146
2-5 الروابط الرئيسية بين أهداف التنمية المستدامة وأبعاد الأمن الغذائي.....149
3-5 الأمن الغذائي في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.....150
4-5 الأمن الغذائي في استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030.....151
5-5 الجوع علي مستوى العالم.....152
6-5 تجارب الدول فى تحسين أوضاع الجوع.....156
1-6-5 تجربة بنجلاديش (بنك الفقراء).....156
2-6-5 تجربة البرازيل (منحة الاسرة).....157
3-6-5 التجربة المصرية.....160
1-3-6-5 الجهود الحكومية (برنامجى تكافل وكرامة).....160
2-3-6-5 الجهود الأهلية (بنك الطعام المصري) 165
الملاحق.....169
ملحق (1): مفاهيم ومصطلحات ومؤشرات التقرير ومنهجية حسابها.....171
ملحق (2): الملحق الاحصائي.....199
المراجع.....209

الجداول والأشكال والإطارات

الجداول

(1-1): نسب وعدد الأشخاص المتأثرين بإنعدام الأمن الغذائي الحاد على مستوى العالمى خلال الفترة 2014-2016.....25
(2-1): قيم مؤشر الجوع على مستوى مناطق العالم خلال الفترة 2012-2016.....31
(3-1): نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من جملة السكان بالدول العربية خلال الفترة 2012-2016.....33
(4-1): نسبة الأطفال ناقصي الوزن بالدول العربية خلال الفترة 2012-2016.....34
(5-1): نسبة إنتشار السمنة .بالدول العربية خلال الفترة 2012-2016.....35
(6-1): مستويات وتصنيف الجوع بالدول العربية خلال الفترة 2012-2016.....39
(1-2): جملة المساحة المنزرعة والمحصولية (بالألف فدان) خلال الفترة 2012/2011-2016/2015.....48
(2-2): المساحة المحصولية للعروات الزراعية في مصر خلال الفترة 2012/2011-2016/2015.....50
(3-2): المساحة المحصولية لمحافظات مصر خلال الفترة 2012/2011-2016/2015.....50
(4-2): متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة والمحصولية خلال الفترة 2012/2011-2016/2015.....51
(5-2): المساحات المحصولية (بالفدان) لأهم السلع الزراعية خلال الفترة 2012/2011-2016/2015.....53
(6-2): متوسط نصيب الفرد من كمية المياه النقية المستهلكة بالمتر المكعب خلال الفترة 2012/2011-2016/2015.....55
(7-2): الأعداد التقديرية (بالألف) لرؤوس الماشية والحيوانات خلال الفترة 2012-2016.....57
(8-2): إجمالي الاستثمارات الزراعية والكلية خلال الفترة 2012/2011-2016/2015.....59
(9-2): كمية الإنتاج المحلي (ألف طن) من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2012-2016.....61
(10-2): كمية الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك(ألف طن) خلال الفترة 2012-2016.....63
(11-2): إجمالي استقطاعات الأراضي في مصر منذ 1983 حتى 2017/10.....77
(12-2): التعديات على الأراضي الزراعية منذ عام 1983 حتى 2017/10.....78
(13-2): التغير في إنتاجية أهم المحاصيل الزراعية نتيجة تغير المناخ.....81
(1-3): وضع مصر على مؤشرات الأمن الغذائي الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة 2012-2016.....88
(2-3): قيم المؤشر العام للأمن الغذائي ومؤشراته الفرعية لمصر خلال الفترة 2012-2016.....89
(3-3): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في مصر خلال الفترة 2012-2016.....90
(4-3): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الإتاحة في مصر خلال الفترة 2012-2016.....91
(5-3): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة وسلامة الغذاء خلال الفترة 2012-2016.....92
(6-3): قيم المؤشرات المساعدة لقياس الأمن الغذائي في مصر خلال الفترة 2012-2016.....93
(7-3): قيم مؤشر الجوع في مصر خلال الفترة 2012-2016.....94
(8-3): كمية الفجوة الغذائية(ألف طن) ونسب الأكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية النباتية خلال الفترة 2012-2016.....97
(9-3) : كمية الفجوة الغذائية(ألف طن) ونسب الأكتفاء الذاتي من أهم سلع المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2012-2016.....99
(10-3): الارقام القياسية لاسعار الغذاء للمستهلكين خلال الفترة 2012-2016.....101
(11-3): متوسط نصيب الفرد (الكالورى/ يوم) من مصادرها الغذائية خلال الفترة 2012-2016.....113
(12-3): متوسط نصيب الفرد (جم/بروتين/يوم) من مصادره الغذائية خلال الفترة 2012-2016.....114
(13-3): متوسط نصيب الفرد (جم/دهن/يوم) من مصادره الغذائية خلال الفترة 2012-2016.....115
(14-3): الفجوة الاستهلاكية من السعرات الحرترية والبروتينات والدهون خلال عام 2016 مقارنةً بأعوام 2012،2015.....116
(15-3): التغير في أوضاع الأمن الغذائي في مصر عام 2016 مقارنةً بعام 2015.....117
(16-3): نسب الأكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في مصر خلال عام 2016 مقارنةً بعام 2015.....118
(17-3): متوسط نصيب الفرد من مكونات الطاقة خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015.....118
(1-4): مساهمات برنامج الغذاء العالمي بالدول العربية والافريقية عام 2016.....125
(2-4): المساهمات المقدمة من برنامج الغذاء العالمي خلال عام 2016 (ألف دولار).....128
(3-4): الدول المستفيدة من مساعدات البرامج الغذائية لبرنامج الغذاء العالمي عام 2016.....129
(4-4): المتطلبات التمويلية (مليون دولار) التراكمية لتنفيذ البرنامج خلال المراحل الثلاث 2016،2021،2031.....136
(1-5) أعمال الجهات المشاركة في برنامجي تكافل وكرامة.....161
(2-5): أنشطة بنك الطعام المصري خلال الفترة 2014-2016....166

الأشكال

(1-1): نسب إنتشار قصور التغذية على المستوى العالمي خلال الفترة 2012-2016.....23
(2-1): نسب إنتشار قصور التغذية على مستوى قارة أفريقيا خلال الفترة 2012-2016.....24
(3-1): نسب إنتشار قصور التغذية على مستوى قارة أسيا خلال الفترة 2012-2016.....24
(4-1): قيم مؤشر الأمن الغذائي العام على مستوى العالم خلال الفترة 2012-2016.....27
(5-1): قيم مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء على مستوى العالم خلال الفترة 2012-2016.....28
(6-1): قيم مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة) على مستوى العالم خلال الفترة 2012-2016.....28
(7-1): قيم مؤشر جودة وسلامة الأغذية على مستوى العالم خلال الفترة 2012-2016.....29
(8-1):مستويات الجوع وفقاً لمعهد بحوث السياسات الغذائية الدولية.....30
(9-1): نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم بالدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بعامى 2012، 2015.....34
(10-1): المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بعامى 2012، 2015.....36
(11-1): مؤشر تحمل تكاليف الغذاء على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بعامى 2012، 2015.....38

الجداول والأشكال والإطارات

(1-12): مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 مقارنة بعامى 2012، 2015.....38
(1-13): مؤشر جودة وسلامة الغذاء على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 مقارنة بعامى 2012، 2015.....38
(1-2): متوسط نسبة الأراضي القديمة والجديدة من جملة المساحة المنزرعة خلال الفترة 2016/2015-2012/2011.....48
(2-2): تطور المساحات المنزرعة من الأراضي القديمة والجديدة (ألف فدان) خلال الفترة 2016/2015-2012/2011.....48
(3-2): متوسط نسبة الأراضي القديمة والجديدة من جملة المساحة المحصولية خلال الفترة 2016/2015-2012/2011.....49
(4-2): تطـور المساحات المحـصولية من الأراضي القديمة والجـديدة (ألفـفدان) خلال الفترة 2016/2015-2012/2011.....49
(5-2): متوسط التوزيع النسبى لمساحات المجموعات الزراعية الرئيسية خلال الفترة 2016/2015-2012/2011.....52
(6-2): مصادر الموارد المائية في مصر.....54
(7-2): إجمالي عدد سكان الريف والحضر(مليون نسمة) خلال الفترة 2016-2012.....56
(8-2): إجمالي الاستثمارات الزراعية الحكومية والخاصة (مليون جنية) خلال الفترة 2016-2012.....60
(9-2): التكلفة والعائد الفدانى بالجنية للسمسم وفول الصويا وعباد الشمس.....62
(10-2): نسب الاكتفاء الذاتي المستهدفة من أهم السلع خلال عام 2030 مقارنةً بنسبتها عام 2016.....73
(1-3): نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع النباتية خلال الفترة 2012-2016.....98
(2-3): نسب الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2016-2012.....100
(3-3): معدلات التضخم للسلع الغذائية خلال الفترة 2016-2013.....101
(4-3): متوسط دخل الفرد (بالجنيه) خلال الفترة 2016-2012...102
(5-3): العلاقة بين زيادة الدخل والزيادة في الاسعار خلال الفترة 2016-2013.....103
(6-3): كمية الغذاء الصافي بالمليون طن من القمح خلال الفترة 2016-2012.....104
(7-3): كمية الغذاء الصافي الف طن من الأرز خلال الفترة 2012-2016.....105
(8-3): كمية الغذاء الصافي الف طن من الذرة الشامية خلال الفترة 2016-2012.....105
(9-3): كمية الغذاء الصافي بالألف طن من الفول خلال الفترة 2012-2016.....106
(10-3): كمية الغذاء الصافي بالألف طن من العدس خلال الفترة 2016-2012.....106
(11-3): كمية الغذاء الصافي بالألف طن من البطاطس خلال الفترة 2016-2012.....107
(12-3): كمية الغذاء الصافي بالطن من الزيوت النباتية خلال الفترة 2016-2012.....108
(13-3): كمية الغذاء الصافي بالألف طن من اللحوم الحمراء خلال الفترة 2016-2012.....108
(14-3): كمية الغذاء الصافي بالألف طن من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2016-2012.....109
(15-3): متوسط نصيب الفرد السنوي(كجم) من استهلاك السلع الغذائية النباتية خلال عام 2016 مقارنةً بنظيره العالمي.....110
(16-3): متوسط نصيب الفرد السنوي(كجم) من استهلاك السلع الغذائية الحيوانية خلال عام 2016 مقارنةً بنظيره العالمي.....111
(17-3): متوسط نصيب الفرد السنوي من السعرات الحرارية/ يوم خلال الفترة 2016-2012.....112
(18-3): متوسط نصيب الفرد السنوي من مكونات البروتينات خلال الفترة 2016-2012.....114
(19-3): متوسط نصيب الفرد السنوي من مكونات الدهون خلال الفترة 2016-2012.....115
(1-5): اهداف التنمية المستدامة العالمية.....146
(2-5): أسباب الجوع ودور المجتمع والأسرة.....155
(3-5): برامج بنك الطعام المصري.....167

الإطارات

الإطار رقم (1): مقياس إنعدام الأمن الغذائي الحاد.....26
الإطار رقم (2): حقائق حول الوضع الغذائي والجوع في بعض الدول العربية.....40
الإطار رقم (3): مراحل تدرج الدعم السلعي في مصر.....70
الإطاررقم (4): برنامج الغذاء العالمي وتحديات البقاء بسوريا والإنهيار الاقتصادي باليمن والعراق.....126
الإطار رقم (5): برنامج الغذاء العالمي والتوترات السياسية والطائفية وموجات النينيو.....127
الإطار رقم (6): الخطة اليوسفية لمواجهة الجوع.....153

الفصل الأول

أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي

الفصل الأول
أوضاع الأمن الغذائي على المستوي العالمي والعربي

تمهيد: يستهدف هذا الفصل رصد أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة، وذلك اعتماداً على مؤشرات الأمن الغذائي العالمية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، ومؤشر الأمن الغذائي الصادر عن وحدة الدراسات فى الإيكونوميست بتكليف من مؤسسة دوبونت، فضلاً عن التعرف على أوضاع الجوع على المستوى العالمي والعربي، كما يستهدف استعراض التحديات التى تواجه الأمن الغذائي العالمي والعربي خلال الفترة 2012-2016. ووفقاً لذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول، يتناول أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

الجزء الثاني، يستعرض أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العربي.

الجزء الثالث، يهتم بالتعرف على التحديات التى تواجه الأمن الغذائي على المستويين العالمي والعربي.

1-1 أوضاع الأمن الغذائي على المستوي العالمى

1-1-1 مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي

تعتمد منظمة الأغذية والزراعة على مؤشر انتشار قصور التغذية أو نقص التغذية وهو المؤشر التقليدي المعبر عن الجوع، الإ أنه تمت إضافة مؤشر جديد، وهو مؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد، لتعتمد بذلك على مقياسين للأمن الغذائي[1]، والمؤشر الاخير هو أداة جديدة، تستند إلى المقابلات المباشرة، لقياس قدرة حصول الناس على الغذاء.

مؤشر انتشار نقص التغذية: هو المؤشر الدولي لقياس الجوع، والذي وضعته منظمة الفاو منذ 1974، ويعبر عن نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للشخص العادي، كما حددتها منظمة الفاو، ومنظمة الصحة العالمية.

ويتبين من الشكل رقم (1-1) تزايد عدد الذين يعانون من نقص التغذية على مستوى العالم عام 2016 إلي حوالي 11% من جملة سكان العالم مقارنةً بحوالي 10.6% عام 2015. وتشكل الزيادة الحادثة عام 2016 عبئاً أمام جهود المنظمات الدولية للقضاء على نقص التغذية، وتُعزى الزيادة الأخيرة في مستويات انتشار قصور أو نقص التغذية لمجموعة من العوامل منها الانخفاض في توافر الأغذية، والزيادة في أسعار الغذاء خاصةً في المناطق المتأثرة بظاهرة النينيو(ظاهرة مناخية تحدث نتيجة ارتفاع حرارة سطح المياه في المحيط عن معدلها الطبيعي) ولاسيما في أفريقيا الشرقية وأفريقيا الجنوبية، وفي جنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، الزيادة في عدد النزاعات المسلحة خاصةً الدول التي تواجه مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، وتؤثر أعمال العنف على إنتاج الأغذية وتوافرها، وقد أثرت هذه النزاعات على دول أفريقيا أكثر من غيرها، وأدت في حالات إلي أزمات غذائية.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي".

شكل رقم (1-1) نسب (%) انتشار قصور التغذية على المستوى العالمي خلال الفترة 2012-2016

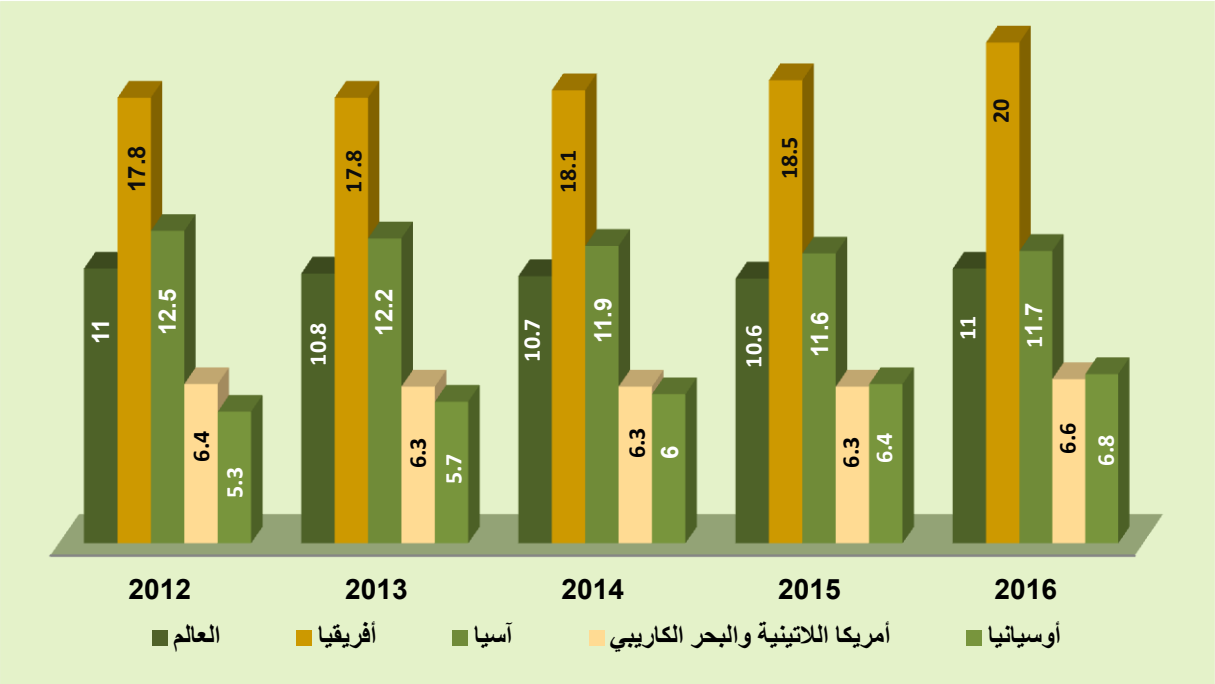

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

وعلى مستوي قارة أفريقيا فإن هناك ازدياداً واضحاً في مستويات نقص التغذية، والتي بلغت نحو 20% من سكان القارة عام 2016 مقارنةً بنحو 18.5% عام 2015، ونحو 17.8% عام 2012، ويلاحظ أن هذه الزيادة واضحة في كل من دول شرق أفريقيا حيث تزايدت من حوالي 30.6% عام 2012 إلى حوالي 33.9% عام 2016، تليها كل من أفريقيا الوسطي، ودول جنوب الصحراء الكبري، وأفريقيا الغربية، والتى تزايد فيها عدد الذين يعانون من نقص التغذية من حوالي 22.5%،20%،9.9% من جملة السكان خلال عام 2012 إلي حوالى 25.8%، 22.7%،11.8% على الترتيب عام 2016. شكل رقم (1-2).

شكل رقم (1-2) نسب (%) انتشار قصور التغذية على مستوى قارة أفريقيا خلال الفترة 2012-2016

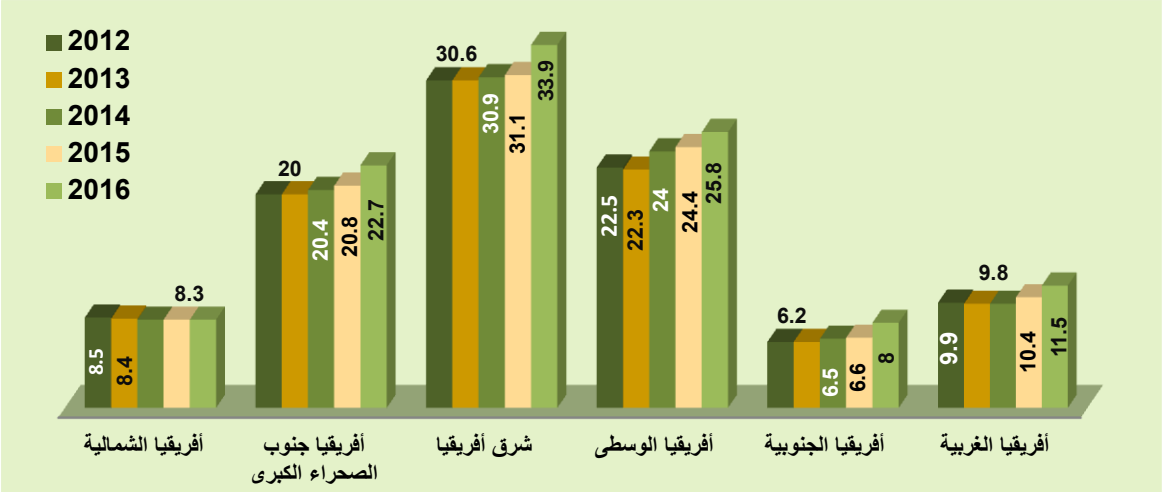

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

يوضح الشكل رقم (1–3) التغيرات في نسب ناقصى التغذية بقارة آسيا، والتى انخفضت من 15.6% من جملة السكان عام 2012 لدول آسيا الوسطى والجنوبية إلي حوالي 14.2% عام 2016، كما انخفضت لدول آسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا من 10.4% عام 2012 إلى حوالي 9.7% عام 2016، بينما تزايدت هذه النسبة من حوالي 8.9% عام 2012 لدول آسيا الغربية إلى حوالي 10.6% عام 2016. وبصفة عامة يلاحظ انخفاض نسبة ناقصي التغذية على مستوى القارة من حوالي 12.5% من جملة سكان القارة عام 2012 إلى حوالي 11.7% عام 2016 شكل رقم(1–1).

شكل رقم (1-3) نسب (%) انتشار قصور التغذية على مستوى قارة أسيا خلال الفترة 2012-2016

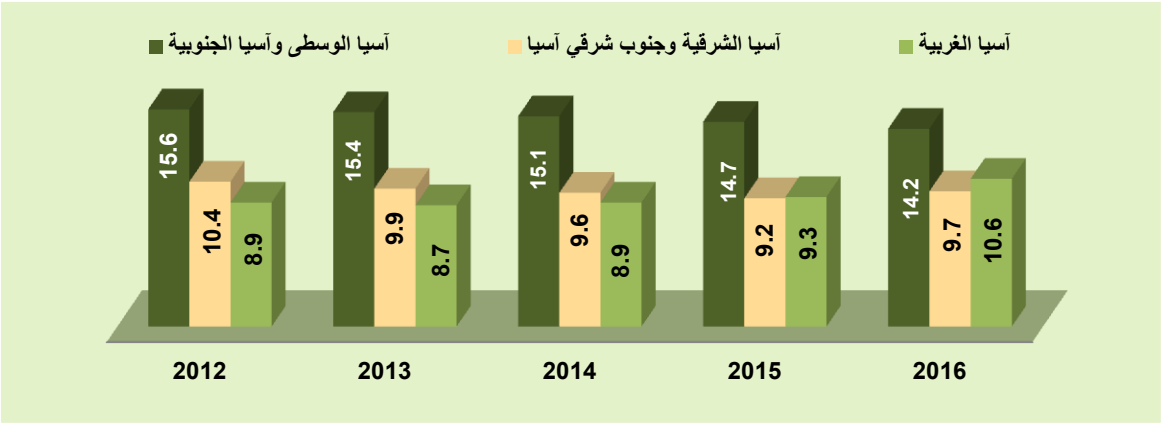

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

مؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد: يتبين من بيانات جدول رقم (1-1)، أن هناك شخصاً واحداً من بين كل عشرة أشخاص على مستوى العالم يعانى من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فقد بلغت نسبتهم حوالي 9.3% من جملة سكان العالم عام 2016 أي ما يعادل نحو 689 مليون شخص، بزيادة قدرت بحوالي 22.6 مليون شخص منذ عام 2014.وسجلت قارة أفريقيا أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة 2014-2016 حيث بلغت نحو 25% من جملة سكان القارة عام 2014 (بما يعادل نحو 289.5 مليون شخص من سكان القارة) تزايدت إلي نحو 27.4% عام 2016 (بما يعادل نحو 333.2 مليون شخص)، وتتركز حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في أفريقيا بمنطقة جنوب الصحراء الكبرى، ففي عام 2016 تم رصد حوالي 31% من السكان (أى مايعادل نحو 316 مليون شخص) يعيشون في حالة انعدام حاد للأمن الغذائي، مقارنةً بنحو 274 مليون شخص عام 2014، ويُعزي تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي هناك لسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والجوية خاصةً حالات الجفاف المتعاقب.

جدول رقم (1-1):

نسب وعدد أشخاص المتأثرين بإنعدام الأمن الغذائي الحاد على المستوى العالمي خلال الفترة 2014-2016

البيان	2014		2015		2016	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
العالم	665.9	%9.2	645.1	%8.8	688.5	%9.3
أفريقيا	289.5	%25	298	%25.1	333.2	%27.4
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	273.6	%28.3	284.5	%28.7	315.6	%31
آسيا	337	%7.7	306.7	%7	309.9	%7
آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية	268.7	%14.4	233.1	%12.3	211.9	%11.1
آسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا	44.7	%2	48.1	%2.1	70.5	%3.1
أمريكا اللاتينية	27.7	%4.7	28.1	%4.8	38.3	%6.4
أمريكا الشمالية وأوروبا	15.6	%1.4	17.1	%1.6	13	%1.2

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

بينما أظهرت قارة آسيا انخفاضاً في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من حوالي 337 مليون شخص عام 2014 إلي حوالي 310 مليون شخص عام 2016، وعلى مستوي المناطق تراجع عدد هؤلاء الاشخاص بمنطقة آسيا الوسطى والجنوبية، بينما تزايدت أعدادهم في منطقة آسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا، كما لوحظ ارتفاع عددهم بأمريكا اللاتينية من حوالي 28 مليون شخص عام 2014 إلي حوالي 38 مليون شخص عام 2016. كما يتبين من الجدول رقم (1-1).

إطار رقم (1)

مقياس انعدام الأمن الغذائي الحاد

يحدث انعدام الأمن الغذائي نتيجة لعدم توافر الأغذية أو افتقار الاشخاص لإمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة.

وهو مقياس قائم على الخبرة، يقيس شدة انعدام الأمن الغذائي، بالاعتماد على ردود مباشرة بنعم أو لا على ثمانية أسئلة وضعتها منظمة الأغذية والزراعة تتعلق بالحصول على الغذاء الكافي.

ويُسال المشاركون عن أسباب عدم قدرتهم على الحصول على الغذاء،خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، وهل ذلك يرجع لنقص الأموال أو الموارد الأخرى، وهل شعروا بأي قلق حيال عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من غذاء، وهل اضطروا إلى تخفيض نوعية أو كمية الغذاء لأيام كاملة.

ويعتبر المصدر المثالي للحصول على بيانات مقياس انعدام الأمن الغذائي، الدراسات الاستقصائية في المجموعات السكانية الكبيرة التي تجريها المؤسسات الوطنية، مما يتيح إجراء تحليلات أكثر تفصيلاً وذات صلة بالسياسات العامة لحالة انعدام الأمن الغذائي حسب الدخل، أو النوع الاجتماعي، أو السن، أو العرق، أو الأصل العرقي، أو حالة الهجرة، أو الإعاقة، أو الموقع الجغرافي، أو غير ذلك من الخصائص ذات الصلة.

وينقسم مؤشر انعدام الأمن الغذائي إلي ثلاث مستويات هى:
انعدام الأمن الغذائي الخفيف، وتتصف بالقلق حيال القدرة على الحصول على الأغذية.
والمستوى الثاني انعدام الأمن الغذائي المعتدل، ويتصف هذا المستوى بتراجع في نوعية الأغذية وتنوعها، وخفض في كميات الغذاء، وتفويت الوجبات الغذائية.
المستوى الأخير وهو مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويتصف بالمعاناة من الجوع.

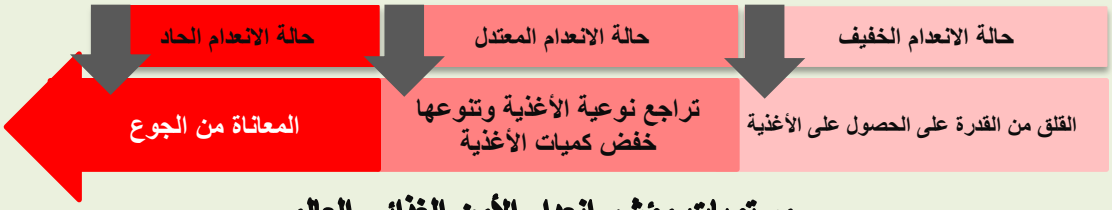

مستويات مؤشر انعدام الأمن الغذائي العالمي

1-1-2 مؤشر الإيكونوميست للأمن الغذائي العالمي

مؤشر عالمي للأمن الغذائي تم إطلاقه عام 2012 من إعداد وحدة الدراسات فى الإيكونوميست، ويعتبر المؤشر الأول لدراسة الأمن الغذائي بطريقة شاملة عبر المؤشرات الفئوية الثلاث المكونة له، وهى مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ومؤشر الإتاحة، ومؤشر جودة وسلامة الأغذية، ويتم حساب النتيجة النهائية للمؤشر العام كمتوسط مرجح للمؤشرات الفئوية الثلاث. وجميع الدرجات تم تنميطها على مقياس مكون من (0-100)، حيث 100= الأكثر ملاءمة. ويوضح الشكل رقم (1-4) قيم المؤشر العام على مستوى العالم مقسماً إلي مناطق وقارات.

يتبين تراوح قيمة المؤشر على مستوي العالم خلال الفترة 2012-2016 بين 57.2، 58.5، ويلاحظ أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبري سجلت أدني قيم لهذا المؤشر خلال الفترة المشار إليها، وتعتبر هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم التي تعاني من كافة أشكال نقص التغذية، والجوع، والارتفاع الملحوظ في معدلات نمو السكان(2.7% سنوياً) وفقاً لبيانات تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم والصادر عام 2015 عن منظمة الأغذية والزراعة، إضافة لموجات الجفاف وعدم الاستقرار السياسي في العديد من بلدان هذه المنطقة.

من ناحية أخرى سجلت كل من أمريكا الشمالية، ودول مجلس التعاون الخليجي أعلى قيم لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، الأمر الذي يعكس قدرة المستهلكين في هذه الدول على تحمل تكاليف شراء المواد الغذائية وسهولة الحصول عليها وجودتها.

وتوضح الأشكال البيانية التالية قيم المؤشرات الفئوية الثلاث لمناطق العالم خلال عام 2016 مقارنةً بعامي 2012،2015. ويوضح الملحق رقم (1) تطور قيم مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشراته الفئوية خلال الفترة 2012-2016.

شكل رقم (1-4) قيم مؤشر الأمن الغذائي العام على مستوى العالم خلال الفترة 2012-2016

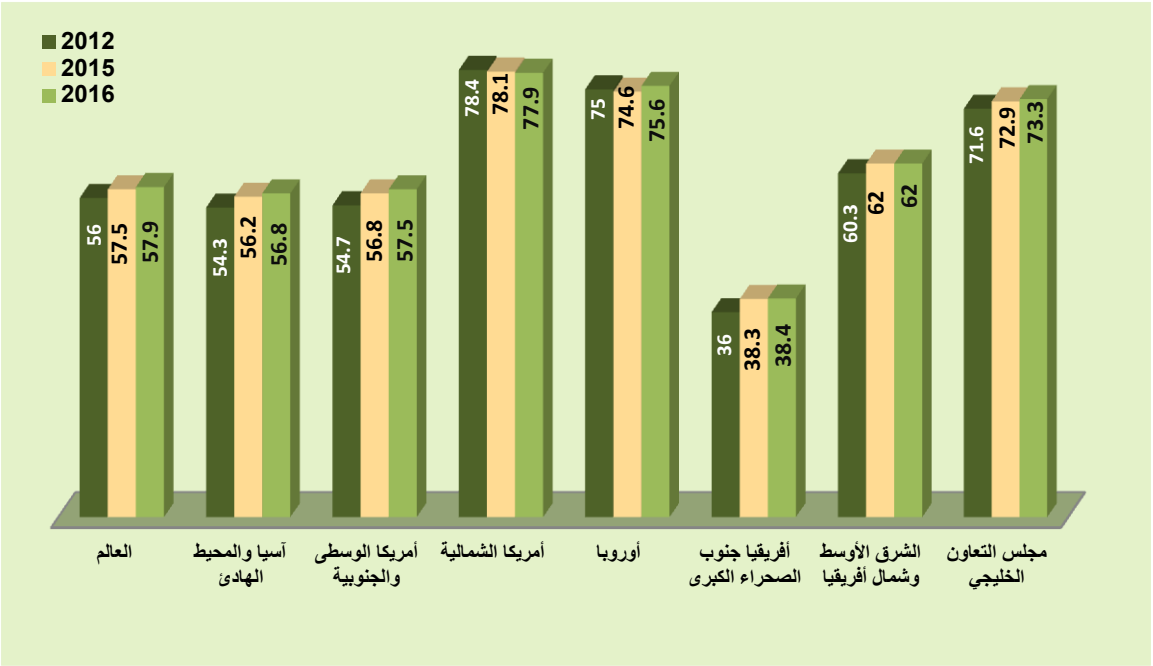

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

شكل رقم (1-5)

قيم مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء على مستوى العالم خلال الفترة 2012-2016

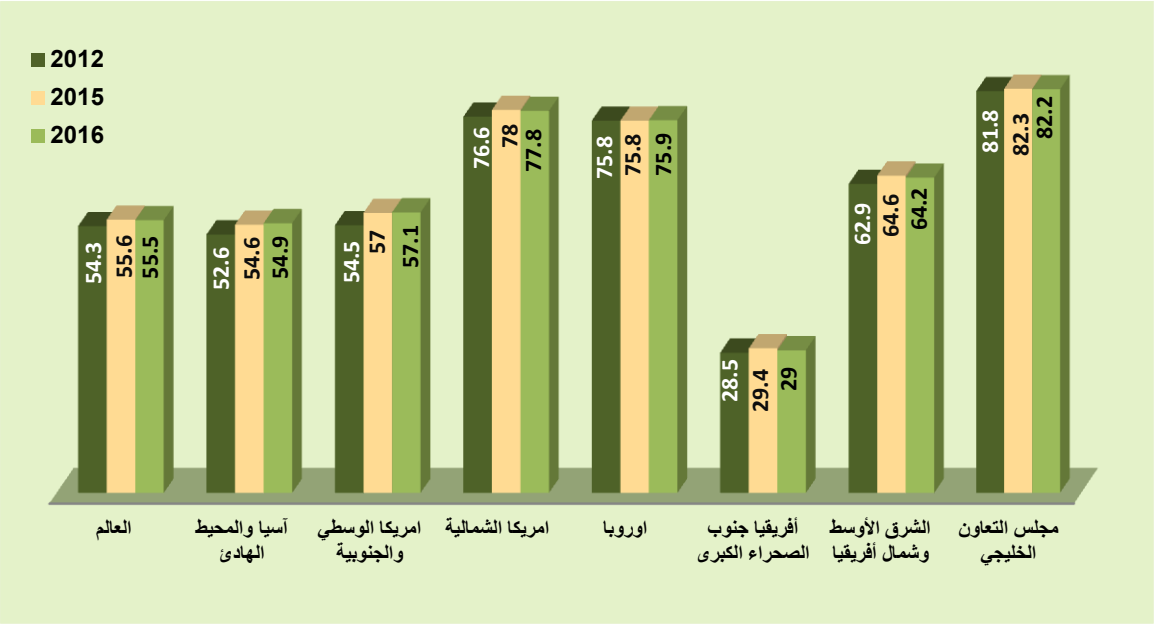

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

شكل رقم (1-6)

قيم مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة) على مستوى العالم خلال الفترة 2012–2016

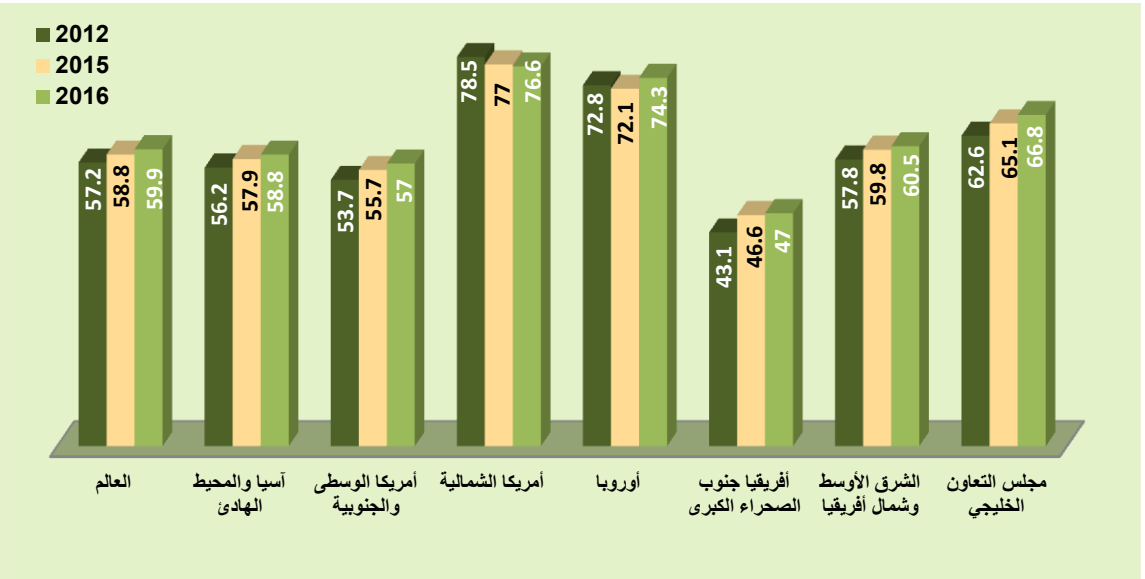

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

شكل رقم (1-7) قيم مؤشر جودة وسلامة الأغذية على مستوى العالم خلال الفترة 2012-2016

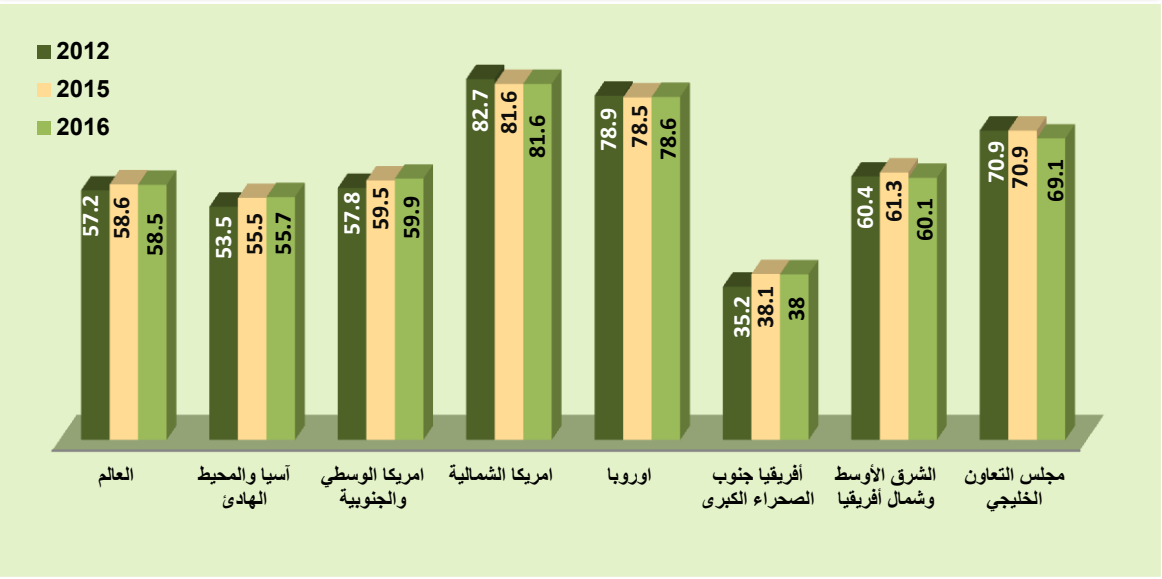

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

3-1-1 مؤشر الجوع علي المستوي العالمي

مؤشر الجوع العالمي هو أداة مصممة لقياس الجوع وتتبعه على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. والصادر عن معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية، بهدف تقييم درجات مؤشر الجوع كل عام لمعرفة التقدم أو عدمه، في مكافحة الجوع.

ويستخدم مصطلح الجوع كمرادف لنقص التغذية المزمن، أو الحرمان من الغذاء وفقاً لتعريفات منظمة الأغذية والزراعة، ويتحقق نقص التغذية عندما يقل متوسط استهلاك الفرد عن 1800 سعر حراري في اليوم، وهو الحد الأدني لمتطلبات الإنسان لكي يعيش حياة صحية ومنتجة.

ومؤشر الجوع وفقاً لتعريف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية يتجاوز مفهوم نقص التغذية القائم على السعرات الحرارية، ليشمل أوجه القصور في الطاقة، والبروتين، والفيتامينات، والمعادن الأساسية، حيث يستخدم عدداً من المؤشرات التى تعكس أبعاد الجوع، وينبغي التأكيد هنا على أن نقص التغذية ناتج عن عدم كفاية تناول الأغذية سواء من حيث الكمية أو النوعية.

وقد تم تصميم المؤشر لقياس الجوع العالمي بشكل منتظم للمساعدة في ضمان القضاء عليه بسرعة وبشكل نهائي. وتستند نتائج المؤشر العام للجوع (GHI) إلى مجموعة

من المؤشرات الفرعية حتى عام 2014، وهى نسبة السكان ناقصي التغذية، نسبة انتشار نقص الوزن لدى الأطفال أقل من 5 سنوات، نسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة. وقد تم تغيير هذه المنهجية منذ عام 2015 حيث تم حذف وإضافة بعض المؤشرات ليصبح المؤشر العام الجوع (GHI) معتمدا في حسابه على كل من نسبة السكان ناقصي التغذية، ونسبة انتشار الهزال عند الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة انتشار التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة. وتسفر هذه المنهجية عن نتائج لمؤشر (GHI) على مقياس مكون من 100 نقطة بحيث إن (0) يعنى أفضل نتيجة (لا جوع)، بينما (100) هى الأسوأ.

ويوضح الشكل التالي قيم مستويات الجوع وتصنيفها خلال الفترة 2012–2016 والمقسمة إلى فترتين 2012–2014، 2015–2016، وذلك لتغير منهجية حساب مؤشر الجوع كما سبقت الإشارة.

شكل رقم (1-8) مستويات الجوع وفقاً لمعهد بحوث السياسات الغذائية الدولية

2014–2012	≤ 4.5	9.9 – 5.0	19.9 – 10.0	29.9 – 20.0	≥ 30.0
	مستوي منخفض	مستوى معتدل	مستوي خطير	مستوي مرعب	مستوي مقلق للغاية
2016–2015	≤ 9.9	19.9-10.0	34.9-20.0	49.9-35.0	≥ 50.0
	مستوي منخفض	مستوى معتدل	مستوي خطير	مستوي مرعب	مستوي مقلق للغاية

المصدر: معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية، 2016، تقرير مؤشر الجوع العالمي.

يوضح جدول رقم (1–2) قيم مؤشر الجوع خلال الفترة 2012–2016، والذي يتبين منه أنه وفقاً لتصنيف الفترة 2012–2014، فإن منطقة جنوب آسيا تعد ذات مستوي مرعب للجوع، وتعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ذات مستوي يتراوح بين المعتدل والخطير للجوع. بينما تصنف بقية مناطق العالم ضمن المستوى المعتدل والمنخفض للجوع خلال الفترة المشار إليها. ووفقاً للمنهجية الجديدة لحساب قيمة مؤشر الجوع خلال عامى 2015،2016 فقد تبين أن منطقتى جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبري أصبحت ضمن التصنيف الخاص بمستوى الجوع الخطير، وهذا يشير إلى صعوبة الأوضاع الحياتية والمعاناة الإنسانية في هذه الدول كما يشير إلى صعوبة تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة العالمية، بينما صنفت دول جنوب شرق آسيا، والشرق الأدني وشمال أفريقيا ضمن مستوى الجوع المعتدل.

جدول رقم (1-2):
قيم مؤشر الجوع على مستوى مناطق العالم خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
جنوب أسيا	22.5	20.7	18.1	29.4	29.0
	مستوى مرعب		مستوى خطير	مستوى خطير	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبري	20.7	19.2	18.2	32.2	30.1
	مستوى خطير	مستوى معتدل		مستوى خطير	
جنوب شرق أسيا	7.9	7.6	7.6	13.2	12.8
	مستوى معتدل				
الشرق الأدني وشمال افريقيا	5.3	5.8	4.9	11.5	11.7
	مستوي معتدل		مستوي منخفض	مستوى معتدل	
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	4.9	4.8	4.4	8.0	7.8
	مستوي منخفض				
أوروبا الشرقية ودول الكومنولث	2.8	2.7	2.6	8.3	8.3
	مستوي منخفض				

المصدر: معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية، تقرير مؤشر الجوع العالمي، أعداد مختلفة، 2012-2016

هذا ويظل الجوع على مستوى العالم مرتفعاً بشكل هائل، حيث لا يزال هناك نحو 689 مليون شخص يواجهون الجوع، ونحو شخص وأحد من بين عشرة أشخاص على مستوى العالم يعانى من الجوع، ووأحد من بين كل أربعة أطفال يتضرر من التقزم، و8% من الأطفال متضررين من الهزال. ويشير تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" والصادر عام 2017، إلى أن نحو 1.4 مليون طفل يواجهون خطر الموت نتيجة مجاعات في نيجيريا، والصومال، واليمن، وجنوب السودان.

كما أن النزاعات المسلحة تعتبر من الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، فقد تسببت الحروب في شمال شرق نيجيريا في وفاة 75 ألف طفل لم يتلقوا مساعدات غذائية وماتوا بسبب الجوع، كما أن هناك 450 ألف طفل مصابون بسوء تغذية حاد حيث لم يستطيعوا الحصول على الكميات الكافية من الغذاء. وقدر عدد الأشخاص في اليمن الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى مارس 2017 بحوالي 17 مليون شخص بما يعادل 60% من السكان.

2-1 أوضاع الأمن الغذائي على المستوي العربي

1-2-1 مؤشرات الأمن الغذائي على المستوي العربي

مؤشر انتشار نقص التغذية: يعبر عن نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للشخص العادي كما سبقت الإشارة، ويلاحظ أن نقص التغذية وخاصةً النقص الحادّ في الفيتامينات والمعادن الأساسية (مثل فيتامين "أ"، واليود، والحديد) قد لا يكون واضحاً ولكن عواقبه خطيرة، فهذه المواد الحيوية تعتبر أساسية لنمو أجساد الأطفال وعقولهم وبدونها يصبحون عرضة وفريسة للإصابة بالأمراض ويقلّ أداؤهم المدرسي.

ويوضح الجدول رقم (1-3) نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من جملة عدد سكان كل دولة خلال الفترة 2012-2016، حيث بلغت نسبتهم في كل من الجزائر، والأردن، والكويت، وعمان، والسعودية، وتونس، والإمارات حوالي 5% من جملة السكان خلال الفترة المشار إليها.

وعلى العكس من ذلك فإن اكثر من ربع السكان (26-30%) في اليمن يعانون من نقص التغذية خلال الفترة 2012-2016.

ومما لا شك فيه أن اوضاع الحروب وأعمال العنف وما ترتب عليها من انهيار للبنية التحتية والنظم الاجتماعية والاقتصادية ولمعظم مظاهر الحياة ساهمت في الوضع المأساوي باليمن، وازدادت حالة الدولة سوءاً وانتشرت الأمراض والأوبئة.

وبحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) الصادر في مارس 2017، فإن اليمن يعد أسوأ الأماكن على وجه الأرض بالنسبة للأطفال، وتحذر اليونيسيف من كارثة وشيكة إذا لم تصل المساعدات لأكثر من 11 مليون طفل، فضلاً عن التدهور الشديد في الخدمات الصحية ونظم الصرف الصحي.

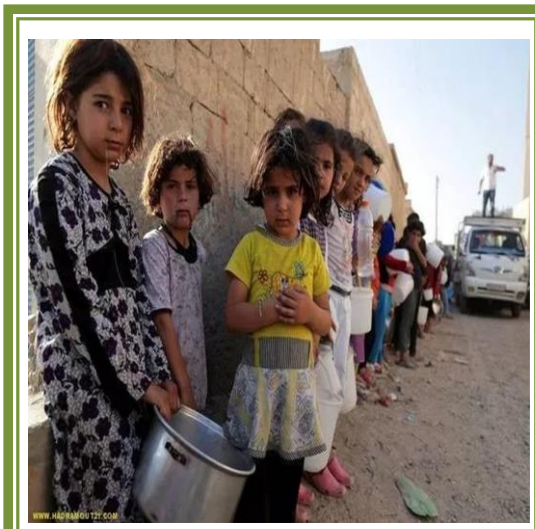

كما يعاني حوالي 7 ملايين شخص في اليمن من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ويتعرض مليوني طفل لسوء التغذية الحاد، وتحاول الأمم المتحدة جاهدة مواجهة تلك الظروف المخيفة التي تهدد بحدوث كارثة إنسانية في اليمن حال ما استمر الوضع هكذا.

ومن ناحية أخرى وفي إطار الجهود الدولية لإنقاذ اليمن أكدت منظمة الصحة العالمية أنها زودت الدولة بأكثر من 35 مليون لتر من المياه الآمنة، إضافة إلى أكثر من مليوني قرص كلور لتعقيم مياه الشرب للنازحين في مختلف المحافظات المتضررة، بهدف الوقاية من الأمراض المختلفة الناجمة عن المياه الملوثة، في إطار الاستجابة للاحتياجات الماسة للمياه.

هذا وتستهدف منظمة الصحة العالمية المرافق الصحية في المحافظات المتضررة ودعمها بأقراص الكلور لتنقية المياه، وتركيب خزانات وأنابيب مياه للمستشفيات في العديد من المدن اليمنية.

جدول رقم (1-3):
نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من جملة السكان بالدول العربية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
الأردن	%7.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
الكويت	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
المغرب	%6.0	%5.5	%5.0	%5.0	%5.0
عمان	%5.4	%5.3	%5.1	%5.0	%5.0
السعودية	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
تونس	%6.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
الأمارات	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
اليمن	%30.0	%32.4	%28.8	%28.8	%26.1

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

مؤشر التقزم في الأطفال: يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين لديهم الطول بالنسبة للعمر أقل من ناقص إثنين من الإنحرافات المعيارية طبقا لمقياس لمنظمة الصحة العالمية.

ووفقاً لهذا المؤشر يلاحظ من الشكل رقم (1-9) انتشار ظاهرة التقزم لدى الأطفال في معظم الدول العربية بصفة عامة، حيث بلغت أقصاها في اليمن حوالي 57.7% عام 2012 تناقصت إلي 46.6% خلال عامي 2015، 2016، تليها السودان بنسبة تزايدت من 37.9% عام 2012 إلي 38.2% خلال عامي 2015،2016. وبلغت حوالي 27.5% بسوريا خلال الفترة المشار إليها، وقد سجلت أدني نسبة بدولة الكويت والتى بلغت حوالي 5.8% خلال عام 2016.

ويوضح الملحق رقم (2) تطور قيم مؤشر التقزم في الأطفال خلال الفترة 2012-2016.

شكل رقم (1-9) نسبة (%) الأطفال الذين يعانون من التقزم بالدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بعامى 2012، 2015

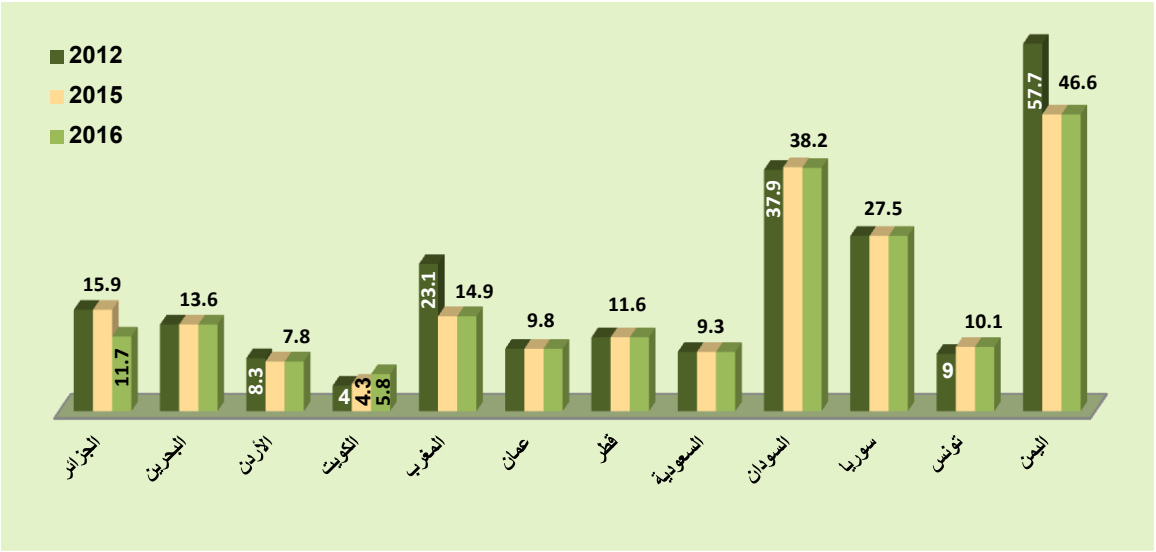

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

مؤشر نسبة الأطفال ناقصي الوزن: وهو مؤشر يعبر عن نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين لديهم الوزن بالنسبة للعمر أقل من ناقص اثنين من الانحرافات المعيارية طبقا لمقياس منظمة الصحة العالمية. ويوضح الجدول رقم (1-4) تطور نسب الأطفال ناقصي الوزن خلال الفترة 2012-2016.

جدول رقم(1-4):
نسبة الأطفال ناقصي الوزن بالدول العربية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	%3.7	%3.7	%3.7	%3.7	%3.0
البحرين	%7.6	%7.6	%7.6	%7.6	%7.6
الأردن	%1.9	%1.9	%1.9	%3.0	%3.0
الكويت	%2.1	%2.2	%2.2	%2.2	%3.0
المغرب	%9.9	%3.1	%3.1	%3.1	%3.1
عمان	%8.6	%8.6	%8.6	%8.6	%8.6
قطر	%4.8	%4.8	%4.8	%4.8	%4.8
السعودية	%5.3	%5.3	%5.3	%5.3	%5.3
السودان	%31.7	%31.7	%27.0	%27.0	%33.0
سوريا	%10.1	%11.1	%10.1	%10.1	%10.1
تونس	%3.3	%3.3	%3.3	%2.3	%2.3
الأمارات	%3.7	%3.8	%3.8	%3.8	na
اليمن	%43.1	%43.1	%43.1	%35.5	%35.5

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

حيث يلاحظ من بيانات الجدول ثبات نسبة الأطفال ناقصي الوزن في معظم الدول العربية بصفة عامة، وبلغت هذه النسبة أعلي ما يمكن في اليمن فنجد أن حوالي 43.1% من الأطفال كانوا يعانون نقص الوزن خلال عام 2012 وتناقصت هذه النسبة إلي 35.5% خلال عام 2016، تليها السودان بنسبة تزايدت من 31.7% عام 2012 إلي 33% خلال عام 2016، كما بلغت النسبة حوالي 10.1% بسوريا خلال الفترة المشار إليها، وقد سجلت أدني نسبة في تونس حيث بلغت حوالي 2.3% خلال عام 2016. وهنا يجب التأكيد على أنه ما من شيء يعادل التغذية في تأثيرها على قدرة الطفل على البقاء والتعلم والإفلات من براثن الفقر، فالتغذية الجيدة ضرورية من أجل القضاء على الفقر وضمان ذهاب الأطفال إلى المدارس والحد من وفيات الأمهات عند الولادة ومكافحة الأمراض.

مؤشر انتشار السمنة: هو مؤشر يقيس النسبة المئوية للسكان أكبر من 20 عاماً ويعانون من السمنة المفرطة، ووفقاً لهذا المؤشر يلاحظ من الجدول رقم (1-5) زيادة نسب انتشار السمنة في معظم الدول العربية بصفة عامة، وسجلت الكويت أعلي نسبة لهذا المؤشر حيث بلغ حوالي 36% من نسبة السكان خلال عام 2012 وتزايد إلي 37.1% خلال عام 2016، تليها قطر بنسبة بلغت 35% عام 2012 تزايدت لنحو 36.9% عام 2016، تليها السعودية بنسبة تزايدت من 31.5% عام 2012 إلي 33.5% خلال عام 2016، ثم دولة الإمارات والتى بلغت نسبة السمنة بها حوالى 30.7% عام 2012 تزايدت لحوالي 31.4% عام 2016.

جدول رقم(1-5):
نسبة انتشار السمنة بالدول العربية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	%21.3	%21.8	%22.3	%22.7	%22.7
البحرين	%2.7	%2.9	%3.1	%3.3	%3.3
الأردن	%29.8	%30.4	%30.9	%31.5	%31.5
الكويت	%36.0	%36.4	%36.7	%37.1	%37.1
المغرب	%19.5	%20.0	%20.6	%21.0	%21.1
عمان	%25.3	%25.6	%26.0	%26.4	%26.4
قطر	%35.0	%35.6	%36.2	%36.9	%36.9
السعودية	%31.5	%32.2	%32.9	%33.5	%33.5
سوريا	%21.6	%22.0	%22.2	%22.5	%22.5
تونس	%22.7	%23.1	%23.6	%24.1	%24.1
الأمارات	%30.7	%30.9	%31.1	%31.4	%31.4
اليمن	%13.0	%13.2	%13.6	%13.9	%13.9

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

وبالتالي يتضح أن نسبة السمنة بين السكان على مستوى الدول العربية تتركز في دول مجلس التعاون الخليجى، وينبغي هنا الإشارة إلي العلاقة بين أضرار السمنة المفرطة والأمراض الخبيثة، وكلما كانت هذه النسب أعلى فان مخاطر الإصابة بالأمراض السرطانية المختلفة ترتفع، مثل سرطان الثدي، سرطان الرحم وسرطان القولون.

وترتبط السمنة بالتغذية غير السليمة وبتناول طعام غير صحي في كثير من الحالات، فالأطعمة السريعة والمصنعة تحتوي على مواد كيميائية مختلفة، والتي يحتمل أن يؤدي بعضها الى تطور الأمراض السرطانية، وبشكل عام يوصى بالحرص على تناول الغذاء الصحي والتقليل من تناول الأطعمة المصنعة.

1-2-2 مؤشر الإيكونوميست للأمن الغذائي العربي

يتميز هذا المؤشر عن مؤشرات الأمن الغذائي التى تصدرها الفاو بأنه يعقد من خلاله مقارنات بين الدول المختلفة على أساس المؤشر العام أو المؤشرات الفئوية الثلاثة المكونة له كما سبقت الإشارة، ويوضح الشكل رقم (1-10) قيم المؤشر العام للأمن الغذائي على مستوى الدول العربية، خلال عام 2016 مقارنةً بعامي 2012،2015 وتوضح الملاحق من (3):(6) بيانات مؤشر الأمن الغذائي العام ومؤشراته الفئوية للدول العربية خلال الفترة 2012-2016.

شكل رقم (1-10)
المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بعامى 2012، 2015

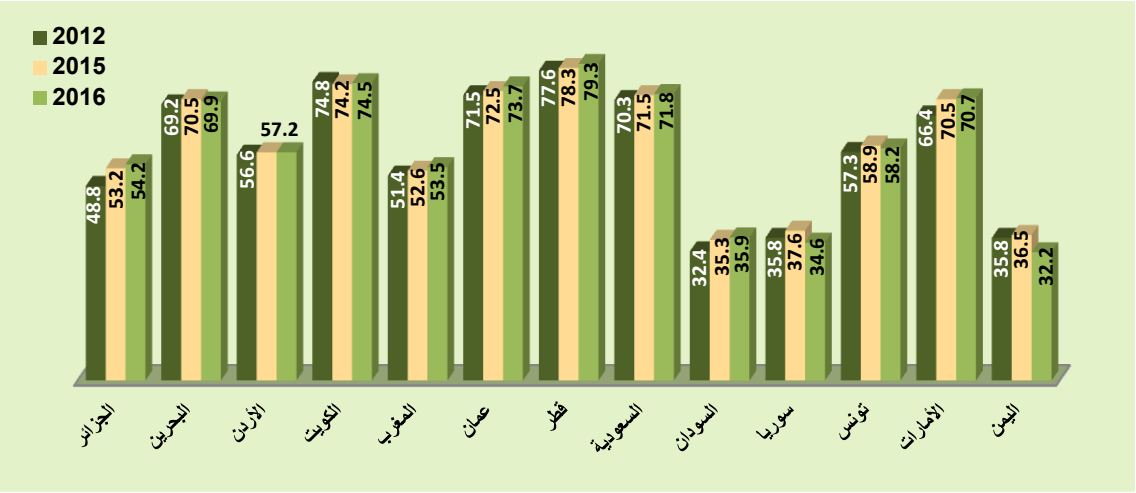

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

حيث تبين ارتفاع قيمته بصفة عامة بدول مجلس التعاون الخليجي إلى قيم تراوحت بين 70 إلى 79 عام 2016، حيث بلغت أقصي قيمة لها 79.3 في قطر، وأدني قيمة لها 69.9 في البحرين.

كما يلاحظ تزايد قيمة هذا المؤشر خلال عام 2016 مقارنة بعامي 2012،2015 لكل من قطر، عمان، السعودية، الإمارات.

وتلى مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي كل من تونس والأردن، حيث بلغت قيمة المؤشر لكلاهما 57.2،58.2 خلال عام 2016 على الترتيب متناقصه عن قيمته عام 2015 لتونس حيث بلغت 58.9، بينما ظلت ثابتة للأردن مقارنةً بعام 2015.

وقد سجلت سوريا واليمن أدني قيم لمؤشر الأمن الغذائي خلال عام 2016، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولي في هذه الدول لانخفاض قيم المؤشرات الفئوية الثلاثة المكونة للمؤشر العام مما ساهم في تدنى قيمته، وبمقارنة قيم مؤشر قدرة المستهلكين على تحمل تكاليف الغذاء في هاتين الدولتين 32.3، 37.7 على الترتيب شكل(1-11)،بمؤشر توافر الأغذية فيهما شكل رقم (1–12) والمقدر بحوالي 36.8، 32.6 لهما على الترتيب. يمكن التأكيد على أن توافر الغذاء لا يعنى سهولة الحصول عليه إذ ينبغي أن يقترن ذلك بتوافر القدرة المالية للحصول عليه.

وفيما يتعلق بجودة وسلامة الأغذية (المؤشر الفئوي الثالث لمؤشر الأمن الغذائي العالمي) فقد بلغ لهاتين الدولتين على الترتيب 34.2، 17.5 مما يستدل منه على تدنى مستويات سلامة الأغذية في هاتين الدولتين اللتان تعانيان من تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات المعيشة، فضلاً عن الحروب والنزاعات السياسية والتى ساهمت في انهيار البنية التحتية، مما يؤثر بالتبعية على أوضاع سلامة الغذاء في كل من الدولتين.

وتوضح الأشكال البيانية التالية قيم المؤشرات الفئوية الثلاثة المكونة لمؤشر الأمن الغذائي على مستوي الدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بعامي 2012، 2015.

شكل رقم (1-11)

مؤشر تحمل تكاليف الغذاء على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بعامى 2012، 2015

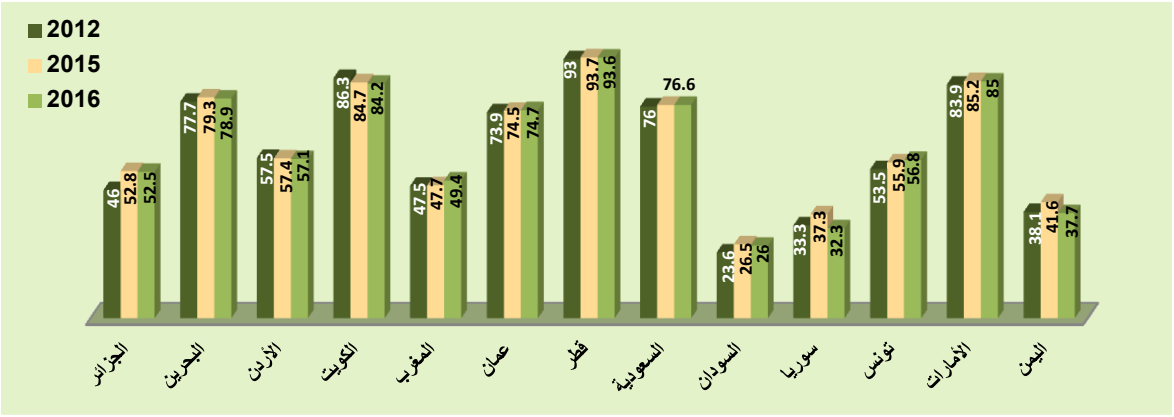

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

شكل رقم (1-12)

مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بعامى 2012، 2015

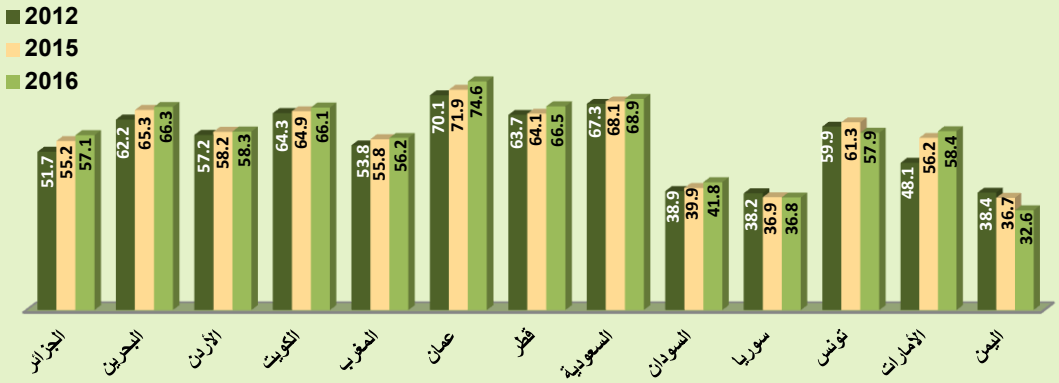

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

شكل رقم (1-13)

مؤشر جودة وسلامة الغذاء على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 مقارنةً بعامى 2012، 2015

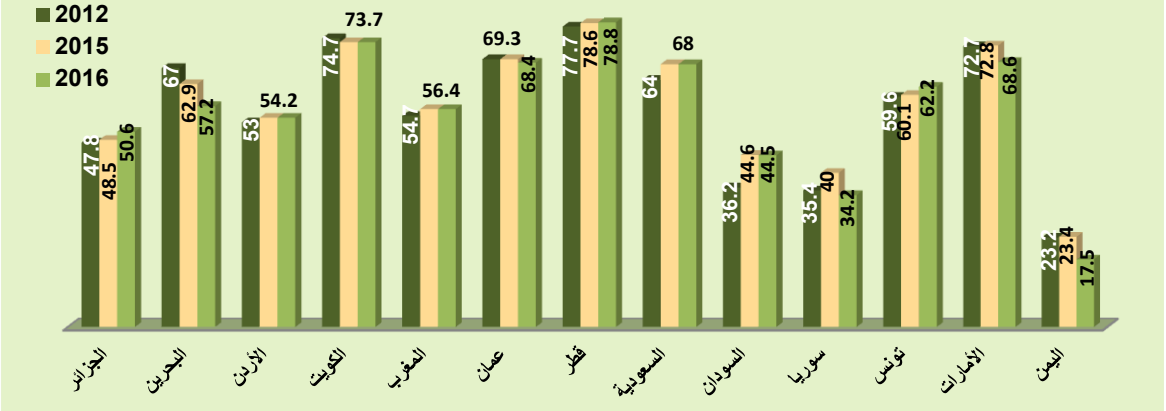

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

1-2-3 مؤشر الجوع علي المستوي العربي

يوضح جدول رقم (1-6) قيم مؤشر الجوع على مستوى الدول العربية خلال الفترة 2012-2016، والذي يتبين منه أن اليمن من أكثر الدول العربية معاناة من الجوع الذي يصل فيها لمستوي مرعب.

جدول رقم (1-6):
مستويات وتصنيف الجوع بالدول العربية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	<5	<5	<5	8.7	8.7
	مستوي منخفض				
جيبوتي	21.7	19.5	19.5	33.2	32.7
	مستوى مرعب	مستوى خطير			
العراق	-	-	12.7	22.2	22.0
	-		مستوي خطير		
الأردن	<5	<5	<5	5.8	5.7
	مستوى منخفض				
الكويت	<5	<5	<5	5	<5
	مستوى منخفض				
لبنان	<5	<5	<5	6.4	7.1
	مستوى منخفض				
ليبيا	<5	<5	<5	-	-
	مستوى منخفض			-	
موريتانيا	11.1	13.2	11.9	22.6	22.1
	مستوى خطير				
المغرب	<5	<5	<5	9.5	9.3
	مستوى منخفض				
السعودية	<5	<5	<5	5.1	<5
	مستوى منخفض				
السودان	21.5	27.5	26	-	-
	مستوى مرعب			-	
تونس	<5	<5	<5	5.6	5.5
	مستوى منخفض				
اليمن	24.3	26.5	23.4	34.2	35.0
	مستوى مرعب				

المصدر: معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية، تقرير مؤشر الجوع العالمي، أعداد مختلفة، 2012-2016

الإطار رقم (2)

حقائق حول الوضع الغذائي والجوع في بعض الدول العربية

الصومال: يقدر عدد السكان بحوالي 12 مليون نسمة، يعاني نحو 82% من الصوماليين من سوء الخدمات في مجالات متعددة (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة). وبشكل عام يعيش 73% من الصوماليين على أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم الواحد، ويعاني واحد من كل ثمانية أطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وفي عام 2011 مات ربع مليون شخص نتيجة المجاعة وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الإعلان عن وجود مجاعة في منطقة القرن الأفريقي منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً. وتهدف برامج التغذية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي بالصومال إلى علاج ومنع سوء التغذية الحاد لدى الأطفال الصغار والنساء الحوامل والأمهات المرضعات. هناك حوالي مليوني شخص آخرين يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء ومعرضون لخطر الوقوع في أزمات الأمن الغذائي والتغذية إذا لم يتلقوا مساعدات إنسانية مستدامة. كما يقدم برنامج الغذاء العالمي الوجبات المدرسية للتخفيف من حدة الجوع وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخاصة للفتيات.

موريتانيا: تعاني من العجز الغذائي، فهي تعتمد على الواردات بنحو 70% من احتياجاتها من الحبوب، كما يعاني ما يقرب من 10% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وحوالي 15% من السكان يعانون انعدام الأمن الغذائي، ونحو25% من الموريتانيين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، يضاف لذلك أن نصف السكان لا يحصلون على مياه نظيفة للشرب. وتهدف برامج التغذية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي لمساعدة أكثر من 638 ألف شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ما يزيد على 143 ألف طفل دون سن الخامسة، وأكثر من 22.4 ألف من الأمهات الحوامل والمرضعات اللائي تعانين سوء التغذية الحاد، ويوفر الوجبات المدرسية لأكثر من 156 ألف طفل من أطفال المدارس الابتدائية من الأسر الضعيفة والتي تعاني انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يدعم حصولهم على التعليم الابتدائي.

العراق: يعاني قرابة 3 ملايين نسمة من النزوح والتشرد جراء الحرب ضد تنظيم داعش والصراعات المسلحة في البلاد. ووفقا للفاو، فإن 2.4 مليون نسمة يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة، حيث يعاني نحو 1.5 مليون نسمة منهم من انعدام شبه تام للأمن الغذائي.

سوريا: أثرت الصراعات المسلحة بين المعارضة والنظام والمعركة ضد تنظيم داعش بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، رغم الظروف الجوية المواتية. أما على صعيد اللاجئين والنازحين السوريين، وبحسب التقديرات، فإن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على نحو 7 ملايين نسمة، بينما يعاني قرابة مليونين آخرين من خطر انعدام الغذاء، ورغم توفير بعض المعونات الغذائية العاجلة من الخارج، فإن اللاجئين السوريين يزيدون من الضغوط على الدول المستضيفة لهم.

السودان: يحتاج نحو 3 ملايين نسمة، سواء من أهل البلاد أو اللاجئين جراء النزاعات المسلحة في دول الجوار، إلى مساعدات إنسانية وغذائية عاجلة.

ليبيا: يحتاج نحو 400 ألف نسمة إلى مساعدات غذائية عاجلة، ويفاقم تدفق اللاجئين والمهاجرين بالإضافة إلى النازحين جراء الصراعات المسلحة من الوضع الغذائي في البلاد، والتي أصبحت تعاني من نقص حاد في المواد الغذائية الرئيسية (القمح والخبز والطحين والزيت والحليب وأغذية الأطفال) خاصةً جنوب البلاد وشرقها.

3-1 التحديات الراهنة للأمن الغذائي

انتشار قصور وسوء التغذية:

يعد قصور التغذية من أهم التحديات التى تواجه الأمن الغذائي على مستوى العالم، فقد بلغ عدد الذين يعانون من قصور التغذية في العالم عام 2016 نحو 815 مليون شخص مقارنة بحوالي 777 مليون شخص عام 2015، وهذه الزيادة تثير قلقاً بالغاً وتشكل تحدياً أمام الالتزامات الدولية بإنهاء الجوع بحلول عام 2030.

ويتراوح سوء التغذية من قصور التغذية الحاد إلى الوزن الزائد والبدانة، وبالتالي يؤثر على الإنسان طوال دورة الحياة، من الحمل وحتى الشيخوخة، وقد يكون سوء التغذية نتيجة لقصور في المغذيات الكبرى أو المغذيات الدقيقة، أو نتيجة لأزمة فورية في إمكانية الحصول على الأغذية، كما أن الافراط في تناول الطعام والسعرات الحرارية يؤدي لزيادة الوزن وتراكم الدهون. وتشير مؤشرات انتشار سوء التغذية إلى العبء المتعدد الناجم عنه، فنجد أن 155 مليون طفل دون سن الخامسة على مستوى العالم يعانون من توقف النمو، كما يوجد نحو 51.7 مليون طفل حول العالم يعانون من الهزال منهم 17 مليون يعانون من الهزال الشديد، وهناك 41 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم يعانون من الوزن الزائد.

انعدام الأمن الغذائي:

يعد انعدام الأمن الغذائي من أهم التحديات التى تواجه العالم رغم الجهود الدولية لمعالجة هذه القضية، فمازال هناك نحو 689 مليون شخص عانوا من إنعدام الأمن الغذائي الحاد خلال عام 2016، وهي زيادة كبيرة مقارنةً بنحو 645 مليون شخص عام 2015، أى بزيادة قدرها 44 مليون شخص خلال عام، وتعتبر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبري من أكثر المناطق العالم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي[2].

التغيرات المناخية:

تعتبر التغيرات المناخية من أهم التحديات التى تواجه الأمن الغذائي، حيث يترتب على هذه التغيرات ارتفاع في درجات الحرارة وتقلب هطول الامطار، وحدوث ظواهر مناخية أخرى كظاهرة النينيو، والفيضانات والأعاصير وموجات جفاف ونقص المياه، وظهور الآفات والأمراض.

ولتوضيح العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الغذائي نذكر بعض الحالات خلال عام 2016، حيث أدت الفيضانات وانزلاقات التربة

2- منظمة الأغذية والزراعة، تقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، مرجع سابق.

في الشتاء والجفاف في مقاطعة غور بأفغانستان لمعاناة 8.5 مليون شخص من ازمات غذائية، وتسبب الجفاف في معاناة غذائية لحوالي 1.5 مليون شخص بالعراق، ونحو 2.9 مليون شخص بالصومال، ونحو 7 مليون شخص بسوريا. وتسبب الجفاف والفيضانات في معاناة غذائية لحوالي4.9 مليون شخص جنوب السودان، وتسببت ظاهرة النينيو بمعاناة غذائية لحوالي 2.3 مليون شخص ببوروندى، و5.9 مليون شخص بالكونغو، و 4.4 مليون شخص بالسودان، كما أدت الفيضانات والأمطار الغزيرة والأعاصير الاستوائية لمعاناة غذائية لحوالي 14.1 مليون شخص باليمن[3].

النزاعات المسلحة:

تشكل النزاعات سبباً رئيسياً للمجاعات والأزمات الغذائية، وبالتالي تضاف للتحديات التى تواجه الأمن الغذائي في الوقت الراهن، ويستدل من بعض الحالات الراهنة (دولتى اليمن، وجنوب السودان) على دور هذه النزاعات في المجاعات.

وبصفة عامة أدت النزاعات العنيفة والاضطرابات المدنية خلال عام 2016، إلي تعرض أكثر من 63 مليون شخص في 13 دولة إلي مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. كما تؤدي النزاعات إلى انكماش في الاقتصاد مما يقلص من فرص العمل وكسب الدخل، مما يترتب عليه زيادة حالات الفقر ويخفض من امكانيات حصول الاسر على احتياجاتها الغذائية[4].

ندرة الموارد المائية:

يعانى الكثير من المناطق من ندرة المياة خاصةً المنطقة العربية، حيث تتصف الموارد المائية بها بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم.

وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن، ففي حين تعادل مساحة الدول العربية 10.8% من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانها 5% من إجمالي سكان العالم فإنها تحتوي على 0.7% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، وتتلقي 2.1% فقط من أمطار اليابسة، ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية في الدول العربية يبلغ 15:1 مقارنة بنظرائه على المستوى العالمي، فضلاً عن أن جزءًا من المياه المتاحة للدول العربية يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية[5].

3- منظمة الأغذية والزراعة، تقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، مرجع سابق.

4- منظمة الأغذية والزراعة، تقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، مرجع سابق.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي.

ضعف المستوى التقنى والاستثمارات فى القطاع الزراعى بالدول النامية:

يتسم القطاع الزراعى بمعظم الدول النامية بالأساليب التقليدية المتخلفة فى وسائلها، ونظم إدارتها، وسوء است خدامها مما يؤدي لاستنزافها، فضلاً عن تواضع الجهود الحكومية والاستثمارات العامة والخاصة الموجه للتنمية الزراعية بصفة عامة، أو المشروعات المرتبطة سواء فى مجال البحث والتطوير، أو مشروعات التنمية فى مجالات المرافق والخدمات أو تصنيع المدخلات أو المنتجات سواء على المستوى الحكومى أو الخاص، هذا بالإضافة لندرة الميزات وعناصر الجذب المناسبة للاستثمارات فى المشروعات الزراعية.

التصحر وتدهور التربة الزراعية:

تتميز الدول النامية خاصةً في قارة أفريقيا والدول العربية بالمناخ الجاف وشبه الجاف وشدة الرياح، وتؤدي هذه الظروف المناخية إلى ارتـفاع مــعدلات التـبخر التي تصل إلى حوالي 2,500 ملم/السنة على شواطئ الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر، إلى جانب فقدان 85% من الأمطار نتيجة الجريان في المناطق الجرداء.

وتتعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف وإجهاد التربة والتوسع العمراني والإفراط في تجزئة وتفتيت الأراضى المزروعة.

تباطؤ النمو الاقتصادى بالدولة:

يعد من التحديات التي تواجه الدول النامية، حيث يؤدي إلى استنزاف في موارد النقد الأجنبي والإيرادات المالية للدولة، مما يؤثر بالتبعية على قدرتها على توفير الأغذية عن طريق الحد من القدرة على الاستيراد، وبالتالي ترتفع أسعار الأغذية المحلية، ويؤثر ذلك على إمكانية الحصول على الاغذية بسبب محدودية الدخل لدي الأسر الفقيرة، كما هو الحال مثلاً في بعض أنحاء أمريكا اللاتينية وغرب آسيا.

الفصل الثاني

منظومة الأمن الغذائي في مصر

الفصل الثاني
منظومة الأمن الغذائي في مصر

تمهيد:

يستهدف هذا الفصل دراسة وتحليل الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، والمكونة من العناصر التالية:

(1) الموارد المرتبطة بالإنتاج الزراعي، والتي تضم كل من الموارد الأرضية الزراعية، والموارد المائية، والسكان، والثروة الحيوانية والداجنية والسمكية، والاستثمارات في القطاع الزراعي.

(2) إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في مصر، وتشمل المحاصيل النباتية القمح، والأرز، والذرة الشامية، والفول البلدي، والعدس، والبطاطس، والسكر الخام، والزيوت النباتية. والمنتجات الحيوانية والتي تشمل اللحوم الحمراء، والبيضاء والأسماك، بالإضافة إلى الألبان ومنتجاتها والبيض.

(3) السياسات والتشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي في مصر، وتضم السياسات التجارية والسياسات النقدية، وسياسات الانتاج والتسعير والتسويق الزراعي، وسياسات التمويل والإئتمان الزراعي، وسياسات الاستثمار الزراعي، وسياسات الدعم، والمخزون الاستراتيجي، وسياسة التصنيع الغذائي. كما يتناول هذا الجزء السياسات الواردة باستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 والمرتبطة بالأمن الغذائي، ويستعرض بإيجاز أهم التشريعات الخاصة بالأمن الغذائي في مصر.

(4) تستكمل المنظومة أركانها باستعراض التحديات التى تواجه الأمن الغذائي، والتي أمكن حصرها بإيجاز في تحديات تواجه الموارد الأرضية، والموارد المائية، والثروة السمكية فضلاً عن الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية.

2-1 الموارد المرتبطة بالإنتاج الزراعي

2-1-1 الموارد الأرضية الزراعية

المساحات المنزرعة والمساحات المحصولية:

تتسم مصر بمحدودية الأراضى الصالحة للزراعة وندرة الموارد الاقتصادية الزراعية بصفة عامة، والمائية منها بصفة خاصة، مما ترتب عليه عدم قدرة المحاصيل والمنتجات الزراعية المنتجة محلياً على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية، الأمر الذى يدفع الدولة إلى سد العجز بالاستيراد من الخارج لتغطية احتياجات السكان الاستهلاكية من السلع المختلفة.

وتنقسم الأراضى الزراعية فى مصر إلى أراضى قديمة وجديدة، تشكل الأراضى القديمة حوالى 68.2% والأراضي الجديدة حوالي 31.8% من جملة المساحات المنزرعة فى مصر والبالغة فى المتوسط

8.9 مليون فدان خلال فترة 2012/2011 – 2016/2015 شكل رقم (2–1)، بينما يوضح الشكل رقم (2–2) تطور إجمالي المساحة المنزرعة للأراضي القديمة والجديدة خلال الفترة المذكورة.

ويقصد بالمساحة المنزرعة، مساحة الأراضي المنزرعة بحاصلات زراعية مؤقتة أو مستدامة بدون تكرار المساحات التى تزرع أكثر من مرة على مدار السنة، وبالتالي تعبر عن جملة مساحة المحاصيل الشتوية والمعمرات، وتوضح البيانات الواردة بجدول رقم (2–1) تزايد المساحة المنزرعة من نحو 8.8 مليون فدان عام 2012/11 لتصل لحوالي 9.1 مليون فدان عام 2016/15.

شكل رقم (2-1) متوسط نسبة الأراضي القديمة والجديدة من جملة المساحة المنزرعة خلال الفترة 2016/2015-2012/2011

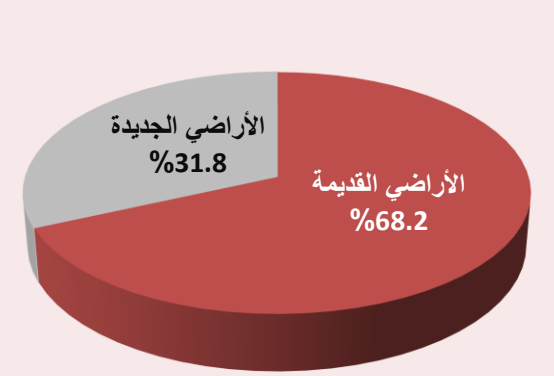

شكل رقم (2-2) تطور المساحات المنزرعة من الأراضي القديمة والجديدة (ألف فدان) خلال الفترة 2016/2015-2012/2011

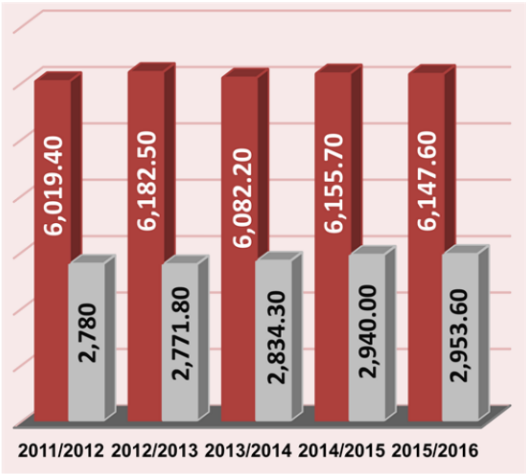

المصدر: ملحق رقم (7)

جدول رقم (2-1):
جملة المساحة المنزرعة والمحصولية (بالألف فدان) خلال الفترة 2016/2015-2012/2011

البيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
اجمالى المساحة المنزرعة	8,799.4	8,954.3	8,916.4	9,095.7	9,101.2
اجمالى المساحة المحصولية	15,565.4	15,490.1	15,689.6	15,637	15,800

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011 -2016/2015

بلغت المساحة المحصولية حوالى 15.6 مليون فدان كمتوسط خلال الفترة 2012/2011 –2016/2015، موزعة بين الأراضي القديمة والجديدة، وتشكل الأراضى القديمة حوالى 74.5% والأراضي الجديدة حوالي 25.5% من جملة هذه المساحة شكل رقم (2-3)، بينما يوضح الشكل رقم (2-4) تطور إجمالي المساحة المحصولية للأراضي القديمة والجديدة خلال الفترة المذكورة.

شكل رقم (2-3) متوسط نسبة الأراضي القديمة والجديدة من جملة المساحة المحصولية خلال الفترة 2016/2015-2012/2011

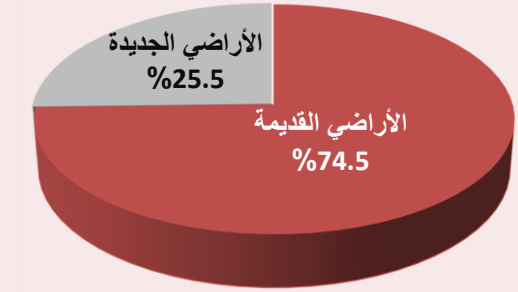

شكل رقم (2-4) تطور المساحات المحصولية من الأراضي القديمة والجديدة (ألف فدان) خلال الفترة 2016/2015-2012/2011

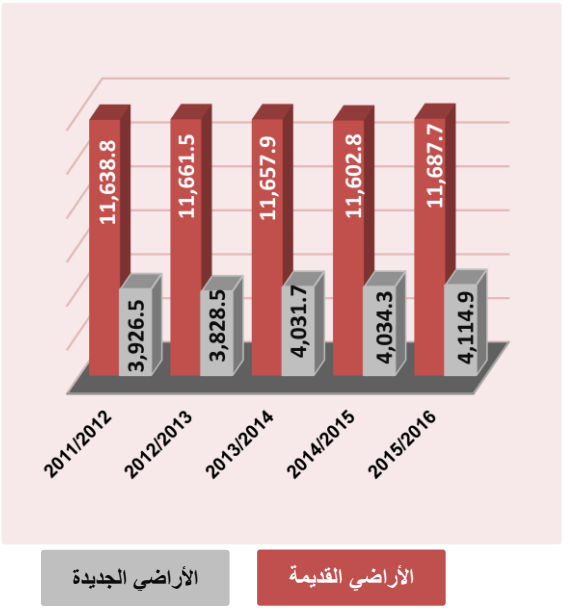

المصدر: ملحق رقم (8)

ويقصد بالمساحة المحصولية، مساحة الأراضي المنزرعة لكل من الحاصلات الحقلية والخضروات بالعروات الثلاثة وحدائق الفاكهة والأشجار الخشبية. وتعبر العلاقة بين كل من المساحة المحصولية والمساحة المنزرعة عما يعرف بمعامل التكثيف الزراعى والذى هو عبارة عن نسبة المساحة المحصولية الى المساحة المنزرعة، وبحساب قيمة هذا المعامل خلال الفترة 2012 –2016 نجد أنها بلغت حوالى 1.74 كمتوسط خلال الفترة المذكورة.

تتوزع المساحات المحصولية بين العروات الزراعية على النحو التالي: 6.81 مليون فدان للعروة الشتوية كمتوسط خلال الفترة المذكورة بنسبة بلغت حوالي 43.6% من إجمالى المساحة المحصولية، وحوالي 6.47 مليون فدان للعروة الصيفية بنسبة 41.4% وحوالي 523.6 ألف فدان لمحاصيل العروة النيلية بنسبة 3.3% وبلغت المساحة المحصولية للمحاصيل المعمرة نحو 1.83 مليون فدان بنسبة 11.7%.جدول رقم (2-2)

جدول رقم (2-2):
المساحات المحصولية للعروات الزراعية في مصر خلال الفترة 2016/2015-2012/2011

البيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	متوسط الفترة
اجمالى المساحة المحصولية	15,565.4	15,490.1	15,689.6	15,637	15,800	15,636.4
مساحة العروة الشتوية	6,735.60	6,805.60	6,727.30	6,895.10	6,910.60	6,814.84
مساحة العروة الصيفية	6,487.70	6,301.40	6,539.60	6,406	6,603.40	6,467.62
مساحة العروة النيلية	603.90	564	565.50	463.30	421.90	523.72
مساحة المعمرات	1,738.10	1,819.60	1,857.20	1,872.00	1,864.70	1,830.32

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011-2016/2015

كما تتوزع المساحات المحصولية بين محافظات الجمهورية على النحو التالي: 8.6 مليون فدان كمتوسط لمحافظات الوجة البحري خلال الفترة 2012/2011-2016/2015 بما يعادل نحو 55.1% من متوسط اجمالى المساحة المحصولية، وحوالي2.7 مليون فدان لمحافظات مصر الوسطى، 2 مليون فدان لمحافظات مصر العليا، 2.2 مليون فدان لمحافظات خارج الوداى بما يعادل 17.3%، 13.4%،14.1% على الترتيب. جدول رقم (2-3).

جدول رقم (2-3):
المساحات المحصولية لمحافظات مصر خلال الفترة 2016/2015-2012/2011

البيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	متوسط الفترة
اجمالى المساحة المحصولية	15,565.4	15,490.1	15,689.6	15,637	15,800	15,636.4
محافظات الوجة البحرى	8,648.6	8,552.2	8,604.2	8,601.1	8,704.4	8,622.1
محافظات مصر الوسطى	2,753.5	2,713.7	2,719.4	2,718	2,644.7	2,709.86
محافظات مصر العليا	2,039.9	2,099	2,124.6	2,132.1	2,097.7	2,098.66
محافظات خارج الوادى	2,123.4	2,125.2	2,241.4	2,185.8	2,353.9	2,205.94

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011-2016/2015

نصيب الفرد من المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية: بالرغم من زيادة المساحات المنزرعة والمحصولية خلال عام 2016 مقارنة بعام 2012، الإ أن متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة قد انخفض من حوالي 0.106 فدان عام 2012 إلي نحو0.1 فدان عام 2016، وانخفض للمساحة المحصولية من حوالي 0.188 فدان عام 2012 إلي نحو 0.174 فدان عام 2016، وقد بلغت معدلات الانخفاض لكليهما على الترتيب نحو 15.1%، 7.4%، ويرجع ذلك لزيادة معدلات النمو السكاني بمعدلات أعلى من معدلات النمو في كل من المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية جدول رقم (2-4).

جدول رقم (2-4):
متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة والمحصولية خلال الفترة 2012/2011-2016/2015

البيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
أجمالي عدد السكان	82,550	84,629	86,814	88,956	91,022
نصيب الفرد من المساحة المزروعة	0.106	0.105	0.102	0.102	0.099
نصيب الفرد من المساحة المحصولية	0.188	0.183	0.181	0.175	0.174

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011-2016/2015

المعالم الرئيسية للتركيب المحصولى فى مصر: يعبر التركيب المحصولى عن التوزيع النسبى للمحاصيل المختلفة على الرقعة الزراعية لمدة عام واحد، والذي يعكس كيفية توزيع الموارد الأرضية بين العديد من المحاصيل الزراعية، وبدراسة التوزيع النسبى للمساحات المحصولية لمجموعات السلع الزراعية والموضحة بالشكل رقم (2-5) يتضح أن مجموعة الحبوب تشغل 49.3% من المساحة المحصولية لهذه المجموعات الزراعية كمتوسط للفترة 2012/2011-2016/2015، تليها مجموعة الأعلاف بنسبة 15% ثم مجموعة الخضر بنسبة 13.2%، وتشغل الحدائق والنخيل حوالى 11.1% من هذه المساحة، أما مجموعة المحاصيل السكرية فقد بلغت مساحتها حوالى 5.3% من إجمالي المساحة المحصولية، مقارنةً بنحو 6.1% بالنسبة لباقي المحاصيل.

شكل رقم (2-5)

متوسط التوزيع النسبى لمساحات المجموعات الزراعية الرئيسية خلال الفترة 2012/2011-2016/2015

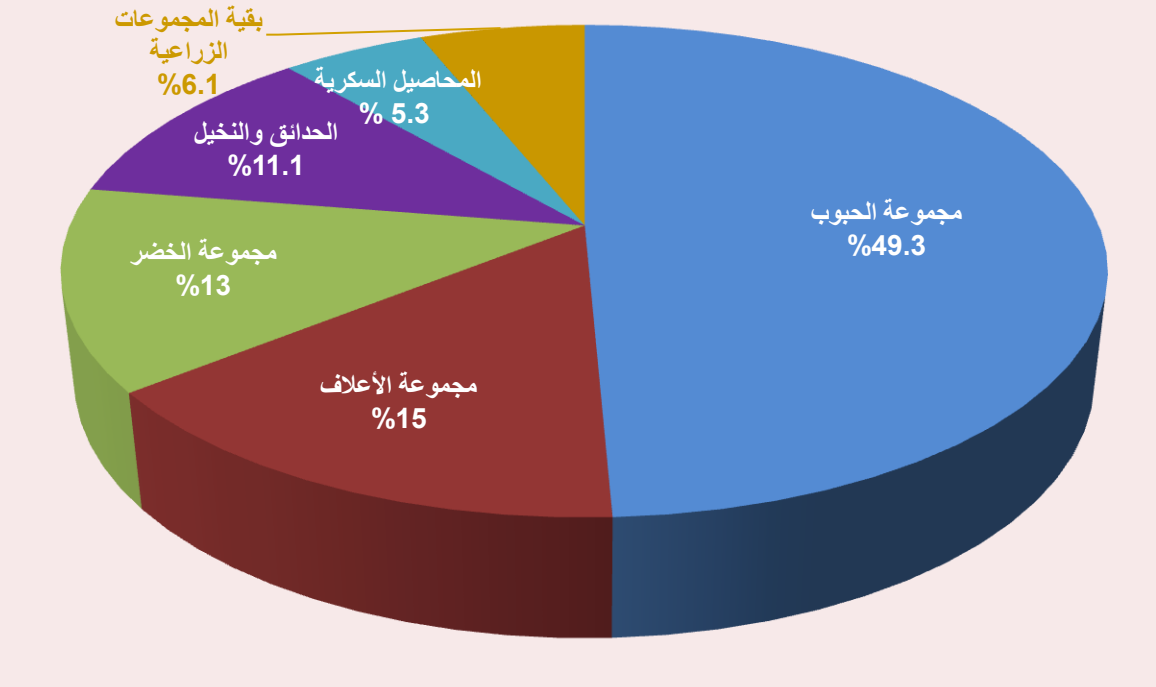

المصدر: ملحق رقم (9)

المساحة المحصولية لأهم سلع المجموعات الزراعية: يتبين من توزيع المساحات المحصولية للمجموعات الزراعية أن مجموعة سلع الحبوب تستحوذ على حوالى 53.1% من هذه المساحة، وهذا يشير الى الأهمية النسبية لمحاصيل الحبوب الغذائية، والتى تعتبر من أهم المحاصيل الزراعية فى مصر، وخاصةً القمح والذرة الشامية لما يمثله كل منهما من مكونات رئيسية لرغيف الخبز البلدى فى الريف والحضر على السواء، وبإضافة الأرز إليهما يجعلهما أهم مكونات الوجبة الغذائية المصرية بصفة عامة، ولمحدودى الدخل بصفة خاصة، هذا بالاضافة الى ان محاصيل الحبوب الغذائية تلعب دوراً هاماً فى التجارة الخارجية الزراعية المصرية، ففى الوقت الذى يعتبر القمح والذرة الشامية أهم الواردات الزراعية، فإن الأرز يعتبر من أهم الصادرات الزراعية.

وبدراسة المساحة المحصولية لأهم سلع المجموعات الزراعية والواردة بالجدول رقم (2-5) تبين أن متوسط المساحة المحصولية للقمح بلغت حوالى 3.37 مليون فدان بنسبة 21.5% من متوسط اجمالى المساحة المحصولية خلال الفترة المذكورة، يليه كل من الذرة الشامية بمتوسط مساحة بلغ 1.92 مليون فدان بنسبة 12.3%، والأرز بمتوسط مساحة بلغت 1.4 مليون فدان بما يعادل 8.7% من متوسط إجمالي المساحة المحصولية، ويلاحظ أن المساحة المحصولية للقمح قد تزايدت بنسبة 5.5% بينما تناقصت للذرة الشامية والأرز بنسبة 18.5%، 8.4% على الترتيب وذلك خلال عام 2016/2015 مقارنة بعام 2012/2011.

وبالنسبة لبقية سلع المجموعات الزراعية والواردة بنفس الجدول يتضح انه باستثناء محصول بنجر السكر (بلغت مساحته حوالى 500.6 الف فدان بنسبة 3.2% من متوسط المساحة المحصولية) لم تتجاوز نسب مساحات اى من هذه السلع 3% من متوسط المساحة المحصولية خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم (2-5):
المساحات المحصولية (بالفدان) لأهم السلع الزراعية خلال الفترة 2012/2011-2016/2015

السنوات	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	متوسط الفترة
القمح	3,181,510	3,401,455	3,413,424	3,475,669	3,356,026	3,365,616.8
الأرز	1,476,870	1,421,665	1,365,961	1,215,830	1,353,477	1,366,760.6
الذرة الشامية	2,091,229	1,940,250	1,907,665	1,937,116	1,704,162	1,916,084.4
العدس	807	862	975	1,457	1,835	1,187.2
الفول البلدى	107,963	116,169	96,444	87,581	87,802	99,191.8
البطاطس	421,876	381,379	409,535	439,785	376,631	405,841.2
قصب السكر	325,742	329,153	332,025	328,116	325,912	328,189.6
بنجر السكر	423,756	460,488	504,299	554,941	559,744	500,645.6
فول الصويا	17,106	22,423	28,485	33,896	32,048	26,791.6
الفول السودانى	148,704	147,778	134,440	143,022	152,863	145,361.4
عباد الشمس	17,714	15,161	16,318	15,678	15,247	16,023.6
إجمالى المساحة المحصولية	15,565,353	15,490,123	15,689,633	15,637,093	15,800,699	15,636,580.2

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011-2016/2015

2-1-2 الموارد المائية

بدون شك هناك علاقة متشابكة بين تحقيق الأمن الغذائى ومدى وفرة الموارد المائية وكفاءة استغلالها، حيث يتوقف تحقيق الأمن الغذائى بدرجة كبيرة على الآلية الذى يتم من خلالها تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة. وتعتبر الموارد المائية في مصر ذات طبيعية خاصة فالجزء الأساسي منها يأتى من مصادر مائية خارج الحدود وبالتحديد من الهضبة الأثيوبية في أعالى النيل، ويقدر إجمالي الموارد المائية في مصر بحوالي 64.4 مليار متر مكعب سنوياً تأتي من موارد تقليدية وموارد غير تقليدية كما يتبين من الشكل رقم (2-6).

شكل رقم (2-6) مصادر الموارد المائية في مصر

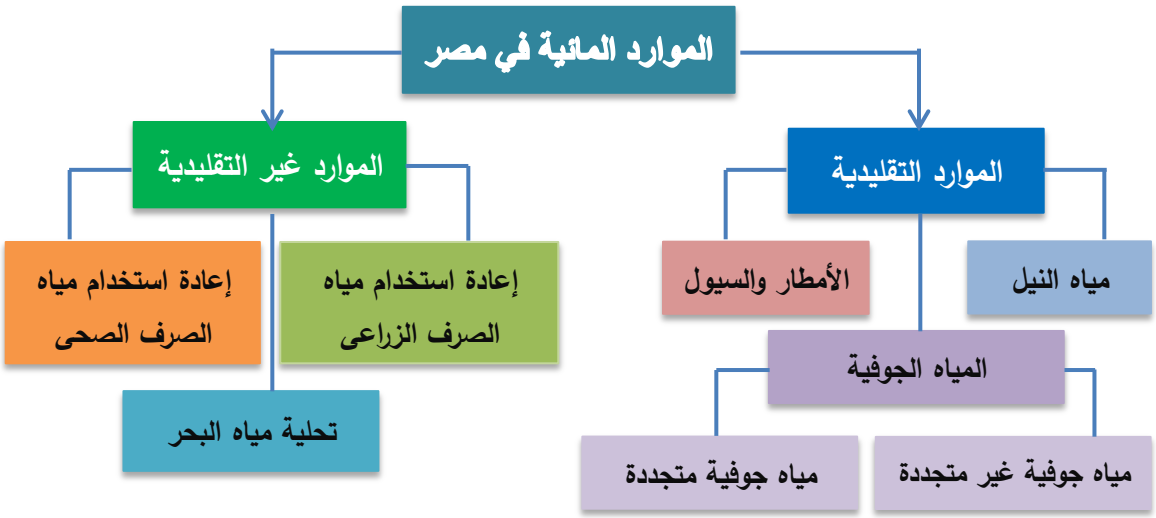

ينقسم إجمالي الموارد المائية في مصر على النحو التالي:

مياة النيل: تبلغ حوالي 55.5 مليار متر مكعب/ سنة طبقاً لاتفاقية الآنتفاع الكامل لمياه نهر النيل بين مصر والسودان لعام 1959.

الأمطار والسيول: تبلغ حوالي 1.3 مليار متر مكعب/سنة.

المياة الجوفية المتجددة وغير المتجددة من الصحراء الغربية والشرقية وسيناء والوادي والدلتا: تبلغ حوالي 7.5 مليار متر مكعب/سنة وذلك في حدود السحب الآمن.

تحلية مياه البحر: تبلغ حوالي 100 مليون متر مكعب / سنة.

وتقدر إجمالي الاحتياجات المائية في مصر بحوالي 77.8 مليار متر مكعب سنوياً موزعة على القطاعات المختلفة على النحو التالي:

قطاع الزراعة: يستهلك حوالي 63.25 مليار متر مكعب مع حساب الفاقد في التوزيع للترع. **قطاع الصناعة:** يستخدم حوالي 1.5 مليار متر مكعب. **قطاع الشرب أو الاستخدام المنزلي:** يستهلك حوالي 10.55 مليار متر مكعب/ سنة. **فاقد بخر:** ويقدر بحوالي 2.5 مليار متر مكعب.

مما سبق يتضح أن مصر تعاني عجزاً في الموارد المائية يقدر بحوالي 13.4 مليار متر مكعب، ويتوقع أن يزيد بزيادة السكان، ويؤكد عجز الموارد المائية في مصر على ندرة المورد وأهمية الاستفادة منه وإعادة تدوير واستخدام المياه، ونظرا لمحدودية وجمود المعروض من موارد المياه، فإن الأمر يستلزم الإرتقاء بكفاءة استخدام ونقل وتوزيع المياه بدءاً من الترع والمساقى الفرعية، ورفع كفاءة استخدام المياه في نظم الري الحقلي المختلفة.

متوسط نصيب الفرد من مياة الشرب النقية المنتجة والمستهلكة:

يوضح الجدول رقم (2-6) تراجع متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب النقية المستهلكة من حوالي 86.5 متر^3 عام 2012/2011 إلى حوالي 72.5 متر^3 عام 2016/2015 بمعدل تناقص قدر بحوالي 16.2% من متوسط عام 2012/2011، ويُعزي ذلك للزيادة السكانية من ناحية، وتناقص الكميات النقية المستهلكة من ناحية أخرى. كما يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول أن هناك تناقص في الكميات المستهلكة من المياه مقارنة بزيادة في الكميات المنتجة، ويمكن تفسير ذلك بتهالك وتقادم شبكات التوزيع والتسرب من المواسير، والتي أدت إلى زيادة فاقد الشبكات من حوالى 1.8 مليار متر مكعب عام بنسبة 21% من إجمالي المياه النقية المنتجة عام 2012/2011 إلى حوالي 2.7 مليار متر مكعب بنسبة 29% من إجمالي المياه النقية المنتجة عام 2016/2015.

جدول رقم (2-6):
متوسط نصيب الفرد من كمية المياه النقية المستهلكة بالمتر المكعب

البيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
كميات المياة النقية المنتجة (مليون متر^3)	8,918.5	9,726.7	8,866	8,889	9,297
كميات المياة النقية المستهلكة (مليون متر^3)	7,052.7	7,434	6,597.5	6,089	6,597
متوسط نصيب الفرد من المياة النقية المستهلكة	86.5	88.9	76.9	69.3	72.5

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات مياه الشرب والصرف الصحى، أعداد مختلفة، 2012-2017

3-1-2 السكان

يشير الشكل رقم (2-7) إلى توزيع السكان بين الحضر والريف للفترة 2012-2016 والذي يتبين منه، زيادة عدد السكان من حوالي 82.6 مليون نسمه عام 2012 إلى حوالي 91 مليون نسمة عام 2016 بمعدل زيادة بلغ حوالي 10.3% من عددهم عام 2012. وتتركز الزيادة السكانية في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية، حيث يلاحظ أن حوالي 57% من جملة سكان مصر يعيشون فى المناطق الريفية.

شكل رقم (2-7) إجمالي عدد سكان الريف والحضر(مليون نسمة) خلال الفترة 2012-2016

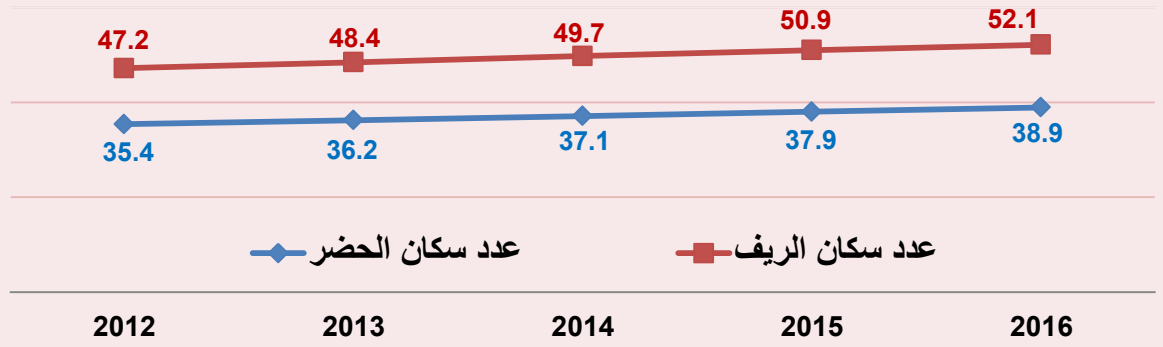

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2017.

وتمثل الزيادة السكانية العامل الأساسي في تفاقم العديد من المشاكل الاقتصادية وتأخر جهود التنمية، وخاصة أن هذه الزيادة بشكل متسارع وبمعدل يفوق معدلات نمو الإنتاج الزراعي، مما يؤدي لاختلال مستوى عرض وطلب الغذاء، ومع استمرار الوضع بنفس الوتيرة تظهر مشاكل في توفير الغذاء الكافي لتلبية احتياجات السكان، كما أن هذا التزايد يصاحبه تغيير جوهرى في توزيع السكان بين الريف والحضر، وتزيد الهجرة الداخلية غير المخططة والتي لا تزال آثارها السلبية موجودة ومتمثله فى انتشار العشوائيات حول المدن الكبرى. أيضاً زيادة سكان الريف يصاحبه تحول فى استخدامات الأراضى الزراعية إلى استخدامات أخرى وبخاصة للأغراض السكنية، مما يؤدي إلى تراجع قدرة القطاع الزراعي عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء، مما يترتب عليه زيادة الاستيراد من ناحية، كما قد يؤثر على إنتاج المحاصيل التصديرية وبالتالي تقل الصادرات من ناحية أخرى، مما يساهم في زيادة عجز الميزان التجارى.

2-1-4 الثروة الحيوانية والداجنية والسمكية

الثروة الحيوانية: تعتبر المنتجات الحيوانية المختلفة مصدراً هاماً ورئيسياً لتوفير البروتين والدهون اللازمة لغذاء الإنسان، ويزداد الاهتمام بتوفير مصادر البروتين الحيوانى مع الزيادة في مستويات الدخول، والزيادة في معدلات نمو السكان، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مضطردة في استهلاك مختلف المواد الغذائية وأهمها البروتين الحيواني. وتمتلك مصر رصيداً من الثروة الحيوانية الموزعة بين الأبقار، والجاموس، والأغنام، والماعز، والجمال كما يتبين من جدول رقم (2-7).

وعلى الرغم من كبر حجم تلك الثروة نسبياً فإن منتجات اللحوم الحمراء لاتكفى لسد الإحتياجات الاستهلاكية، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها حوالي 76.1% كمتوسط خلال الفترة المذكورة. وبصفة عامة يعاني قطاع الإنتاج الحيواني من الأمراض التي تهدد صحة الحيوانات المزرعية، وتلك المشتركة بين الإنسان والحيوان والتي تسبب خسائر فادحة لقطعان إنتاج الألبان وبصفة خاصة أمراض البروسيلا والحمى القلاعية وحمى الوادي المتصدع والسل البقرى، فضلاً عن ضعف في كفاءة أداء الخدمات البيطرية. مما يتطلب إعطاء أولوية للتخلص من هذه الأمراض وخاصةً المشتركة بين الإنسان والحيوان، وتكثيف برامج التحصين والرعاية البيطرية، وإعطاء أولوية للتخلص من مرض أنفلونزا الطيور الذي سبب خسائر كبيرة لصناعة الدواجن.

جدول رقم (2-7):
الأعداد التقديرية (بالألف) لرؤوس الماشية والحيوانات خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الأبقار	4,946	4,745	4,762	4,883	5,012
الجاموس	4,165	3,915	3,949	3,702	3,437
الأغنام	5,430	5,564	5503	5,463	5,556
الماعز	4,306	4,153	4,186	4,046	4,259
الجمال	142	153	158	153	156

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، أحصاء الثروة الحيوانية، أعداد مختلفة، 2012-2017.

الدواجن: تمثل الثروة الداجنة في مصر المصدر الثاني من مصادر إنتاج البروتين الحيواني، ويتمثل في قطاعين أساسيين هما القطاع التجاري المنظم، والقطاع الداجنى الريفى، ويعتبر القطاع الأخير المصدر الأساسي لإنتاج البط، والأوز، والحمام والرومي، والأرانب، كذا الدجاج البلدي والتي تعتبر منتجاتها ذات ميزة تسويقية وسعرية لقطاع عريض من المستـهلكين.

وتشير الدراسات إلى أن نحو 30-40% من إنتاج القطاع الريفي يتم طرحها فى الأسواق فى حين يتم توجيه نحو 60-70% إلى الاستهلاك الأسري، ولذا فإن هذا القطاع يساهم فى دعم الأمن الغذائي لسكان الريف بالإضافه لكونه مصدراً إضافياً لدخل الأسر الريفية[6].

وبصفة عامة حققت الطاقة الإنتاجية للثروة الداجنية في مصر نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة بلغت حوالي 95.4% كمتوسط خلال الفترة 2012-2016.

ويحتاج قطاع الدواجن في مصر إلي التحسين المستمر لقطعان التربية المنزلية في القطاع الريفي من خلال توفير السلالات المحلية المحسنة وتكثيف برامج التحصين والرعاية البيطرية للقطعان المنزلية، وتقديم بدائل لاستخدام المصادر المتاحة من الأعلاف، وكذا تقديم بدائل تكنولوجية مناسبة لرعاية تلك القطعان بالشكل الذي يمكن المرأة الريفية من إدارة تلك القطعان بأحجام متوسطة وبكفاءة تكنولوجية واقتصادية تجعلها مصدراً لتوفير دخل إضافي للأسر الريفية، وتحقيق قدر معقول من الأمن الغذائي لتلك الأسر. فضلاً عن إعطاء أولوية للتخلص من مرض أنفلونزا الطيور الذي سبب خسائر كبيرة لصناعة الدواجن وبشكل خاص للقطعان الريفية وتطوير طرق وأساليب التربية المنزلية بما يساعد على الحد من انتشار هذا المرض[7].

الثروة السمكية: تشكل الثروة السمكية مورداً غذائياً للبروتينات الحيوانية، وتمتلك مصر وفرة نسبية في المصايد الداخلية والخارجية، وتتعدد تبعاً لذلك أنواع الأسماك القاطنة في هذه البيئات المختلفة، ويعتبر نهر النيل وفروعه من أهم المصايد الداخلية لصيد الأسماك، تليه البحيرات حيث تتمتع مصر بتوافر العديد من هذه البحيرات والتي تعد من أخصب بحيرات العالم من حيث الغذاء الطبيعي المتاح للأسماك، كبحيرة المنزلة (100 ألف فدان)، وبحيرة البردويل (160 ألف فدان)، بحيرة قارون (55 ألف فدان)، هذا بالإضافة إلى بحيرات البرلس، إدكو، مريوط وملاحة بور فؤاد، بحيرات المرة والتمساح علاوة على بحيرة ناصر، ويضاف إلى المسطحات المائية التى تمتلكها مصر مساحات شاسعة من المزارع السمكية.

وبالنسبة للمصايد الخارجية (البحرية) فتبلغ مساحتها ما يزيد عن 11 مليون فدان موزعة بين البحرين الأحمر والمتوسط، حيث تبلغ المساحة الصالحة للصيد في البحر الأحمر

6- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس البحوث الزراعية والتنمية،استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030.

7- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس البحوث الزراعية والتنمية،مرجع سابق

نحو 4.4 مليون فدان، وتمتد هذه المساحة بطول ألف كيلو متر على امتداد محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر ومحافظة السويس.

في حين تبلغ المساحة الصالحة للصيد في البحر المتوسط ما يقرب من 6.8 مليون فدان، وتمتد سواحله على العديد من المحافظات المصرية.

5-1-2 الاستثمارات في القطاع الزراعي

تنشأ أهمية الاستثمار الزراعى من محورين أساسيين: أولهما التوسع الأفقى، وهو يعنى الاهتمام باستصلاح أراضي جديدة مثل مشروع الـ 1.5 مليون فدان، وثانيهما التوسع الرأسى ويعنى الاهتمام بجودة وزيادة إنتاجية الفدان من الأراضى المنزرعة، وكلا المحورين يمثلان أهمية كبيرة للأمن الغذائى المصرى.

وباستقراء تطور إجمالي الاستثمارات الزراعية، ونسبتها من إجمالي الاستثمارات الكلية والواردة بالجدول (2-8) يتضح انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي من جملة الاستثمارات الكلية حيث لم تتجاوز نسبتها 3.7% كمتوسط خلال الفترة 2012/2011-2016/2015، كما أن حوالي 68% من جملة الاستثمارات في القطاع الزراعي هى استثمارات للقطاع الخاص، بينما تساهم الاستثمارات الحكومية بحوالي 32%.

جدول رقم (2-8):
إجمالي الاستثمارات الزراعية والكلية خلال الفترة 2012/2011-2016/2015

البيان	استثمارات القطاع الزراعي (مليون جنية)			الاستثمارات الكلية (مليون جنية)		
	إجمالي الاستثمارات	الإستثمارات الحكومية	الإستثمارات الخاصة	إجمالي الاستثمارات	الإستثمارات الحكومية	الإستثمارات الخاصة
2012/2011	5,370.7	2,672.7	2,698	246,068.2	92,545.7	153,522.5
2013/2012	8,384.4	2,950.4	5,434.0	241,612.2	95,900	145,712.2
2014/2013	11,626.6	4,146.1	7,480.5	265,091.3	110,473.6	154,617.7
2015/2014	13,414	5,213.0	8,201.0	333,709.3	147,793.3	185,916
2016/2015	16,279.2	5,039.2	11,240.0	392,038.9	181,422	210,616.9

المصدر: الموقع الألكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري www.mpmar.gov.eg

شكل رقم (2-8)

إجمالي الاستثمارات الزراعية الحكومية والخاصة (مليون جنية)
خلال الفترة 2012-2016

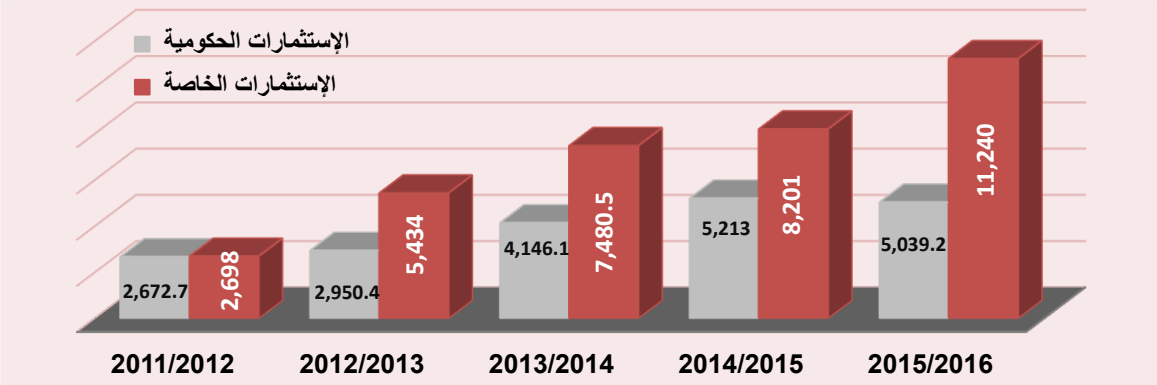

المصدر: الموقع الألكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري www.mpmar.gov.eg

وتستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال عام 2017/2016 أن يساهم القطاع الخاص بنسبة 88% من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة لأنشطة الزراعة والري والصيد، بينما تمثل الاستثمارات العامة 12% من تلك الاستثمارات[8].

ووفقاً لبيانات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: خلال عام 2017/2016 بلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي نحو 745.9 مليون جنيه، يستحوذ برنامج تنمية خدمات الإنتاج النباتي (إرشاد- بحوث) على النصيب الأكبر منها بقيمة بلغت نحو 642.1 مليون جنيه، يليه برنامج تنمية الخدمات البيطرية والسمكية باستثمارات قدرها 103.8 مليون جنيه.

كما بلغت إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الموارد المائية والري نحو 2,782.6 مليون جنيه، يستحوذ برنامج تنمية شبكات الري والصرف ومحطاتها على استثمارات قدرت بنحو 1,548.1 مليون جنيه، يليه برنامج تأهيل ودعم مرافق الري والسد العالي والشواطئ المصرية باستثمارات قدرها 520.4 مليون جنيه، يليه برنامج الموارد المائية باستثمارات قدرها 714.1 مليون جنيه.

8- وزارة التخطيط والمتابعة وأصلاح الإدارى، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام 2017/2016.

2-2 انتاج السلع الغذائية الرئيسية في مصر

تعد وفرة المواد الغذائية وقدرة الفرد في الحصول عليها في أى وقت أهم عناصر الأمن الغذائي.

وفي هذا الجزء سوف يتم دراسة الموقف الإنتاجي لأهم أنواع السلع الغذائية الرئيسية من **مجموعة الحبوب**، حيث سيتم التركيز على القمح والأرز والذرة الشامية.

والفول البلدي والعدس من **مجموعة البقوليات.**

والبطاطس من **مجموعة الخضر**.

وتشمل **مجموعة السكريات** السكر الناتج من القصب والبنجر.

ومجموعة الزيوت النباتية وتشمل مختلف أنواع الزيوت المستخدمة في الاستهلاك.

1-2-2 إنتاج مجموعة السلع النباتية:

يوضح جدول (2-9) كمية إنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2012-2016 وفقا للمجموعات الزراعية ويتبين منه:

بالنسبة لمجموعة الحبوب تزايد انتاج كل من القمح والذرة الشامية بنحو 6.3%، 13.5% خلال عام 2016 مقارنةً بإنتاجهما عام 2012، بينما تناقص إنتاج الأرز بنسبة 15.1% خلال نفس الأعوام.

بالنسبة لمجموعة البقوليات تناقص انتاج الفول البلدي بنسبة 15.6% خلال عام 2016 مقارنة بنظيره عام 2012، بينما تزايد انتاج العدس بنسبة 100%. وتناقص انتاج **البطاطس من مجموعة الخضر** بنسبة 13.6% خلال عام 2016 مقارنة بانتاجها عام 2012.

جدول رقم (2-9):

كمية الانتاج المحلي (ألف طن) من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2012-2016

البيان		2012	2013	2014	2015	2016
مجموعة الحبوب	القمح	8,795	9,460	9,280	9,608	9,345
	الارز	5,675	5,911	5,724	5,467	4,818
	الذرة الشامية	6,876	8,094	7,957	8,060	7,803
مجموعة البقوليات	الفول البلدي	141	158	134	120	119
	العدس	1	1	1	1	2
مجموعة الخضر	البطاطس	4,758	4,265	4,611	4,955	4,113
مجموعة المحاصيل السكرية	السكر الخام	2,005	1,998	2,298	2,372	2,197
مجموعة الزيوت	الزيوت النباتية	730	919	855	438	132

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011 -2016/2015.

وبالنسبة **لمجموعة المحاصيل السكرية** فقد تزايد انتاج السكر المحلي خلال عام 2016 بنسبة 9.6% مقارنة بإنتاجه عام 2012. في حين يلاحظ وجود تناقص شديد في كمية **الزيوت النباتية المنتجة محلياً**، فقد تناقصت بنسبة 81.9% خلال عام 2016 مقارنة بإنتاجها عام 2012، ويُعزى ذلك لارتفاع تكاليف انتاج الفدان مقابل انخفاض حاد في صافي العائد، مثلاً فدان السمسم، وفول الصويا، وعباد الشمس ارتفعت تكلفته بنسبة 64.5%، 64%، 71% على الترتيب خلال عام 2016 مقارنةً بتكلفته عام 2012، بينما تناقص صافي العائد بنسبة 45%،59%، 16% خلال نفس الاعوام.

ويوضح الشكل التالي تكلفة وصافي عائد الفدان للمحاصيل الزيتية مقارنةً بالتكلفة.

شكل رقم (2-9) التكلفة وصافي العائد الفداني بالجنية للسمسم وفول الصويا وعباد الشمس

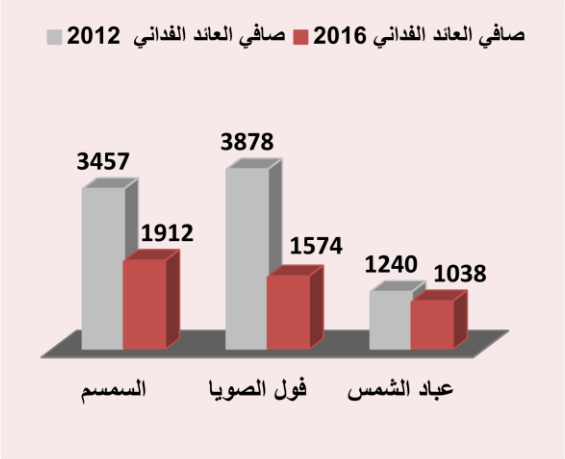

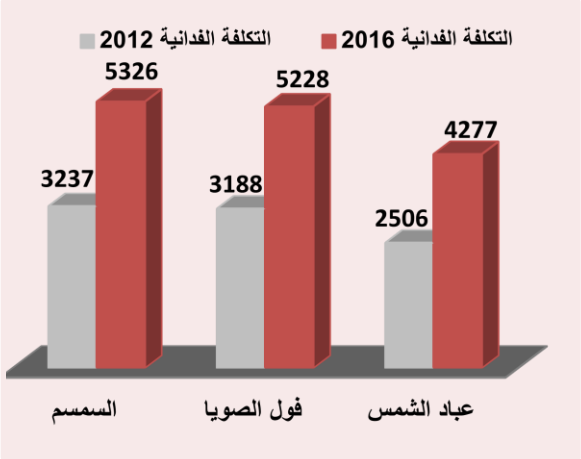

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد 2016/2015،2012/2011

2-2-2 إنتاج مجموعة المنتجات الحيوانية

تتضمن منتجات هذه المجموعة **اللحوم الحمراء** من مصادرها المختلفة والتى تشمل الأبقار، والجاموس، والجمال، ولحوم الضأن والماعز.

واللحوم البيضاء والتى تضم كل من الدواجن، والأرانب، والبط، والأوز، والحمام، والرومي.

وكذلك تضم هذه المجموعة **الألبان ومنتجاتها والبيض**.

وبدراسة البيانات الواردة بجدول رقم (2-10) تبين استقرار الإنتاج من اللحوم الحمراء دون زيادة تذكر، في حين تزايد الإنتاج من اللحوم البيضاء عام 2016 بنحو 21.3% عن مستواها عام 2012.

جدول رقم (2-10):
كمية الانتاج المحلي من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك (ألف طن) خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
اللحوم الحمراء	788	780	769	793	791
اللحوم البيضاء	1,037	1,187	1,287	1,293	1,258
الأسماك	1,372	1,454	1,482	1,519	1,706
الألبان ومنتجاتها	5,849	5,554	5,601	5,245	5,089
البيض	472	471	482	536	509

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2012/2011 -2016/2015

وتعتبر **الأسماك** عنصراً هاماً في النظام الغذائي المتوازن بما توفره من بروتين، وأحماض دهنية، والمغذيات الدقيقة الأساسية مثل الكالسيوم، واليود، والفيتامينات وهى عناصر حيوية للتغذية. وقد ساعد توافر وتعدد مصادر انتاج الاسماك في مصر والتوسع المستمر في إنشاء المزارع السمكية على توفيرها للأنواع المختلفة بشكل دائم على مدار العام.

ويلاحظ من الجدول رقم (2-10) تزايد إنتاج الأسماك من حوالي 1.4 مليون طن عام 2012 إلى حوالي 1.7 مليون طن عام 2016 بمعدل بلغ حوالي 24.3% من إنتاجها عام 2012.

أما بالنسبة **للألبان ومنتجاتها** فقد تناقص انتاجها بنسبة 13% عام 2016 مقارنة بانتاجها خلال عام 2012، ويُعزي ذلك لتناقص أعداد الجاموس بنسبة 17.5%، مع زيادة ضئيلة في أعداد الأبقار بنسبة 1.3% خلال نفس الفترة مما أثر على إنتاج الألبان المحلية. من ناحية أخرى يلاحظ تزايد إنتاج **البيض** بنسبة 7.8% خلال عام 2016 مقارنة بانتاجه عام 2012.

3-2 السياسات والتشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي في مصر

تَعد السياسات هي مجموعة الأهداف والاساليب والبرامج والوسائل والاجراءات التى تستخدمها الدولة بغية تعظيم الرفاهية الاقتصادية، وتصنف هذه السياسات وفقاً لنوع القطاع المعني بتطبيق هذه السياسات، ويتناول هذا الجزء عرضاً موجزاً لأهم السياسات المطبقة في القطاع الزراعي والمتعلقة بالأمن الغذائي، وتضم السياسات التجارية والسياسات النقدية، وسياسات الانتاج والتسعير والتسويق الزراعي، وسياسات التمويل والإئتمان الزراعي، وسياسات الاستثمار الزراعي، وسياسات الدعم، والمخزون الاستراتيجي، وسياسة

التصنيع الغذائي. كما تستعرض السياسات الواردة بإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 والمرتبطة بالأمن الغذائي، ويختتم هذا الجزء بعرض موجز للتشريعات الخاصة بسلامة الأغذية في مصر، والتي تُعد من أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي.

2-3-1 السياسة التجارية:

يقصد بالسياسات التجارية هنا تلك السياسات التي تخص عمليات التجارة الخارجية من استيراد، وتصدير، وأسعار الصرف، بغرض تحقيق أهداف معينة، وتعتمد السياسة التجارية في مصر بصفة عامة على مبدأ التحرر الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وتنتهج تحقيق التوازن بين حماية المنتجات والمنتجين والأسواق المحلية، وبين تحقيق مصالح المستهلكين، ومنها توفير المنتجات الغذائية بأسعار وكميات مناسبة.

وقد حررت السياسة التجارية كافة القيود بالنسبة لواردات الحبوب والزيوت واللحوم، إلا أنه هناك بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية بشأن استيراد السكر لحماية الإنتاج المحلي، ويستدل من ذلك اتباع مصر سياسة تجارية متعلقة بنظام الواردات تتنوع بين السياسات التحررية للحبوب والزيوت واللحوم، وبين السياسات الحمائية بالنسبة للسكر.

كما اضطرت الحكومة المصرية لفرض العديد من القيود على عمليات التصدير والاستيراد للمحاصيل الزراعية أوالسلع الغذائية لتعزيز توفير احتياجات السوق من السلع المختلفة وضمان استقرار المستويات العامة للأسعار ومنها: قرار بحظر تصدير الأرز في أغسطس 2015، تحسباً لأزمة ارتفاع أسعاره بسبب ارتفاع وتيرة تصديره.

بينما قررت الحكومة إلغاء الرسوم الجمركية على السكر الأبيض المستورد بداية من 10 نوفمبر2016، وحتى 30 مايو 2017.

2-3-2 السياسة النقدية:

السياسة النقدية هى مجموعة الأدوات النقدية التى يستخدمها البنك المركزى للتأثير على النشاط الاقتصادى في الدولة، ونتيجة للأزمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري بعد يناير 2011، وتفاقم العجز في الميزان التجارى وميزان المدفوعات وانهيار الاحتياطي النقدى من العملات الاجنبية، إتجهت اسعار الصرف نحو الارتفاع وعادت ظاهرة السوق السوداء للعملات الاجنبية وارتفع سعر الدولار في السوق الموازية ليصل إلي نحو 20 جنيها في مقابل السعر الرسمي في هذا الوقت (أواخر عام 2016) والذي كان نحو 8.8 جنية/دولار، وهو ما يعنى دعم الواردات

على حساب الصادرات ونتيجة لذلك اتجهت الدولة نحو تحرير أسعار الصرف، واتبعت سياسة أسعار الصرف المرنة.

وقرر البنك المركزي في مارس 2016 تخفيض سعر العملة المحلية لأول مرة ليصل لنفس أسعار العملة المتداولة في السوق الموازية، وتخفيضها للمرة الثانية في نوفمبر 2016، مما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية بالأسواق في الفترة الأخيرة، وارتفعت المستويات العامة للأسعار بما فيها أسعار السلع الغذائية بنسبة تراوحت بين 30%-50%، وتشمل تلك السلع السكر والزيت والأرز وغيرها.

وقد استهدفت الحكومة من تخفيض سعر العملة المحلية والوصول بها إلى سعر صرف توازني تحقيق زيادة في الصادرات، والحد من الواردات بفعل زيادة أسعارها بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي على السلع المستوردة والحد من استهلاكها.

وتعديل التركيب المحصولي لصالح المحاصيل التصديرية عالية القيمة على حساب المحاصيل التجارية الأقل قيمة والمحاصيل غير التجارية.

3-3-2 سياسات الإنتاج والتسعير والتسويق الزراعي:

تصحيح المسار الاقتصادي في مجال السياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل الزراعية: يعتبر تحسين مستويات الأسعار المزرعية بهدف تشجيع المزارعين على إنتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة، والإستراتيجية بصفة خاصة، هو الهدف الرئيسي للسياسات السعرية الزراعية، لذلك تم الغاء التوريد الإجباري لجميع المحاصيل حتى يحصل المنتجين على السعر العادل لمنتجاتهم وفقاً لقوى العرض والطلب مما يتيح فرصة أكبر أمامهم لتصدير منتجاتهم إلى العالم الخارجي وبالتالي رفع مستويات دخولهم.

ونتيجة لذلك أصبح للمزارع حرية كاملة للبيع بسعر السوق، والسماح للشركات الخاصة بالاشتراك في عمليات تداول وتسويق المحاصيل الزراعية.

كما تبنت الحكومة سياسة أسعار الضمان للمحاصيل الاستراتيجية وخاصةً محصول القمح، والذي بموجبه تتدخل الحكومة بشراء المحصول في حالة انخفاض أسعار السوق عن تكلفة الإنتاج، وبما يضمن هامش ربح مناسب للمزارع.

إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج:

قررت اللجنة التنسيقية للأسمدة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى 13 أكتوبر 2014 زيادة سعر طن الأسمدة إلى 2,000 جنيه للطن بدلا من 1,500 جنيه، وتحديد سعر 100 جنيه للشكارة لأسمدة اليوريا 46% وشيكارة أسمدة النترات 33% بـ95 جنيه، لوقف نزيف خسائر الشركات المنتجة بعد ارتفاع تكلفة الإنتاج إلى 1,864 جنيه لأسمدة النترات، 2,038 جنيه لأسمدة اليوريا بدون أرباح. ويهدف هذا القرار لتوفير مستلزمات الإنتاج للمحاصيل الشتوية. وانتظام عملية الإنتاج من المصانع، وحل أزمة الأسمدة المستمرة والتى أدت إلى نفاذ المخزون الاستراتيجى للموسم الشتوى الجديد، وهو ما أدى إلى تحقيق الوفرة في الأسمدة لدى الجمعيات الزراعية بالمحافظات ليتم توزيعها بنسبة 65% لجمعيات الائتمان، 7% لجمعيات الإصلاح الزراعى، 28% لجمعيات استصلاح الأراضى. كما تم إلغاء كافة القيود على القطاع الخاص فيما يخص استيراد المعدات والماكينات الزراعية وتجارتها وتسويقها وتصنيعها.

ترتب على إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي العديد من الإيجابيات منها:

خفض العجز في موازنة الدولة. تصحيح الاختلالات والتشوهات السعرية والوصول إلى أسعار اقتصادية محفزة لمنتجي مستلزمات الانتاج، والحد من الإفراط في استخدام بعض المستلزمات الضارة والملوثة بيئياً كالأسمدة والمبيدات.

تشجيع دور التعاونيات والشركات الخاصة لتقوم بدور الوسيط بين المنتجين والمصدرين والمستهلكين، وتشجيع برامج التنمية الريفية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة.

تحسين معدلات التبادل بين الأسعار الزراعية والأسعار غير الزراعية لصالح الأسعار الزراعية الأمر الذي يحفز المزارعين على زيادة الاستثمار الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية.

4-3-2 سياسات الاستثمار الزراعي:

تعتبر الاستثمارات إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأظهرت البيانات انخفاض حجم الاستثمارات الموجهه لقطاع الزراعة وتضاؤل نسبتها من إجمالى الاستثمارات القومية مما أدى إلى عجز هذا القطاع عن القيام بدوره فى تحقيق التنمية الزراعية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الزراعية نسبة لا تتعدى حوالي 4.4% من حجم الاستثمارات القومية، مما أثر سلباً على مساهمة ذلك القطاع فى الناتج المحلى والتى بلغت نحو 11.1% عام 2014.

المشروعات القومية في القطاع الزراعي

طرحت الدولة عدداً من المشروعات الضخمة لتعزيز الإنتاج الغذائي سواء التي تنفذها الدولة مباشرة من خلال شركاتها أو بالاشتراك مع القطاع الخاص، ومن أبرزها[9]:

بدء مشروع استصلاح المليون ونصف مليون فدان في ديسمبر 2015، بمناطق الفرافرة وتوشكى، وغرب المنيا، وغرب كوم امبو، وجنوب شرق المنخفض، وشرق سيوة وغيرها، بهدف زيادة الرقعة الزراعية بأكثر من 1.5 مليون فدان وزيادة المساحة المأهولة بالسكان في مصر من 6% إلى 10%، بالإضافة لسد الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل الزراعية ودعم الصناعات والصادرات الزراعية.

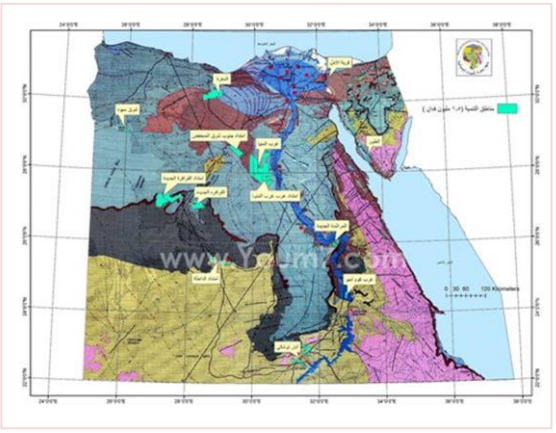

تدخل الدولة لدعم بعض مشروعات الإنتاج الغذائي بشكل مباشر كأحد الحلول سريعة الأثر لتوفير السلع الغذائية في فترة زمنية قصيرة، ومن أبرز المشروعات التى بدأت الدولة فى تنفيذها عام 2014 **مشروع الاستزراع السمكي ببحيرة غليون** بمحافظة كفر الشيخ على مساحة 4000 فدان تقريباً، بتكلفة 1,700 مليون جنيه وتضم المدينة السمكية الصناعية غليون، أكبر مصنع تجهيز الأسماك والجمبرى فى الشرق الأوسط على مساحة تقدر بعشرين ألف متر مربع تقريبا.

وتشتمل على مصنع منتجات الأسماك، والجمبرى المبردة والمجمدة، وفيليه أسماك، وأسماك مطهية ونصف مطهية، وذلك بطاقة إنتاجية 100 طن/يوم.

وينتظر أن تساهم إنتاجية مشروعات الشركة فى تخفيض واردات الأسماك بنسبة 27%

9- إبراهيم الغيطاني، 2016، صدمات التحول: الأمن الغذائي في مصر وقت برنامج الإصلاح الاقتصادي، العدد 29، الملف المصري، تحديات تحقيق الامن الغذائي في مصر، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

تقريبا، ويضم المشروع خمسة آلاف عامل من أبناء محافظة كفر الشيخ والمحافظات المجاورة، بالإضافة لثلاثين ألف عامل كعمالة غير مباشرة.

افتتاح **المرحلة الأولى لشركة قناة السويس للاستزراع السمكى** فى ديسمبر2016 على مساحة 1,900 فدان تقريبا، وتستهدف المرحلة (إنشاء بنية أساسية تشمل:أعمال حفر أحواض وترع، وإنشاء الجسور، ومصارف رئيسية وفرعية، وبوابات الري والصرف، ومدخل ومخرج للمياه على قناة السويس، ومحطات رفع مياه، ومولدات القوى، ومد الكابلات لإنارة الموقع، وإنشاء مباني إعاشة للأفراد، وتدبير معدات ومستلزمات تشغيل أحواض الاستزراع السمكي. وجارى العمل فى المرحلة الثانية شرق القناة بمساحة إجمالية 2,900 فدان، وتستهدف هذه المرحلة إنشاء 1,600 حوض استزراع سمكى وخدماتها من ترع ومصارف، ومصنع أعلاف لإنتاج 150 ألف طن سنويًا على مرحلتين، ومفرخ لإنتاج 160 مليون زريعة دنيس/ قاروص/ لوت، و500 مليون يرقة جمبري سنويًا، وحضّان لتحضين 160 مليون إصبعية سمك دنيس/ قاروص/ لوت، و300 مليون يرقة جمبري سنويًا، ومركز تدريب العاملين بالمشروع، ومخازن أعلاف، ومصنع فرز وتصنيع وتعبئة وتغليف الأسماك، ومخازن للمعدات والمهمات وقطع الغيار.

تستهدف وزارة التموين والتجارة الداخلية بمصر، الوصول بالسعة التخزينية **لصوامع القمح** حتى يونيو 2022 إلى 3.9 مليون طن، ولقد نجحت الوزارة في إصلاح منظومة التخزين والتغلب على مشكلة الشون الترابية ورفع السعة التخزينية المتوفرة بالشركة المصرية للصوامع والتخزين في عام 2014 حوالي 1.2 مليون طن.

5-3-2 سياسات التمويل والإئتمان الزراعي:

يعتبر التمويل الزراعي ركيزة أساسية لاستدامة التوسع الزراعي، حيث لا يتحقق التوسع الرأسي ورفع الإنتاجية إلا إذا توفر التمويل اللازم للدفع بالآلات والمدخلات وتطبيق الحزم التقنية، مما يزيد من الإنتاجية الزراعية، وبالتالي يساعد في رفع مستوى معيشة السكان الزراعيين، ويزيد من المساهمة الفعالة للقطاع الزراعي كعجلة

الدفع لباقي القطاعات الاقتصادية في المقتصد المصري.

واتخذت الدولة في مجال التمويل والائتمان الزراعي بعض الإجراءات أهمها، تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري، بما يعنى أنه بنك قطاع عام يتبع البنك المركزي بدلا من تابعيته لوزارة الزراعة، ويتخذ شكل شركة مساهمة مصرية مملوك رأسمالها بالكامل للدولة وفقاً للقانون رقم 84 لسنة 2016، ويهدف إلى توفير التمويل اللازم لمختلف أنواع أنشطة التنمية الزراعية والريفية، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة، كما يسهم البنك الزراعى المصرى أيضا في توفير التمويل اللازم لمستلزمات الإنتاج سواء بالاستيراد أو الإنتاج المحلي، ويمارس جميع أنواع العمليات المصرفية.

6-3-2 سياسة دعم السلع الغذائية:

تستهدف سياسة الدعم في الأساس مساندة الطبقات الفقيرة في المجتمع وتحسين ظروف المعيشة من خلال إمدادهم بجزء من احتياجاتهم من السلع الأساسية بأسعار مخفضه، وتطبق الحكومة المصرية سياسة الدعم لتحقيق هدفين رئيسيين: يتمثل الهدف الأول، في إعادة توزيع الدخل لصالح محدودي الدخل، بما يضمن وضع قيود على نظام توزيع السلع المدعمة لضمان وصولها لمستحقيها من الفئات الأشد فقراً. بينما يتمثل الهدف الثاني، في استقرار أسعار السلع الأساسية وتحقيق الربط بين الأسعار ومستويات الدخول، مما يستلزم توفير تلك السلع للطبقات المستحقة بأسعار تتناسب مع دخولهم. وتقوم الحكومة المصرية بدعم أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية، إما بصورة ظاهرة أو ضمنية بقصد تحسين مستويات معيشة الأسر بالمجتمع من ناحية، والحفاظ على مستويات أسعار السلع الأساسية لتكون في متناول الجميع من ناحية أخرى، وقد نفذت مؤخراً ما يلى[10]:

خلال الفترة 2012-2014 تم إستحداث مشروع بناء قاعدة بيانات بطاقات التموين والمستفيدين منها (مرحلة الدعم الكلى- البطاقات الذكية) وذلك لتفادى عدد من عيوب البطاقات الورقية ولأحكام الرقابة على البقال التموينى. أضافة إلى أستغلال قواعد البيانات بشكل فعال لمعرفة النمط الاستهلاكى للأسر المستهدفة، توقع أى عجز محتمل فى السلع التموينية. وفى هذه المرحلة تم الأبقاء على جميع أستحقاقات الدعم الكلى والحصص التموينية للفرد كما فى مرحلة الدعم الكلى السابقة.

10- نشوى التطاوى وآخرون، 2010، دراسة اقتصادية لأثر سياسات دعم السلع التموينية على الدعم في مصر، مجلة البحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ.

بلغت قيمة دعم السلع التموينية حوالي 35.49 مليار جنيه تمثل نحو 20% من قيمة الدعم السلعي البالغ حوالي 176.59 مليار جنيه، ونحو 15.5% من إجمالي قيمة الدعم البالغ حوالي 228.58 مليار جنيه عام 2014، ويشمل دعم السلع التموينية دعم الخبز بحوالي 1.3 مليار جنيه، ودعم السكر بحوالي 4.48 مليار جنيه، وزيت الطعام بحوالي 4.64 مليار جنيه، والأرز بقيمة 2.36 مليار جنيه.

خلال الفترة 2014-2017 (مرحلة الدعم النقدي) أقرت الحكومة في هذه المرحلة زيادة نصيب المواطن من الدعم السلعي للمواد التموينية في أغسطس 2014 إلى 15 جنيهاً، ورفعته مرة أخري من 15 إلى 18 جنيهاً في يونيو 2016. وتم رفع نصيب المواطن من دعم السلعة التموينية خلال شهر نوفمبر من نفس العام من 18 إلى 21 جنيه، وزادت حصة الفرد فيها لخمسين جنيها شهرياً حتى أربعة افراد للأسرة في يونيو2017. وينقسم الدعم الغذائي مابين دعم رغيف الخبز، وصرف مايسمى بنقاط الخبز التي تمثل بدل نقدي لمن لايصرفون حصصهم الشهرية من الخبز المدعم، ودعم سلعى لبطاقات التموينية التي يحصل عليها حوالي 69 مليون فرد عام 2016 بمقدار زيادة بلغت نحو 3% عما كان عليه عدد المستفيدين من البطاقات التموينية والبالغ عددهم 67 مليون فرد عام 2014، وقد أدى ذلك لأرتفاع قيمة دعم السلع التموينية من حوالي 35.49 مليار جنيه عام 2014 إلى حوالي 42.74 مليار جنيه عام 2016 تمثل نحو 34% من إجمالي الدعم السلعي ونحو 21.3% من إجمالي قيمة الدعم عام 2016.

الإطار رقم (3)

مراحل تدرج الدعم السلعي في مصر

يطبق دعم السلع الغذائية في مصر منذ الحرب العالمية الأولى، حيث قامت الحكومة باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق وتم عرضها للبيع في منافذ حكومية بأسعار مخفضة، وذلك للحد من ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

عام 1941 قامت الحكومة بتطبيق برامج دعم لكافة المواطنين كإجراء مؤقت لتخفيف حدة الآثار السلبية للحرب العالمية الثانية على مستوى المعيشة للمصريين، وبدأت الحكومة في الاعتماد على الدعم كأحد وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية ومساندة الطبقات الفقيرة.

عام 1945 تم تخصيص 2 مليون جنيه للموازنة العامة للدولة للدعم، اختلفت أهميتها النسبية من الموازنة العامة للدولة على مدار النصف قرن الماضي.

مرحلة الدعم الكلي والجزئي خلال الفترة 1967-2008:

تم تقسيم البطاقات التموينية إلى نوعين بطاقات خضراء تستحق الدعم الكلى، وبطاقات حمراء تستحق دعم جزئى، وفى هذه المرحلة تشابهت الحصص المنصرفة لكل من البطاقتين مع أختلاف سعر السلع وأختلاف شروط الأستحقاق وفقاً لكل نوع منها.

مرحلة الدعم الكلى خلال الفترة 2008-2011:

فى هذه المرحلة أنقسمت الحصة التموينية للفرد إلى نوعين من السلع هما السلع الأساسية وهى كيلو سكر ونصف كيلو زيت، و سلع أضافية وهى كيلو سكر بحد أقصى 4 كيلو للبطاقة، نصف كيلو زيت بحد أقصى 4 كيلو للبطاقة، كيلو أرز بحد أقصى 8 كيلو للبطاقة، 50 جرام شاى بدون حد أقصى. هذا وقد تم إدخال بعض التعديلات على شروط مستحقى الدعم فى هذه المرحلة.

7-3-2 سياســـــــات المخـــــــزون

الاســتراتيجي: يمكــن تعريــف المخــزون الاستراتيجى من سلعة ما بأنـه الكميات التى تحــتفظ بهــا الحكومــة، والقطــاع الخــاص لمواجهة الطلب المتوقع المحلى أو التصديرى علــى هــذه الســلعة خــلال فتــرة زمنيــة مستقبلية[11].

ويجب أن يكون هناك مخزون استراتيجي لمواجهة الأزمات، وذلك لضمان إنسياب السلع أو توافرها على مدار العام بدون اختناقات حتى لا تحدث أزمات تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكذلك الوفاء باحتياجات المستهلكين بطريقة منتظمة لان شعور المستهلك بعدم توافر السلعة يدفعه إلى شراء كميات كبيرة، وتخزينها لديه بما يؤدي إلى خلق أزمات مفتعله ورفع الأسعار.

وفى سبيل تحقيق مخزون إستراتيجى من الحبوب، وبصفة خاصة القمح، تلجأ الحكومات الى استخدام سياسيات معينة، منها سياسات الأسعار المعلنة مسبقاً للزراع، والتى تؤثر بشكل واضح على المعروض المستقبلى للحبوب، وسياسات دعم القطاع الخاص فى مجال تخزين السلع الإستراتيجية، بالإضافة الى السياسات الأخرى مثل سياسة دعم القروض، والإنفاق على البحث العلمى بهدف زيادة إنتاجية السلع موضع التخزين.

وتستهدف سياسات المخزون السلعى تحقيق الاستقرار السوقى من ناحية وتأمين إحتياجات البلاد لفترات محددة كحد ادنى لضمان مواجهة التقلبات فى الاسواق العالمية، وكذا الظروف غير المتوقعة ويتوقف الحجم الأمثل للمخزون من كل سلعة على طبيعتها وأهميتها من منظور الأمن الغذائى وطبيعة الظروف السوقية.

وفى مصر يتم تخزين القمح المنتج محلياً فى شون الغلال التابعة للبنك الزراعى بالمحافظات، لحين توريده الى شون الهيئة العامة للمطاحن، أما القمح المستورد بواسطة الحكومة فيتم تخزينه فى الصوامع بالمدن الساحلية وهى الإسكندرية ودمياط وبورسعيد وسفاجا وغيرها، ويتم أيضا تخزين القمح والدقيق المستورد بواسطة القطاع الخاص فى شئون خاصة بهذا القطاع أو بتأجير مساحات معينة من الشون الساحلية التابعة للهيئة العامة للصوامع.

ووفقاً لاعتبارات الأمن الغذائى والمتمثلة في توفير حد أدنى من المخزون الإستراتيجى فى أية فترة زمنية فإن وزارة التموين والتجارة الداخلية تسعى دائما الى تحقيق مخزون إستراتيجى لايقل عن الحجم اللازم لمواجهة الطلب الإجمالى على الخبز لمدة شهرين

26- جلال عبد الفتاح قطب الملاح (دكتور) وآخرون ، 1995، دراسة إقتصادية لأهم العوامل المؤثرة فى تنظيم وإدارة المخزون الإستراتيجى القمحى المصرى، المؤتمر الرابع للإقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى، القاهرة .

على الأقل، ومن واقع الدراسات التى تناولت تقدير الحد الادنى للمخزون الإستراتيجى، تبين أن الحد المفترض للمخزون الإستراتيجى الفعلى لدى وزارة التموين والتجارة الداخلية يتجاوز فى كل شهور السنة هذا الحد الأدنى، حيث يعتبر تناقص المخزون الإستراتيجى من المؤشرات الخطيرة للأمن الغذائى القومى، لاعتماده على الواردات بنسبة كبيرة تصل الى حوالى 50% من الاحتياجات المحلية[12].

وتقوم الحكومة المصرية بدور هام من خلال وزارة التموين والتجارة فى تنظيم وإدارة المخزون الإستراتيجى القمحى وذلك من خلال خطة متكاملة، تم تنفيذها بميزانيات ضخمة لتطوير عمليات الاستقبال والتفريغ والتخزين بالموانئ وعمليات السحب الى داخل البلاد والتخزين الداخلى وعمليات الطحن.

2-3-8 سياسة التصنيع الغذائي في مصر:

يعتبر التصنيع الغذائي أحد أهم مكونات الصناعة لما له من فوائد اقتصادية عديدة تساهم في تحقيق قيمة مضافة ملموسة ومنفعة حقيقية للاقتصاد المصري، وللصناعات الغذائية في الاقتصاد المصري أهمية استراتيجية واقتصادية منها إتاحة فرص تصديرية جيدة ومتنوعة، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، وامتصاص الفائض عن حاجة الاستهلاك الطازج وتحويله لمنتجات قابلة للتخزين تقابل الطلب على السلعة على مدار العام، وتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتحقيق دخول تتميز بالاستقرار النسبي، وتحقيق حالة من التوازن النسبي بين العرض والطلب في سوق المنتجات الزراعية (تحقيق توافر للسلع في السوق المحلي نتيجة للتوازن بين العرض والطلب، وهذا التوافر للأغذية أو الإتاحة أحد أبعاد الأمن الغذائي)، والمساهمة في استقرار الأسعار وبالتالي الحد من التقلبات السعرية الموسمية (أي يمكن للمستهلك الحصول على السلع التى تلبي احتياجاته وفق الأسعار التى تتوافق مع دخله المتاح، واستقرار الأسعار يعكس إمكانية حصول المستهلك على الأغذية أو النفاذ إليها مما يعد أحد أبعاد الأمن الغذائي).

27- جلال عبد الفتاح قطب الملاح(دكتور) وآخرون، 1995، مرجع سابق.

9-3-2 سياسات الأمن الغذائي الواردة بالإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة 2030

نظراً لأهمية تحقيق الأمن الغذائي وانه قضية من القضايا القومية الكبري التي تؤثر مباشراً في ثوابت الدولة، فقد تضمنت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 ضمن أهدافها الستة، هدفاً يتعلق بتحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي من السلع الإستراتيجية، كما حددت التوجهات والسياسات المستهدفة لتحقيق الأمن الغذائى من سلع الغذاء الرئيسية.

ويستعرض هذا الجزء أهم هذه التوجهات والسياسات.

زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية، إن مصر، وفي إطار هذه الإستراتيجية بما تضمنته من سياسات وبرامج عمل وآليات تنفيذية أخرى، يمكنها أن تقترب من الاكتفاء الذاتى لبعض سلع الغذاء المستوردة، والتي يأتي على رأسها الألبان، والسكر، والأسماك.

كما يتوقع أن ترتفع نسب الاكتفاء الذاتى من القمح إلى نحو 81% والذرة 80% والفول البلدي 91% واللحوم الحمراء 93%، وذلك وفق تقديرات عام 2030، مقارنة بحوالي 48% للقمح، 56% للذرة، 20% للفول البلدي، 67.7% اللحوم الحمراء وذلك عام 2016. شكل (2-10).

شكل رقم (2-10) نسب الاكتفاء الذاتي المستهدفة من أهم السلع خلال عام 2030 مقارنةً بعام 2016

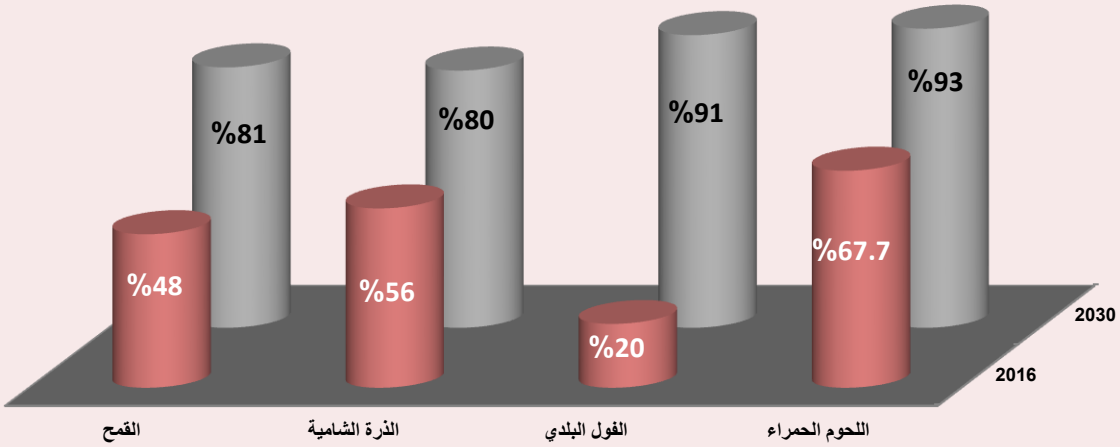

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2009، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030

تطوير الأنماط الاستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية

تضمنت الإستراتيجية توجها لتحسين مستويات التغذية وتطوير أنماط الغذاء، وذلك بوضع السياسات وتصميم وتنفيذ البرامج المشجعة على زيادة الإنتاج المحلي من السلع عالية القيمة الغذائية، والتي يطلق عليها سلع البناء (منتجات اللحوم، والألبان والبيض، والأسماك). وسلع الوقاية (الخضروات والفواكه)، ويتوقع أن يصل نصيب الفرد من هذه السلع الغذائية حوالي 11 كجم/سنة من اللحوم الحمراء، 13.3 كجم/سنة من اللحوم البيضاء، 90 كجم/سنة من الألبان، 3.5 كجم/سنة من البيض، 18.5 كجم/سنة من الأسماك وذلك وفق تقديرات عام 2030 مقارنة بحوالي 9.2 كجم/سنة للحوم حمراء، 10.0 كجم /سنة للحوم بيضاء، 68.9 كجم/سنة من الألبان، 3.6 كجم/سنة من البيض، 10.9 كجم/سنة من الأسماك وذلك عام 2016.

الحد من الفاقد التسويقي لسلع الغذاء

يرتفع الفاقد التسويقي من سلع الغذاء إلى نسب قدرت في متوسطاتها بنحو 30% بالنسبة للخضر والفاكهة، وبنحو 20% بالنسبة للبقول، وبما لايقل عن 10% بالنسبة للحبوب.

كما أن هناك فاقدا من نوع ثان يتمثل في الفاقد المرتبط بتحول هذه السلع من الغذاء البشرى إلى استخدامها لإنتاج الأعلاف، يضاف إلى ذلك الفاقد النوعى العائد إلى تدهور مستوى جودة السلع خلال مراحلها التسويقية بسبب تخلف أداء الوظائف التسويقية. وتستهدف إستراتيجية التنمية الزراعية خفض معدلات الفاقد إلى نصف مستوياتها الراهنة، وذلك عن طريق تطوير منظومات التسويق وسياساته، ومراجعة سياسات الدعم العينى المطبقة حالياً واستبدالها بسياسات دعم أعلى كفاءة.

تحسين جودة وسلامة الغذاء

تعد جودة وسلامة مايعرض ومايتم تداوله من غذاء من أهم جوانب الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد فقد حددت الاستراتيجية العمل في اتجاهين رئيسين:

الأول: وضع مواصفات محددة للسلع والمنتجات الزراعية الغذائية المسموح بتداولها في الأسواق من خلال وضع أكواد مصرية لسلامة الأغذية، وسلامة الأعلاف، وللحدود القصوى من المتبقيات، وللإضافات والمواد الحافظة والألوان ومكسبات الطعم والرائحة.

الثاني: سن التشريعات واتخاذ الإجراءات الرقابية الضرورية لإلزام المتعاملين في أسواق الغذاء بالعمل في إطار المواصفات

الموضوعه، وكذا توعية المستهلكين بهذه المواصفات وانعكاساتها على مستويات الأسعار، وأنماط الاستخدام المختلفة للسلع المتداولة.

تطوير شبكات الأمان الاجتماعى: تعد مصر من أولى الدول التي اهتمت بتصميم وتنفيذ شبكات الأمان الاجتماعى للحد من الأعباء المعيشية لمحدوى الدخل، فوضعت نظاماً للدعم العيني لسلع الغذاء يستفيد منه قطاع عريض من السكان. كما استخدمت العديد من أنظمة المساندة المالية المباشرة للفقراء والمتمثلة في أنظمة المعاش التي تنفذها وزارات مختصة مثل وزارة التضامن الاجتماعى. وقد ساهمت هذه الأنظمة في الحد من وطأة ارتفاع أسعار سلع الغذاء بالنسبة لطبقات المستهلكين من ذوى الدخل المحدود.

إلا أن التشوهات السعرية التي رافقت تنفيذ هذه السياسات ألحقت ضرراً بسياسات الدعم ذاتها، وذلك بارتفاع معدلات تسرب الدعم إلى غير مستحقية، وتحميل الموازنة العامة بأعباء مالية ضخمة متعلقة بإدارة هذا النظام والرقابة على إنفاذه ميدانياً، وفى المحصلة الارتفاع الحاد فى فواتير دعم الغذاء، مع حرمان قطاع من الفقراء من الاستفادة من السلع المدعومة. مما يتطلب إحداث مراجعة جذرية لسياسات الدعم الغذائي، وفي هذا الصدد فقد حددت الاستراتيجية إيقاف العمل بنظام الدعم العينى وتحويله إلى نظام دعم نقدى مباشر أو نظام دعم نقدى عن طريق كوبونات الغذاء، وحصر المستحقين للدعم من خلال بناء قاعدة معلومات متكاملة عن المستحقين للدعم.

10-3-2 التشريعات المتعلقة بسلامة الغذاء:

تعتبر سلامة الأغذية من أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي بالدول المختلفة، كما تؤثر في صادراتها الزراعية بصفة عامة، والغذائية بصفة خاصة، وعلى المستوي المحلي يلاحظ تأثر تنافسية الصادرات الزراعية المصرية بالعديد من العوامل والتي من أهمها العوامل المتعلقة بقدرة الجانب المصري على اتباع المعايير الدولية بشأن سلامة الأغذية، ويمكن حصر أهم التشريعات المتعلقة بسلامة الغذاء في مصر كما يلي:

- صدر قرار السيد وزير التجارة والصناعة رقم 757 لسنة 2008 بالتزام المنشآت الصناعية المنتجة للأغذية والمشروبات بتطبيق بعض نظام إدارة سلامة الغذاء والمتوافق مع الأيزو 2200 أو نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط التحكم الحرجة Hazard Analysis and Critical Control Point "HACCP" وتم منح المنشآت فترة لتوفيق الأوضاع انتهت

بنهاية عام 2010، وترجع أهمية تطبيق نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط التحكم الحرجة في المنشآت الغذائية ليس فقط للتوافق مع الالتزام القانوني بل أيضاً لتحقيق سلامة الغذاء.

- قرار وزير التجارة والصناعة رقم 128 لسنة 2014 بشأن إلغاء القرار الوزاري رقم 242 لسنة 2000 الخاص بإلزام مصانع إنتاج الألبان ومنتجاتها بأن تكون مصنعه من لبن طازج أو من لبن مجفف أو خليط منهما مع تحديد نسبة اللبن المجفف.
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم 135 لسنة 2014 بتعديل قرارات الإلزام بالمواصفات المصرية القياسية الغذائية.
- قرار وزير التجارة والصناعة والاستثمار رقم 371 لسنة 2014 بشأن تعديل البند 1/3/4 والخاص بالمحتوى الرطوبى لحبوب القمح.
- قرار هيئة المواصفات والجودة رقم 34 لسنة 2014 بشأن الإعلان عن تعديلات على مواصفات قياسية مصرية سبق صدور قرارات وزارية ملزمة لها (سلع غذائية- سلع هندسية).
- قرار وزير الصحة والسكان رقم 394 لسنة 2014 بإضافة مادة "داى ميثيل داى كربونات" الى الجدول رقم (2) الملحق بالقرار رقم 478 لسنة 1995 بتعديل الجداول الملحقة بالمرسوم الخاص بشأن المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها بنسب محددة الى المواد الغذائية.
- وافق مجلس النواب على قانون إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 2 يناير 2017.

4-2 التحـديات التـي تواجـه الأمـن الغذائي في مصر

1-4-2 تحديات تواجه الأراضى الزراعية:

تتعرض الرقعة الأرضية المزروعة في مصر إلي التناقص التدريجي وخاصة خلال الفترة الأخيرة، ويُعزي ذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي[13]:

التوسـع العمرانـى: أدت الزيـادة السـكانية المطردة إلى زيادة الطلب على الأرض لتوفير احتياجـات السـكان مـن السـكن والخـدمات والبنيـة الأساسـية ممـا انعكـس علـى تزايـد حالات التوسع العمرانى على حساب الأراضى الزراعيـة المنتجـة، ويعتبـر التوسـع العمرانـى علـى حسـاب الأرض الزراعيـة الخصـبة مـن أخطـر عمليـات تـدهور الاراضـى، لأنـه مـن الناحيـة الإنتـاجية يعـتبر فقداً كامـلاً وكليـاً لوظيفـة الأرض لإنتـاج المـادة الحيـوية التـى تشمل الغذاء والكساء والدواء. وتختلف صور الاستقطاعات من الأراضى الزراعية، فهى إما تقـع بـالتبوير أو التجريـف، أو البنـاء، أو اسـتقطاع للنفـع العـام والنفـع الخـاص، أو لأغراض الأحوزة العمرانية للمدن والقرى.

ويشر الجدول رقم (2-11) الى أن جملة الاستقطاعات منذ صدور القانون 116 لعام 1983 وحتى عام 2017/2016 قدرت بحوالي 403.9 الف فدان، بينها نحو 181.9 الف فدان تعديات بنسبة 45% من جملة الاستقطاعات، ونحو 57.6 ألف فدان بنسبة 14% تمثل استقطاعات النفع العام والخاص والمتمثلة في المدارس، والمستشفيات، وكبارى وطرق، ووحدات سكنية، ومراكز للشباب، ونحو 164 الف فدان بنسبة 41% لاستقطاعات الأحوزة العمرانية.

جدول (2-11):
إجمالي استقطاعات الأراضى في مصر منذ 1983 حتى عام 2017/2016

نوع الاستقطاع	المساحة (الف فدان)	%
تعديات	181.9	%45
النفع العام والخاص	57.6	%14
الأحوزة العمرانية للمدن والقرى	164.4	%41
الاجمالى	403.9	%100

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، 2017/2016 بيانات غير منشورة.

بينما يشير الجدول رقم (2-12) إلى التعديات على الأراضي الزراعية خلال الفترة 1983-2017، والتى تم تقسيمها لفترتين.

الفترة الأولي 1983-24 يناير 2011، والفترة الثانية 25 يناير2011– اكتوبر2017، والذي يتبين منه أن التعديات بلغت سنوياً 3.7 ألف فدان خلال الفترة الفترة الأولي، بينما بلغت 13.1 ألف فـدان سنـوياً خـلال الفترة الثانية، نظراً لما ساد هذه الفترة من حالات الانفلات الأمني وخاصة خلال الفترة 2011-2015.

13- وزارة البيئة، تقرير حالة البيئة، جمهورية مصر العربية 2016.

جدول (2-12):
التعديات على الأراضى الزراعية منذ عام 1983 حتى 2017/10

التاريخ	مساحة التعديات (الف فدان)
1983-24 يناير 2011	103.3
25 يناير 2011- اكتوبر2017	78.6
الاجمالى	181.9

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، 2017/2016 بيانات غير منشورة.

ومن الآثار السلبية للتعدى على الأراضي الزراعية: انخفاض الناتج الإجمالى الزراعى نتيجة انخفاض مساحة الأراضى الزراعية واستقطاع جزء منها وتحويلها لأراضي غير منتجة، وبالتالي اتساع الفجوة بين العرض المحلي والطلب على المنتجات الغذائية، مما أدى إلى زيادة الواردات الغذائية بالرغم من ارتفاع الأسعار العالمية بصورة مستمرة، وبالتالي تحمل محدودى الدخل أعباء إضافية للحصول على الغذاء[14].

مما يستوجب ضرورة وضع توليفة متكاملة من السياسات والبرامج القادرة على إحداث التوازن بين الاهداف القومية لحماية الأراضي وتوفير الاحتياجات المشروعة للإسكان فى الريف.

التلوث: يعتبر تلوث التربة من أخطر عوامل تدهور الأراضى الزراعية فى مصر، وذلك بسبب سوء إدارة كل من المخلفات الصلبة والسائلة، فضلاً عن السلوك الانسانى. ومن أهم مصادر تلوث التربة الزراعية في مصر مياه الصرف الصناعى، ومياه الصرف الصحى، ومياه الصرف الزراعى، والتلوث بالمخصبات والمبيدات.

الانجراف بالرياح: يعتبر الانجراف الريحى أحد أهم عناصر تدهور الأراضى فى المناطق الجافة، ويسود فى المناطق الصحراوية خارج وادى ودلتا نهر النيل، حيث التربة الهشة، وتزايد درجات الجفاف مما يؤدى إلى ضعف الغطاء النباتى، ويشير تقرير البرنامج الوطنى لمكافحة التصحر(2014) الى أن معدلات الانجراف الريحى فى واحات الصحراء الغربية تقدر بنحو5.5 طن/هكتار سنوياً، أما فى المناطق المطرية فى السواحل الشمالية الغربية فإنها تتراوح بين 71-100 طن/هكتار سنوياً، مما يدل على ان مخاطر الانجراف بالرياح فى هذه المناطق تتراوح بين المتوسطة والشديدة.

تملح الأراضي الزراعية: والتي تُعد من أبرز أسباب تدهور الأراضي الزراعية في مصر، ويرجع ذلك إلى انخفاض كفاءة شبكات

14- عبد الكريم، يوسف، 2014، دراسة متأنية في ظاهرة التعدي على الرقعة الزراعية في مصر- الأسباب والسلبيات وطرق علاج المشكلة، ندوة " التعدي على الأراضي الزراعية – الأسباب- الآثار- وسبل المواجهة"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة.

المصارف الحقلية في بعض المناطق، واستخدام مياه الصرف الزراعي عالية الملوحة في الري، وتداخل مياه البحر في المناطق الساحلية، وتتركز مساحات الأراضي المتأثرة بالملوحة في دلتا نهر النيل، مما يؤثر على انتاجها الزراعي وبالتبعية على توفير الغذاء، وكذلك في الواحات المصرية بسبب الأوضاع الجغرافية، والإسراف في الري من الخزان الجوفي وسوء شبكات الصرف، مما يستوجب تجديد شبكات الصرف الزراعى وصيانتها، وتزويد المناطق الزراعية المحرومة من الصرف الزراعى بشبكات الصرف المناسبة، ويعد ذلك امراً بالغ الأهمية في مجال صيانة الأراضى والحد من تدهورها وتنمية قدراتها الإنتاجية الفيزيقية والاقتصادية.

2-4-2 تحديات تواجه الموارد المائية:

السياسة المائية الزراعية: إن تحقيق الأمن الغذائى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن المائى بيد أن النقص المتسارع لموارد المياه، والذى يتفاقم جراء تغير المناخ، يفرض قيوداً أساسية على كافة أبعاد الأمن الغذائى، ليست قاصرة على التوفر والاستقرار بل تتعدى ذلك إلى استخدامات الغذاء، ومدى صحته.

وتمثل السياسة المائية المتبعة في ري الأراضي الزراعية بالغمر إحدى المشكلات التي تواجه السياسة الزراعية، لاسيما أن مصر تُعد من الدول الفقيرة مائياً، وهو ما نتج عنه عدم وصول مياه الرى إلى نهايات الترع، مما أدى إلى تبوير آلاف الأفدنة الزراعية في عدة محافظات، وأثر سلبًا على تراجع الرقعة الزراعية المخصصة للمحاصيل الإستراتيجية ومنها القمح.

ويعتبر ترشيد استخدامات المياه هو المسار الأفضل لتحقيق وفورات مائية، ففى قطاع الزراعة، توجد مسارات عديدة لتوفير المياه منها: (1) توفير المياه من خلال التجارة الخارجية، وذلك باستيراد المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، وتصدير المحاصيل قليلة الاستهلاك من المياه. (2) التوسع فى زراعة الخضروات تحت نظام الزراعة المحمية (الصوب)، فوجود برنامج لزيادة إنتاج الخضروات تحت نطاق الزراعة المحمية سيساهم بنحو 25% من الإنتاج السنوى للخضروات ويحقق وفورات مائية بما يعادل 338 مليون م3 سنوياً. (3) تقليل الفاقد وتطوير الرى الحقلى من خلال اتباع برنامج تطوير الرى السطحى فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات فى الدلتا والوادى مع تطبيق نظام الرى بالتنقيط فى زراعات الفاكهة وهو ما يمكن أن يترتب عليه تحقيق وفورات مائية تعادل 5.8 مليارم^3، (4) اتباع برنامج لتخفيض الفاقد من المحاصيل

الزراعية فى مراحل تداولها بالأسواق بنسبة 50% يمكن أن يحقق وفورات مائية[15] بما يعادل 2.2 مليار م^3.

وتعد الزيادة السكانية من أهم التحديات التي تواجه الموارد المائية والتي تؤدي إلى قلة نصيب الفرد من المياه، حيث بلغ نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة عام 2015 حوالي 650 متر^3 للفرد في السنة، وهو ما يدخل مصر في نطاق الدول ذات الندرة المائية أو ما يعرف بالفقر المائي.

تدني كفاءة استخدامات المياه في الزراعة ويرجع ذلك لارتفاع الفواقد المائية من خلال منظومات نقل وتوزيع المياه إذا أن كفاءة نقل المياه لاتتعدى في الوقت الراهن معدل 70%، والتدنى الواضح في كفاءة نظم الري الحقلي لتصل في المتوسط إلى نحو 50%.

فاقد الشبكات زيادة نسبة الفاقد في كل من شبكات نقل المياه ومحطات معالجة المياه والصرف بكل أنواعه علي المجاري المائية وخاصة نهر النيل.

التلوث والقاء المخلفات في نهر النيل وروافده، وتعتبر المصارف الزراعية من أهم مصادر التلوث لمياه نهر النيل حيث تصب هذه المصارف في نهر النيل، وهذه المصارف تعاني من زيادة الملوثات من المبيدات، والكيماويات، والأحمال العضوية الناتجة عن الصرف المباشر لمياه الصرف الصحي غير المعالج للقري التي لا تتمتع بخدمات صرف صحي أو نتيجة صرف مياه محطات المعالجة الابتدائية. كما يعتبر الصرف الصحي الناتج من محطات المعالجة أحد مصادر تلوث نهر النيل وروافده. وكذلك الصرف الصناعي وصرف مياه التبريد من محطات الكهرباء.

3-4-2 التغيرات المناخية:

تنحصر التأثيرات الناجمة عن ظاهرة التغيرات المناخية فيما يلي:

تدهور الإنتاج الزراعى وتأثر الأمن الغذائى، إن ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار يؤثر على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية مما يؤثر على إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية، ويوضح الجدول رقم (2-13) مدى تأثر بعض المحاصيل الزراعية فى مصر فى حالة ارتفاع درجات الحرارة ما بين 1.5-3.5 درجة مئوية، حيث تنخفض الإنتاجية لجميع المحاصيل بنسب متفاوتة مما يفاقم من مشكلة الأمن الغذائى فى مصر، الأمر الذي يتطلب التوجه نحو إنتاج أصناف وسلالات قادرة على تحمل الظروف البيئية غير الملائمة من ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، وكذا إنتاج أصناف قصيرة العمر

15- معهد التخطيط القومي، 2017، تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.

مرتفعة الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة لكل من الأرز والقمح، كما أن استنباط أصناف ذات درجة تحمل عالية للملوحة يعد أمرا ضرورياً في ضوء إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.

جدول رقم (2-13):
التغير في إنتاجية أهم المحاصيل الزراعية نتيجة تغير المناخ

المحصول	التغير فى المحاصيل (%)	
	فى حالة ارتفاع درجة الحرارة 1.5	فى حالة ارتفاع درجة الحرارة 3.5
القمح	-11	-27
الذرة	-40	
الأرز	-26	
زهرة الشمس	-29	
الخضروات	-28	
البصل	-1.53	
القطن	19.8	
فول الصويا	-28	
قصب السكر	-15.2	
البطاطس	-11	

المصدر: وزارة البيئة، تقرير حالة البيئة في جمهورية مصر العربية 2016.

ارتفاع منسوب مستوى سطح البحر وتأثيراته على المناطق الساحلية، خاصة المناطق المنخفضة منها على السواحل الشمالية لجمهورية مصر العربية، حيث يتسبب ذلك فى دخول المياه المالحة على المياه الجوفية مما يؤدى الى تلوثها وتملح التربة وتدهور جودة المحاصيل وانخفاض الإنتاجية. كما يتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر فى تغير نوعية المياه فى البحيرات الشمالية مما يؤثر على الثروة السمكية بهذه البحيرات.

تدهور الصحة العامة، بسبب ارتفاع درجات الحرارة الزائدة عن معدلاتها الطبيعية فإن مصر مهددة بانتشار أمراض النواقل الحشرية مثل أمراض الملاريا، والغدد الليمفاوية، وحمى الضنك، وحمى الوادى المتصدع، فضلاً عن تدهور جودة وإتاحة المياه والغذاء الصحى وعلاقته بأمراض سوء التغذية خاصة لدى الأطفال تحت سن 5 سنوات.

2-4-4 تحديات تواجه الإنتاج السمكى:

تتعرض جميع البحيرات المصرية لعدة مشكلات تؤثر عليها مثل التعديات عليها من خلال التجفيف، والصيد المخالف والجائر، والتلوث الناجم عن المصارف الزراعية المحملة بالصرف الصحى والصناعى المعالج وغير المعالج، مما يؤثر على كل من جودة ونوعية مياه هذه البحيرات وإنتاجها السمكى.

2-4-5 تحديات أخرى

ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية: أقرت الحكومة في أكتوبر 2013 رفع سعر طن الأسمدة المدعمة من 1,500 جنيه إلى 2,000 جنيه، وتحديد سعر 100 جنيه لشكارة أسمدة اليوريا 46%،95 جنيه لشيكارة أسمدة النترات 33%، وذلك لوقف خسائر الشركات المنتجة التي تقوم بتوفير الحصص اللازمة لاحتياجات المزارعين، وذلك بعد ارتفاع تكلفة الإنتاج إلى 1,864 جنيه لأسمدة النترات، 2,038 جنيه لأسمدة اليوريا بدون أرباح خلال نفس العام نتيجة للارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة (الغاز الطبيعي)، ويتيح قرار رفع أسعار الأسمدة للمزارعين توفير مستلزمات الإنتاج للمحاصيل، وانتظام عملية الإنتاج في المصانع، إلا أن قرار رفع أسعار الأسمدة المدعمة قد يؤثر سلباً على الزراعة بصفة عامة، ودورها في تحقيق الأمن الغذائي بصفة خاصة، إضافة لزيادة أسعار السلع الغذائية نتيجة لارتفاع أسعار الأسمدة وغيرها من مدخلات الإنتاج كارتفاع أسعار السولار والكهرباء، بالاضافة إلى إهمال الجانب التسويقي للسلع الغذائية.

ضعف الاستثمارات الزراعية: تعد حصة الاستثمار الموجهة للقطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات ضئيلة للغاية حيث انخفضت الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية من جملة الاستثمارات الكلية من نحو 6.9% عام 2006/2005 إلى نحو 4.0% عام 2016[16]، وتعتبر ضآلة استثمارات القطاع الزراعي من أهم تحديات الأمن الغذائي في مصر، وأحد محددات التنمية الزراعية، خاصة وأن غالبية الاستثمارات تهدف لرفع مستويات البنية التحتية كاستصلاح الأراضي، وشق القنوات والترع وإقامة مصارف وغيرها، وهي استثمارات ضخمة تحقق عوائدها بعد فترة طويلة نسبياً.

إهمال التصنيع الغذائي: يعتبر التصنيع الغذائي ضرورة حتمية للحفاظ على المنتجات الزراعية سريعة التلف لمدة أطول بما يزيد من منفعتها، بالإضافة إلى تقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية بنسبة كبيرة، ويواجه

16- الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى. www.mpmar.gov.eg

التصنيع الغذائي في مصر العديد من المعوقات منها، تلف المنتجات الغذائية في المخازن غير المجهزة، ضعف الطاقة الاستيعابية لشركات الصناعات الغذائية وخاصة في بعض المواسم، وأخيراً عدم الاهتمام بزراعة الأصناف المناسبة للتصنيع وذات مواصفات قياسية. الأمر الذي يستوجب إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات الراهنة، واستحداث سبل وآليات لزيادة الاستثمارات في مجال التصنيع الغذائي[17].

التسويق الزراعي: يقصد بالتسويق الزراعى كل مجهود يدخل فى إضافة المنافع الاقتصادية المتصلة بإيصال السلعة الزراعية من المنتج الى المستهلك. فهو يشمل كل المراحل والعمليات والسبل وكلفتها المادية التي تنعكس على أسعار الغذاء والمواد الخام المنتقلة من المزرعة إلى المستهلك، أي ان هذا التسويق يتضمن كل العمليات التي تلى إنتاج السلعة، كالتجهيز والتدريج والتعبئة والنقل من المزرعة إلى مراكز التجميع المحلية والمركزية والتخزين وما يتبع ذلك من عمليات تمويلية وبيعية وتسعيرية وكلفتها المادية، سواء كانت أجوراً أو ضرائب أو إعانات أو تعريفات جمركية، وكذلك جمع وتحليل المعلومات والإحصاءات التسويقية والتنبوء بالمتوقع للعرض والطلب والأسعار، مما يمكن المنتج من إحضار السلع الزراعية إلى المستهلك الذي يبغي الحصول عليها بالحالة التي يرغبها وفى الوقت المناسب.

إلا أن التسويق الزراعى فى مصر يعانى العديد من المشكلات أهمها ضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع، وعدم الاهتمام بمعايير ومواصفات الجودة، وغياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعى فى الخطط التنموية، فضلاً عن الفواقد السلعية المختلفة خلال مراحل العملية التسويقية والتى تؤثر على كل من المنتج والمستهلك. مما يستلزم الارتقاء بكفاءة العمليات التسويقية من خلال تطوير منظومات التسويق وسياساته، بما يحقق التقليص التدريجي لهذا الفاقد، بالقدر الذي ينعكس بصورة إيجابية على أوضاع كل من المزارعين والمستهلكين، ويحسن كثيراً من أوضاع الأمن الغذائي[18].

17- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فبراير 2017، مرجع سابق.

18- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فبراير 2017، مرجع سابق.

الفصل الثالث

مؤشرات الأمن الغذائي في مصر

الفصل الثالث

مؤشرات الأمن الغذائي في مصر

تمهيد:

يتناول هذا الفصل من التقرير تحليل وضع مصر على مؤشرات الأمن الغذائي العالمية، والتي تصدر عن منظمة الأغذية والزراعة، ومؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن الإيكونوميست، فضلاً عن التعرف على أوضاع الجوع في مصر، واستعراض بعض المؤشرات على المستوى المحلى، والتي تعكس أوضاع الفجوة الغذائية، ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المتاحة للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية، ومتوسط نصيب الفرد منها.

ووفقاً لذلك تم تقسيم الفصل إلى أربعة أجزاء رئيسية، يتناول الجزء الأول استعراض وضع مصر على مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة 2012-2016.

والجزء الثاني يستعرض أيضاً وضع مصر على مؤشرات الإيكونوميست خلال الفترة المشار إليها.

والجزء الثالث يهتم بالتعرف على أوضاع الجوع في مصر.

والجزء الرابع يوضح بعض المؤشرات المحلية التي تعكس أوضاع الأمن الغذائي في مصر.

3-1 وضع مصر بمؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي

يتضمن المفهوم الشامل للأمن الغذائى وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، كما سبقت الاشارة، أربعة أبعاد أساسية هى إتاحة الغذاء، والوصول إلى الغذاء، والاستفادة من الغذاء، والاستقرار الغذائى. ويضم كل بعد من هذه الأبعاد العديد من المؤشرات، ويستعرض الجزء التالي وضع مصر على هذه الأبعاد بمؤشراتها مع الأخذ في الاعتبار أنه سيتم التركيز فقط على المؤشرات المتاحة بياناتها بشكل كامل لكافة سنوات الفترة 2012-2016، حيث تبين أن العديد من هذه المؤشرات بياناتها غير متاحة معظم سنوات الفترة المذكورة.

يوضح الجدول رقم (3-1) قيم مؤشرات أبعاد الأمن الغذائي لمصر والصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، والذي يتبين منه:

زيادة قيمة مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (يعبر عن حجم إمدادات الطاقة الغذائية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية في كل دولة) بنسبة طفيفة لمصر بلغت حوالي 1% خلال الثلاث سنوات 2014-2016 مقارنةً بالفترة 2011-2013، وأن هذه الزيادة كانت غير كافية مما انعكس في زيادة عدد الأشخاص بمصر الذين

يعانون من نقص التغذية من حوالي 3.8 مليون شخص خلال الفترة 2011–2013 إلى حوالي 4.1 مليون شخص خلال الفترة 2014–2016.

كما لوحظ تزايد في قيمة مؤشر الناتج المحلي للفرد مقوما بمكافىء القوة الشرائية للدولار في مصر، وتعكس الزيادة في مستويات دخل الفرد الزيادة في اختياراته الاستهلاكية. وتشير تلك المؤشرات إلى أن إمدادات مياه الشرب النظيفة تغطى 99% من السكان، بينما الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة حوالى 94.7%. ويوضح الجدول التالي قيم بقية المؤشرات.

جدول رقم (3-1):

وضع مصر على مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي خلال الفترة 2012 -2016

البيان		2012	2013	2014	2015	2016
مؤشرات الإتاحة AVAILABILITY						
متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (٪) (متوسط 3 سنوات)*		%151		%152		
مؤشرات الوصول أو الحصول (النفاذ) للأغذية ACCESS						
انتشار نقص التغذية (٪)	متوسط 3 سنوات	%4.4		%4.5		
عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية (بالملايين)		3.8		4.1		
عمق العجز الغذائي (kcal / capita / day)		32		na		
كثافة خطوط السكك الحديدية (لكل 100 كيلومتر مربع من مساحة الأرض)		0.5	0.5	0.5	na	na
الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية		9822.4	9,814.2	9,879.8	10,095.6	10,319
مؤشرات استقرار الغذاء STABILITY						
الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب		-1.46	-1.65	-1.61	-1.34	na
نسبة الاعتماد على واردات الحبوب	متوسط 3 سنوات	%42.1		na		
% للأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري		%100		%100		
قيمة الواردات الغذائية من إجمالي الصادرات السلعية		%41		na		
نصيب الفرد من تقلب الإمدادات الغذائية		29	30	na	na	na
مؤشرات الاستخدام UTILIZATION						
الوصول إلى مصادر المياه المحسنة (٪)		%98.8	%99.1	%99.2	%99.4	na
الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة (٪)		94.7%	94.7%	94.7%	%94.7	na

*(متوسط أعوام 2011،2012،2013)

Source: Food and Agriculture Organization of the United Nations,faostat

3–2 وضع مصر بمؤشر الإيكونوميست للأمن الغذائي

يتكون المؤشر العام للأمن الغذائي والصادر عن الإيكونوميست من ثلاثة مؤشرات، هى مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ومؤشر الإتاحة، ومؤشر جودة وسلامة

الأغذية، ولحساب قيمة المؤشر العام، يتم أولا حساب نتيجة هذه المؤشرات الفرعية، ومن ثم يتم حساب النتيجة النهائية للمؤشر العام كمتوسط مرجح للمؤشرات الثلاث.

المؤشر العام للأمن الغذائي: يوضح الجدول رقم (3-2) قيم المؤشر العام للأمن الغذائي بمصر ومؤشراته الفرعية، وذلك خلال الفترة 2012-2016، والذي يتبين منه تحسن وضع مصر على المؤشر العام ومؤشراته الفرعية خلال عام 2016 مقارنةً بعام 2015، وكذلك بقية الأعوام السابقة بصفة عامة. فقد حصلت خلال عام 2016 على 100/57.8 نقطة بالنسبة للمؤشر العام للأمن الغذائى، وهى أعلى قيمة للمؤشر خلال الفترة المشار إليها، وأعلى قليلاً من قيمة المؤشر العالمي والبالغ 100/57.3.

وبالنسبة للمؤشرات الثلاث فقد بلغ مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء خلال عام 2016 أعلى قيمة له خلال الفترة المذكورة وهى 100/46.1 نقطة، ولكنه أقل من المتوسط العالمي عام 2016، وقد يعزى ذلك لارتفاع اسعار السلع الغذائية بصفة عامة في مصر بمعدلات تفوق الزيادة في الدخول. وأيضاً سجل مؤشر الإتاحة أعلى قيمة له خلال نفس العام وحصل على 100/67.1 نقطة مقارنةً بالمؤشر العالمي والذي بلغ 55.6، بينما لم تتغير قيمة مؤشر الجودة والسلامة خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015 مسجلاً 100/61.5 نقطة وهى أعلى قيمة له خلال الفترة المذكورة، وأعلى كذلك من المتوسط العالمي، مما يعكس استيفاء معايير التغذية وتنوعها.

ووفقاً لهذا المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي تحتل مصر المرتبة رقم 58 على مستوى العالم من ضمن 115 دولة وتصنف مصر ضمن الدول الأكثر تحسناً.

جدول رقم (3-2):
قيم المؤشر العام للأمن الغذائي ومؤشراته الفرعية لمصر خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	العالمي 2016
المؤشر العام	49.9	50.1	52.0	55.7	57.8	57.3
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	40.1	39.9	43.4	43.4	46.1	55.6
الإتاحة (التوفر)	55.6	55.9	56.7	64.9	67.1	55.6
جودة وسلامة الغذاء	58.7	59.8	60.4	61.5	61.5	58.5

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء: يوضح هذا المؤشر قدرة مواطنى الدولة على دفع ثمن المواد الغذائية، والتكاليف التي قد يواجهونها سواء في الظروف العادية أو

في أوقات الصدمات ذات الصلة بالأغذية. ويوضح الجدول رقم (3-3) قيم المؤشرات الفرعية الخاصة بهذا المؤشر، والذي يتبين منه عدم تغير قيم المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر خلال الفترة 2012-2016 فنجد أن مؤشر الإنفاق على استهلاك الغذاء كنسبة من الإنفاق الأسري ظل ثابتاً وفق البيانات الواردة بالجدول عند نسبة 39.9% من جملة الإنفاق الاستهلاكى، وهى نسبة أعلى بكثير المتوسط العالمي.

كذلك يلاحظ ثبات نسبة السكان في مصر تحت خط الفقر العالمي (والمحدد بـ 2 دولار في اليوم)، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي.

كما يلاحظ أيضا وجود تغير طفيف في قيمة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وبالنسبة لمؤشر برامج شبكات الأمان الغذائي والتي تحمي الأفراد من الصدمات ذات الصلة بالأغذية، وتشتمل على برامج التحويلات الغذائية العينية، وقسائم الغذاء، وبرامج التغذية المدرسية من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية، كما حققت مصر قيماً مقبولة لمؤشر توفير التمويل للمزارعين طول الفترة المشار إليها كما يتضح من الجدول، والتقييم لهذين المؤشرين الأخرين هو تقييم نوعى على مقياس من 0-4، وحققت مصر فيه قيماً مقبولة طول الفترة المشار إليها، وبلغت 3 عام 2016.

جدول رقم (3-3)
قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في مصر خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	العالمي 2016
استهلاك الغذاء كنسبة من الإنفاق الأسري	%39.9	%39.9	%39.9	%39.9	%39.9	%29.9
نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	%22.0	%22.0	%22.0	%22.0	%22.0	%25.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PPP)	10,621.1	10,344.2	10,512.4	10,710.6	10,990.3	20,585.3
التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية	%66.1	%66.3	%66.7	%66.7	%60.6	-
وجود برامج شبكات الأمان الغذائي(0-4)	2	2	3	3	3	-
توفر التمويل للمزارعين(0-4)	2	2	2	2	3	-

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة): يقوم المؤشر بتقييم العوامل التي تؤثر على إمدادات الغذاء وسهولة الحصول عليه، ويستكشف العناصر التي قد تخلق اختناقات أو مخاطر على توافر الأغذية، ويوضح الجدول رقم (3-4) قيم المؤشرات الفرعية الخاصة بمصر خلال الفترة 2012-2016.

ويتبين من هذا الجدول (3-4) عدم تغير قيم مؤشرات كل من الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي، وهى قيم متواضعة للغاية، ومؤشرات البنية التحتية الزراعية والتي تقيس القدرة على تخزين ونقل المحاصيل إلى الأسواق، فيلاحظ من الجدول جودة مرافق التخزين والبنية التحتية للموانئ والتى سجلت مؤشراتها أعلى قيمة، أما مؤشر البنية التحتية للطرق فقد سجل قيمة متوسطة طوال الفترة.

كما يلاحظ أن مؤشر مخاطر الاستقرار السياسي، والذي يستدل منه على الحالة الأمنية والصراعات داخل الدولة والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على فرص الحصول على الغذاء كنتيجة لانسداد شرايين النقل، أو إحداث انقطاع في سلسلة التوريد، حيث إن حالة عدم اليقين السياسي أو الصراع المباشر تقلل من قدرة واستعداد الأفراد على توريد المنتجات الغذائية، يلاحظ أن قيم المؤشر كما هو وارد بالجدول في انخفاض مما يعنى زيادة حالة الاستقرار السياسي في الدولة (كلما اقترب المؤشر من 100 يعكس حالة عدم الاستقرار السياسي بالدولة).

جدول رقم (3-4)
قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الإتاحة في مصر خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
كفاية المعروض					
متوسط الإمدادات الغذائية	3,195	3,349	3,349	3,557	3,557
الاعتماد على المساعدات الغذائية المزمنة(0-2)	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0
الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي(1-9)	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
البنية التحتية الزراعية					
وجود مرافق تخزين ملائمة للمحاصيل(0-1)	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
البنية التحتية للطرق(0-4)	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
البنية التحتية للموانى(0-4)	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
تقلبات الإنتاج الزراعي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مخاطر الاستقرار السياسي(0-100) 100 مخاطر عالية	70.0	70.0	65.0	50.0	45.0
الفساد(0-4) 4 فساد عالى	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
القدرة الاستيعابية الحضرية	%1.2	%0.2	%0.2	%1.1	%1.1
فاقد الغذاء(طن)	6.3	6.3	6.3	6.7	6.7

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

ويطرح مؤشر الفساد صعوبات لتوفر الأغذية كتلك التى تخلقها مخاطر الاستقرار السياسي، حيث يمكن أن يؤثر الفساد على حركة إمدادات الغذاء، مما يحد من توافرها في مناطق معينة أو خلق اختناقات غير مرغوب فيها، ويتم قياس خطورة هذا المؤشر على مقياس من خمس درجات (0–4)، وتزيد المخاطر كلما اقترب الموشر من 4 وهى الأعلى خطورة، ويوضح الجدول أن قيمة المؤشر بلغت 3 في مصر خلال الفترة المشار إليها. وبالنسبة لمؤشر الفاقد في الغذاء والذي يستدل منه على وجود مشاكل هيكلية عميقة الجذور في سلسلة عرض السلع، تشير قيمة المؤشر على ثبات كمية الفاقد بين 6.3–6.7 مما يعنى عدم اتخاذ اجراءات من شأنها تقليل هذا الفاقد خلال فترة الدراسة.

مؤشر جودة وسلامة الغذاء: يستدل من المؤشر على البيئة الهيكلية والتنظيمية للغذاء، ويضم العديد من المؤشرات والتى لم تتغير قيمتها خلال الفترة 2012–2016 كما يتضح من الجدول رقم (3–5).

جدول رقم (3-5)

قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة وسلامة الغذاء في مصر خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
تنوع الغذاء	%34.0	%34.0	%33.0	%35.0	%35.0
معايير التغذية					
المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية (0-1)	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
خطة أو استراتيجية وطنية للتغذية (0-1)	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
مراقبة ومتابعة التغذية (0-1)	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
توفر المغذيات الدقيقة					
توفر المغذيات من فيتامين "أ"(0-2)	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
توفر المغذيات من الحديد الحيواني(مليجرام/للفرد/يوم)	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9
توفر المغذيات من الحديد النباتي(مليجرام/للفرد/يوم)	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8
جودة البروتين (جرامات)	59.4	63.9	65.9	66.5	66.5
سلامة الأغذية					
وجود هيئة لضمان سلامة وصحة الغذاء(0-1)	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب	%98.6	%98.8	%99.1	%99.2	%99.4
وجود قطاع بقالة رسمي(0–2)	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

يلاحظ أن قيمة مؤشر تنوع الغذاء تعكس وجود زيادة في حصة الأغذية النشوية والتي تصل لحوالي 65% من إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية (يذكر أن مؤشر تنوع الغذاء يقيس حصة الأغذية غير النشوية من إجمالي الاستهلاك)، وزيادة حصة النشويات فى إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية يشير لوجبات أقل قيمة غذائية مقارنة بما لو زادت حصة الأغذية غير النشوية كالخضروات ومنتجات الألبان واللحوم.

من ناحية أخرى تحققت القيمة القصوى لمؤشرات معايير التغذية، وسلامة الغذاء خلال الفترة المشار إليها.

المؤشرات المساعدة: أوضحت قيم هذه المؤشرات تناقص نسبة انتشار نقص التغذية بين السكان خلال عام 2016 مقارنةً بعام 2012 لتصل لحوالي 5%، وكذلك النسبة المئوية للاطفال الذين يعانون من التقزم من حوالى 30.7% عام 2012 إلى حوالي 22.3% عام 2016، كما أن هناك زيادة في مؤشر انتشار السمنة بمصر من حوالي 28.4% خلال عام 2012 إلى حوالي 30.4% خلال عام 2016.

جدول رقم (3-6)

قيم المؤشرات المساعدة لقياس الأمن الغذائي في مصر خلال الفترة 2012- 2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
انتشار نقص التغذية	%6.0	%5.0	%5.0	%5.0	%5.0
% للأطفال الذين يعانون من التقزم	%30.7	%30.7	%30.7	%30.7	%22.3
% للأطفال ناقصي الوزن	%6.8	%6.8	%6.8	%6.8	%7.0
شدة الحرمان من الطعام (كالورى/فرد/يوم)	12.0	12.0	12.0	12.0	12.0
مؤشر التنمية البشرية	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7
الفجوة العالمية بين الجنسين	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
مؤشر الديمقراطية بوحدة دراسات الإيكونوميست	3.1	4.6	4.6	3.2	3.2
انتشار السمنة	%28.4	%29.1	%29.8	%30.4	%30.4

مؤشر التنمية البشرية، الفجوة العالمية بين الجنسين 0-1، مؤشر الديمقراطية بوحدة دراسات الإيكونوميست1-10 الأفضل 10

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

3-3 وضع مصر بمؤشر الجوع العالمي

الجوع هو المرادف للقصور المزمن في إمدادات الغذاء، وهو ما يعنى أن الشخص غير قادر على الحصول على ما يكفى من الغذاء لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية اليومية لمدة عام.

ويوضح الجدول رقم (3-7) قيم هذا المؤشر لمصر خلال الفترة 2012-2016 حيث يلاحظ ان قيمته لم تتجاوز 5% خلال الفترة 2012-2014.بينما بلغ 13.5% عام 2015، وحوالي 13.7% عام 2016، ومما هو جدير بالذكر أن الزيادة في قيمة المؤشر لاتعكس كل الزيادة الفعلية في الجوع بمصر بهذه النسب مقارنة بمستواه خلال الفترة 2012-2014، ولكنها ناتجة عن تغير منهجية حساب مؤشر الجوع، والتي اعتمدت حتى عام 2014 على الطريقة التالية:

مؤشر الجوع= (نسبة السكان ناقصي التغذية + نسبة إنتشار نقص الوزن لدى الأطفال أقل من 5 سنوات + نسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة)/3

GHI=(PUN+CUW+CM)/3

PUN: Proportion of the population that is undernourished (%)

CUW: Prevalence of underweight in children younger than five (%)

CM: Proportion of children dying before the age of five (%)

حيث: (PUN) نسبة السكان ناقصي التغذية،(CUW) نسبة إنتشار نقص الوزن لدى الأطفال أقل من 5 سنوات،(CM) نسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة.

بينما تم تغير هذه المنهجية بدأً من عام 2015 لتصبح بالطريقة التالية:

GHI=1/3* standardized pun
+ 1/6* standardized CWA
+ 1/6* standardized CST
+ 1/3* standardized CM

CWA: Prevalence of wasting in children under five years old

CST: Prevalence of stunting in children under five years old

حيث: (CWA) انتشار الهزال عند الأطفال دون سن 5،(CST) نسبة انتشار التقزم لدى الأطفال دون سن 5

جدول رقم (3-7)
قيم مؤشر الجوع في مصر خلال الفترة 2012-2016

قيم مؤشر الجوع عالمياً	≤9.9			19.9-10.0	
توصيف درجات المؤشر	مستوى منخفض			مستوى معتدل	
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
قيم مؤشر الجوع في مصر	<5	<5	<5	13.5	13.7

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقارير مؤشر الجوع العالمي، اعداد مختلفة،2012-2016

وتحتل مصر[19] المرتبة 60 عالمياً من بين 118 دولة شملهم مؤشر الجوع عام 2016، والمرتبة 9 عربياً، فقد بلغ مؤشر الجوع نحو 13.7%. وبلغت قيم المؤشرات الفرعية الأربعة المكونة لمؤشر الجوع نحو 5%، 9.5%، 22.3%، 2.4% لكل من النسبة المئوية

19- المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقارير مؤشر الجوع العالمي، 2016.

للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، والنسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من الهزال، والنسبة المئوية للسكان الذين يعانون من التقزم، والنسبة المئوية للاطفال الذين يموتون دون سن الخامسة على الترتيب[20].

3-4 مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى المحلي

بدأ الامن الغذائي في مصر يعاني من التدهور بداية من عام 2005، حيث عانت مصر العديد من الازمات منها انفلونزا الطيور عام 2006، وازمات الغذاء والوقود والازمات المالية من عام 2007 حتى عام 2009، والارتفاع المستمر في أسعار الأغذية العالمية من أواخر عام 2010، بالإضافة إلى العديد من التحديات التي أعقبت أحداث يناير 2011، حيث بلغت قيمة معامل جيني لإجمالي الجمهورية نحو 0.3، وتزيد لتصل إلى 0.31 في الحضر وتنخفض لتصل إلى 0.25 في الريف عام 2015، مما يدل على ارتفاع عدم المساواة في مستويات المعيشة بالحضر مقارنة بالريف.

وتظهر تقديرات بحث الدخل والإنفاق[21] لعام 2015 أن فقر الدخل ارتفع من نحو 26.3% من السكان عام 2013/2012 إلى نحو 27.8% عام 2015. كما زادت نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع من نحو 4.4% عام 2013/2012 لتصل لنحو 5.3% عام 2015، حيث بلغت قيمة خط الفقر المدقع للفرد في السنة عام 2015 حوالي 3,861.4 جنيهاً أي حوالي 322 جنيهاً للفرد في الشهر، في حين بلغت قيمة خط الفقر الادنى للفرد في السنة عام 2015 حوالي 5,787.9 جنيهاً أي حوالي 482 جنيهاً للفرد في الشهر.

شهد حضر وريف الوجة القبلى وريف الوجة البحرى ارتفاعاً فى مستويات الفقر بين عامى 2013،2015بينما شهدت المحافظات الحضرية وحضر الوجة البحرى انخفاضاً فى مستويات الفقر خلال هذه الفترة.

وتعتبر محافظة أسيوط أعلى المحافظات من حيث نسبة الفقراء بها حيث بلغت نحو 66%، يليها محافظات سوهاج، قنا، المنيا، أسوان حيث بلغت نسبة الفقراء بتلك المحافظات نحو 65.8%، 57.8%، 56.7%، 48.6% على الترتيب عام 2015.

كما بلغت نسبة الفقراء بين الأميين نحو 40% عام 2015 مقابل 7% للحاصلين على شهادات جامعية وما فوقها خلال عام 2015.

3-4-1 أوضاع الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

يمثل توفير السلع الغذائية الرئيسية أحد أهم المشكلات التي تواجه

20- المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقرير مؤشر الجوع العالمي، 2016.

21 الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2016، بحث الدخل والانفاق.

الاقتصاد القومي، حيث فاقت معدلات النمو في الاستهلاك المحلي معدلات النمو في الإنتاج المحلي لكثير من السلع الغذائية الرئيسية، وازدادت الفجوة الغذائية اتساعاً عاماً بعد الآخر،الأمر الذي ترتب عليه تزايد اعتماد الدولة علي استيراد كثير من السلع الغذائية الرئيسية من الخارج، مما انعكس على زيادة الأعباء علي ميزان المدفوعات الذى أثر بالسلب علي جميع برامج التنمية.

وتمثل محاصيل الحبوب الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعى وإنتاج الغذاء فى مصر، ويعتبر القمح أهم السلع الغذائية الإستراتيجية فى مصر وفقا لاعتبارات الأمن الغذائى، حيث أنتجت مصر من القمح حوالى 9.3 مليون طن عام 2016، بينما بلغ حجم الاستهلاك 19.4 مليون طن خلال نفس العام، وبالتالي فإن الفجوة تقدر بحوالي نحو 10.1 مليون طن، وهو ما يتم استيراده لتغطية العجز من الإنتاج المحلى من محصول القمح.

من ناحية أخرى يمكن الاستدلال من كميات الإنتاج والاستهلاك على نسب الاكتفاء الذاتي والتى قدرت للقمح عام 2016 وفقاً للبيانات المتاحة بحوالي 48.2%.

ويعد حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي من أهم المؤشرات التى تعكس واقع السلع الغذائية على المستوى المحلي، ومن ثم تفيد متخذي القرار في التعرف على أوضاع السلع على المستوى المحلي، الأمر الذي يساعد في رسم السياسات ووضع البرامج المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي.

الفجوة الغذائية من السلع النباتية: تعرف بأنها الفرق بين كمية الإنتاج المحلى من السلع الغذائية والكمية المستهلكة منه، ويتبين من تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (3–8) ما يلي:

- وجود فجوات غذائية في كافة السلع باستثناء الأرز والبطاطس، حيث يزيد الإنتاج المحلى بما يفوق الاستهلاك المحلى لكليهما (سلع تصديرية).
- تزايد كميات الفجوة الغذائية لكل من القمح بنسبة 14.3% خلال عام 2016 مقارنةً بنسبتها عام 2015، بينما تزايدت بحوالي 46.6% مقارنة بعام 2012، وللفول البلدي بنسبة 69.5% عام 2016 مقارنة بعام 2015، وبحوالي 101.3% مقارنة بعام 2012. وللعدس بنسبتي 51.6%، 44.8%، وللزيوت النباتية بنسبتي 152.8%،22.5% على الترتيب.

جدول رقم (3-8):
كمية الفجوة الغذائية (ألف طن) ونسب الأكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية النباتية خلال الفترة 2012-2016

البيان		2012	2013	2014	2015	2016
القمح	الفجوة الغذائية	(6,862)	(7,750)	(7,745)	(8,803)	(10,062)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%56.2	%55.0	%54.5	%52.2	%48.2
الأرز	الفجوة الغذائية	185	505	106	206	(18)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%103.4	%109.3	%101.9	%103.9	%99.6
الذرة الشامية	الفجوة الغذائية	(6,505)	(5,831)	(4,356)	(6,817)	(6,107)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%51.4	%58.1	%64.6	%54.2	%56.1
الفول البلدى	الفجوة الغذائية	(235)	(410)	(284)	(279)	(473)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%37.5	%27.8	%32.1	%30.1	%20.1
العدس	الفجوة الغذائية	(67)	(65)	(63)	(64)	(97)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%0.02	%0.02	%0.02	%0.02	%0.02
البطاطس	الفجوة الغذائية	607	394	751	494	333
	نسب الأكتفاء الذاتي	%114.6	%110.2	%119.5	%111.1	%108.8
السكر الخام	الفجوة الغذائية	(895)	(1,002)	(742)	(619)	(523)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%69.1	%66.6	%75.6	%79.3	%80.8
الزيوت النباتية	الفجوة الغذائية	(1,094)	(695)	(1,154)	(530)	(1,340)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%40.0	%56.9	%42.6	%45.2	%9.0

البيانات بين الأقواس تشير لأرقام سالبة
المصدر: ملحق رقم (9)

- **تناقصت كميات الفجوة الغذائية لكل من الذرة الشامية بنسبة 10.4% عام 2016 مقارنة بنسبتها عام 2015، وبنسبة 6.1% مقارنة بعام 2012، وللسكر بنسبة 15.5%، 41.6% على الترتيب.**

وبصفة عامة يشير تناقص الفجوة الغذائية إلى زيادة الإنتاج المحلي من السلع مقارنةً بالزيادة في الاستهلاك (زاد الانتاج المحلي للذرة الشامية بنسبة 13.5% عام 2016 مقارنةً بعام 2012، بينما زاد الاستهلاك خلال نفس الفترة بنسبة 4%) ملحق رقم (10). كما قد تتناقص الفجوة الغذائية نتيجة لزيادة الانتاج، ونقص الاستهلاك في نفس الوقت (زاد الانتاج المحلي للسكر بنسبة 9.6% خلال عام 2016 مقارنة بعام 2012، وتناقص الاستهلاك خلال نفس الفترة بنسبة 6.2%) ملحق رقم (10).

بينما تشير حالات زيادة الفجوات الغذائية إلى زيادة الاستهلاك المحلي بمعدلات تفوق زيادة الانتاج (زاد استهلاك القمح بنسبة 24% عام 2016 مقارنة بعام 2012 مقابل زيادة في الإنتاج بلغت 6.3% ملحق رقم (10)) أو إلى نقص في الإنتاج مع زيادة في الاستهلاك (زاد استهلاك الفول البلدي بنسبة 57.4% عام 2016 مقارنةً بعام 2012، وتناقص انتاجه بنسبة 15.6% خلال نفس الفترة) ملحق رقم (10).

نسب الإكتفاء الذاتي من السلع النباتية:

عبارة عن النسبة المئوية لخارج قسمة كمية الإنتاج المحلى من سلعة ما على كمية الاستهلاك المتاح منها. ويتبين من تحليل النتائج الواردة بالشكل رقم (3-1) ما يلي:

تناقص نسب الأكتفاء الذاتي خلال الفترة 2012-2016 لكل من القمح والفول البلدي والزيوت النباتية حيث يتبين من النتائج الواردة بالشكل رقم (3-1) تناقص القمح من 56.2% عام 2012 إلى حوالي 48.2% عام 2016، والفول من حوالي 37.5% إلى 20.1%. كما تناقص للزيوت النباتية من 40% إلى حوالي 9%، ومن ناحية أخرى زاد الاكتفاء الذاتي من السكر من حوالي 69.1% عام 2012 إلى حوالي 80.8% عام 2016.

شكل رقم (3-1) نسب الإكتفاء الذاتي من أهم السلع النباتية خلال الفترة 2012-2016

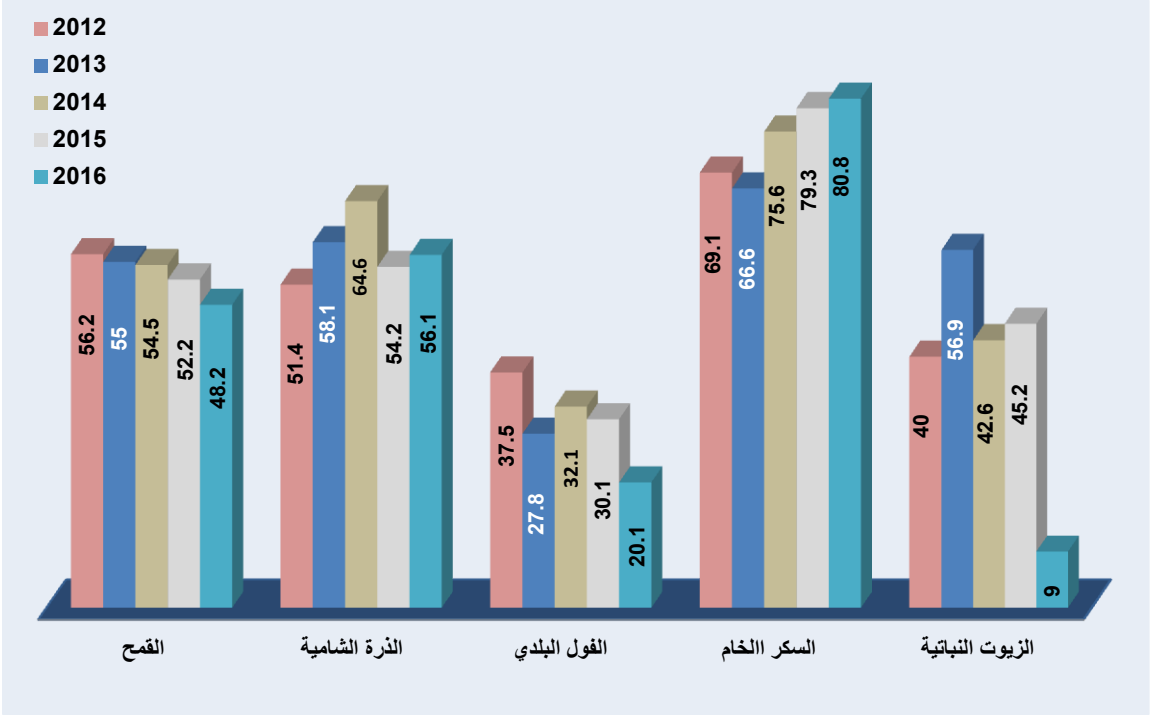

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011 -2016/2015

الفجوة الغذائية من المنتجات الحيوانية:

يتبين من تحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (3-9) ما يلي:

- تزايد كميات الفجوة الغذائية لكل من اللحوم الحمراء بنسبة 38.6% خلال عام 2016 مقارنةً بنسبتها عام 2015، وبحوالي

42.8% مقارنة بعام 2012، وتزايدت فجوة الألبان ومنتجاتها بنسبة 1.2% عام 2016 مقارنة بعام 2015، وبحوالي 245% عام 2012.

وبالنسبة إلي اللحوم البيضاء فقد تناقصت فجوتها إلى حوالي 85 ألف طن عام 2016 مقارنة بحوالي 92 ألف طن عام 2015، إلا انه من ناحية أخرى يلاحظ تزايد كمية الفجوة عام 2016 بما يعادل 142.8% من كميتها عام 2012.

وتناقصت فجوة الأسماك والبيض خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3-9):
كمية الفجوة الغذائية (ألف طن) ونسب الأكتفاء الذاتي من أهم سلع المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2012-2016

البيان		2012	2013	2014	2015	2016
اللحوم الحمراء	الفجوة الغذائية	(264)	(338)	(454)	(614)	(377)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%74.9	%69.8	%62.9	%56.4	%67.7
اللحوم البيضاء	الفجوة الغذائية	(35)	(50)	(35)	(92)	(85)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%96.7	%96.0	%97.4	%93.4	%93.7
الأسماك	الفجوة الغذائية	(315)	(212)	(559)	(276)	(264)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%81.3	%87.3	%72.6	%84.6	%86.6
الألبان ومنتجاتها	الفجوة الغذائية	(399)	(563)	(918)	(1,354)	(1,377)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%93.6	%90.8	%85.9	%79.5	%78.7
البيض	الفجوة الغذائية	(3)	1	(1)	0	(1)
	نسب الأكتفاء الذاتي	%99.4	%100.2	%99.8	%100.0	%99.8

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2012/2011- 2016/2015

نسب الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية: يتبين من تحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (3-9) تناقص نسب الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2012-2016 لكل من اللحوم الحمراء والبيضاء، والألبان ومنتجاتها من حوالي 74.9%، 96.7%، 93.6% خلال 2012، إلى حوالي 67.7%، 93.7%، 78.7%، خلال 2016، بينما تزايد الاكتفاء الذاتي للأسماك ولم يتغير للبيض خلال نفس الفترة، ويوضح الشكل رقم(3-2) هذه النسب للمنتجات الحيوانية خلال الفترة المذكورة.

شكل رقم (2-3) نسب الأكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2012-2016

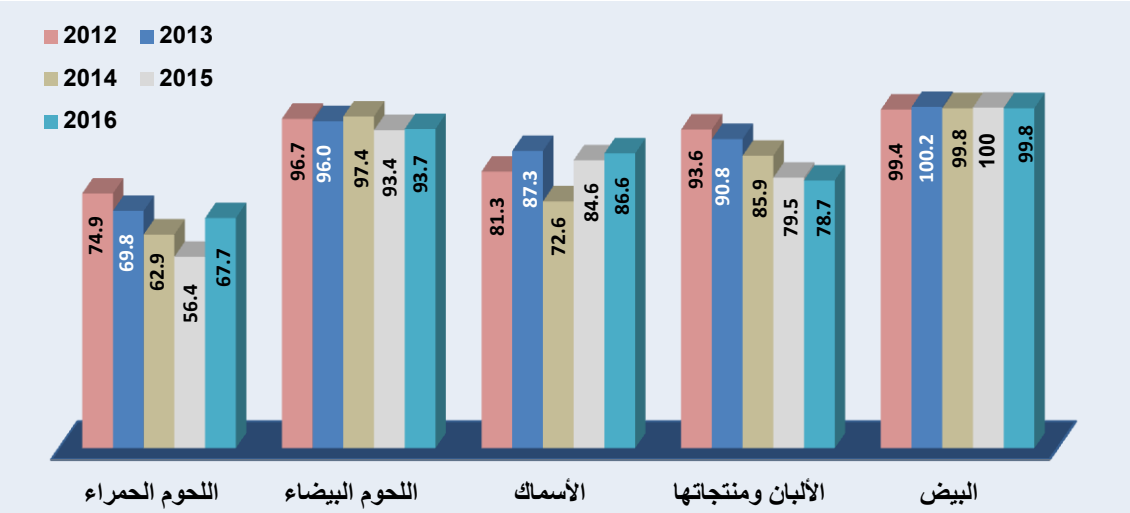

المصدر: جدول رقم (3-9)

3-4-2 الكميات المتاحة من السلع الغذائية الرئيسية:

يقصد بالكميات المتاحة من السلع الغذائية الرئيسية، الكميات المتاحة للاستهلاك البشري من خلال الإنتاج المحلي مضافاً إليه الواردات أن وجدت ومطروحاً منه الصادرات، على إن يتم خصم الكميات المستخدمة لغذاء الحيوان أو التقاوى أو الصناعة وكذلك الفاقد، والمتبقي بعد ذلك هو المستخدم أو المستهلك في غذاء الإنسان.

ويساعد تحليل بيانات استهلاك السلع الغذائية في التعرف على طبيعة ونمط الاستهلاك من تلك السلع، ويتأثر استهلاك الغذاء ونصيب الفرد منه بالعديد من العوامل نستعرض أهمها بإيجاز كما يلي:

(1) أسعار السلع الغذائية: تؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها تأثيراً مباشراً على المعروض منها، كما تؤثر على القدرة الشرائية للأفراد، هذا وتعتبر الأرقام القياسية للأسعار أهم المؤشرات الإحصائية والاقتصادية، وأكثرها ارتباطاً بحياة الأفراد اليومية، وهى مقياس لمتوسط التغير الذي يطرأ بمرور الوقت على أسعار البنود الاستهلاكية، وتعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين أحد المؤشرات الهامة لقياس التضخم، والذي يعبر عن ارتفاع عام في مستوي أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويعكس التضخم السنوي التغير في مستوى الأسعار في شهر ما مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، بينما

يمثل التضخم الشهرى التغير في مستوى الأسعار من شهر لآخر. ويوضح الجدول رقم (3-10) والشكل رقم (3-3) معدلات التضخم السنوية خلال الفترة 2012-2016، ويلاحظ أن معدلات التضخم السنوية خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015 قد تزايدت زيادة هائلة مقارنةً بنظائرها خلال الأعوام السابقة، حيث بلغ معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية 24.3%.

جدول رقم (3-10):
الأرقام القياسية لاسعار الغذاء للمستهلكين خلال الفترة 2012-2016

البيان	الأرقام القياسية				
	2012	2013	2014	2015	2016
الرقم القياسي العام لإجمالي الجمهورية	126.8	142.7	156.7	175.4	218.1
الرقم العام للطعام	139.5	164.9	179.1	206.9	267
الرقم العام للحبوب والخبز	139.7	161.8	162.9	168.2	259.2
الرقم العام للحوم والدواجن	145.8	170.8	189	204.6	257
الرقم العام للأسماك والمأكولات البحرية	125.2	159	172.2	173.2	216
الرقم العام للألبان والجبن الأبيض	130	163.2	179.6	198.8	232.8
الرقم العام للزيوت والدهون	123.7	134.3	135.7	143.3	211.4
الرقم القياسي للفاكهة	123.1	133.5	148.4	172.3	213.7
الرقم القياسي للخضروات	168.9	211.7	242.2	360.5	430.3
الرقم القياسي للسكر والاغذية السكرية	116.1	120.5	125.2	130	203.9
الرقم القياسي لمنتجات غذائية أخرى	116.8	129.9	146.5	151.1	208.8

سنة الأساس يناير 2010=100

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لآسعار المستهلكين، أعداد مختلفة، 2013-2016.

شكل رقم (3-3) معدلات التضخم للسلع الغذائية خلال الفترة 2013-2016

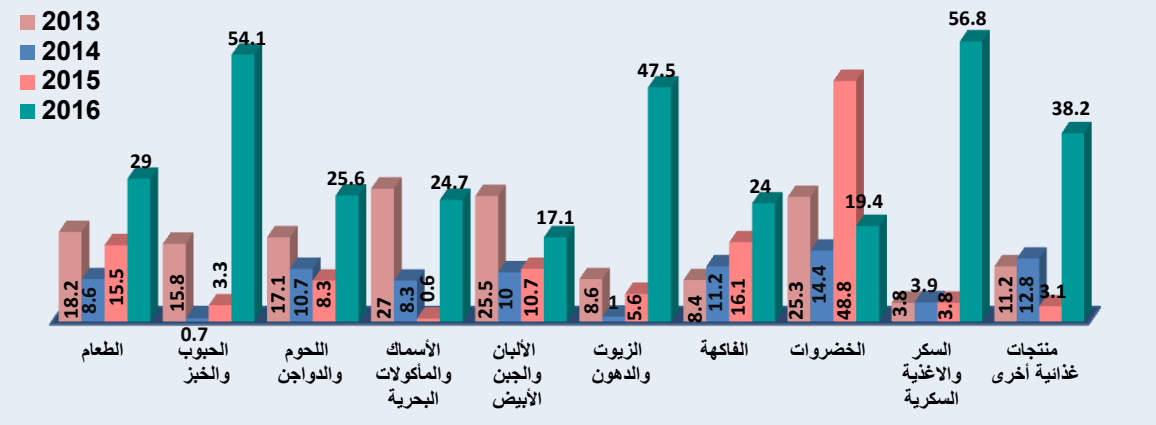

المصدر: حسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لآسعار المستهلكين، أعداد مختلفة، 2013-2016.

يلاحظ تزايد معدل التضخم على مستوي السلع الغذائية لكل من الحبوب والخبز بنسبة 54.1%، وللزيوت والدهون بنسبة 47.5%، والسكر والأغذية السكرية بنسبة 56.8%، وذلك خلال عام 2016 مقارنة بأسعارها خلال عام 2015. وهى سلع معظمها يتم استيراده وبالتالي تخضع أسعارها المحلية لتغيرات أسعار الصرف. كما أنه على المستوي المحلي يُعزى ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى ارتفاع تكلفة الزارعة والمزارعين فمثلاً بلغت تكلفة فدان القمح خلال عام 2016 حوالي 7,054 جنيه مقارنةً بحوالي 5,627 جنيه عام 2015 أى بمعدل زيادة بلغ نحو 25.4%.

(2)مستويات دخول الأفراد: يتبين من الشكل رقم (3-4) تزايد متوسط الدخل بنحو 8.3% عام 2016/2015 مقارنةً بمستواه عام 2015/2014. كما يوضح متوسطات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016/2015-2012/2011، وبصفة عامة تؤثر مستويات دخول الأفراد على إمكانية الحصول على الغذاء وخاصة لدى الأسر ذات الدخل المحدود، حيث إن أى زيادات في مستويات الأسعار تؤثر تأثيراً مباشراً وسلبياً على قدرتها في الحصول على الغذاء بالكمية والنوعية المناسبتين.

شكل رقم (3-4) متوسط دخل الفرد (بالجنيه) خلال الفترة 2012-2016

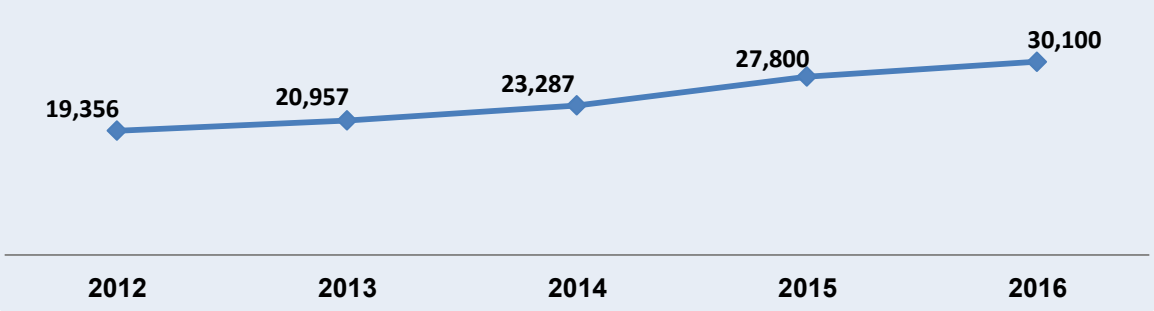

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى www.mpmar.gov.eg

ويوضح الشكل رقم (3-5) مقارنة بين التغيرات الحادثة في مستويات الأسعار والدخل، حيث يلاحظ زيادة مستويات الأسعار بمعدلات تفوق الزيادات في الدخل وخاصة عام 2016/2015، وهو ما يشير إلى حجم الضغوط التى يتعرض لها المستهلك خاصةً

شريحة ذوي الدخل المحدود (الفقراء)، باعتبارها المتضررة الأولى لعدم قدرتها على توفير احتياجاتها المادية الاساسية، الإ انه في هذا الصدد تقوم الحكومة المصرية بدعم أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية، إما بصورة ظاهرة أو ضمنية بقصد تحسين مستويات معيشة الأسر بالمجتمع من ناحية، والحفاظ على مستويات أسعار السلع الأساسية لتكون في متناول الجميع من ناحية أخرى.

شكل رقم (3-5) العلاقة بين زيادة الدخل والزيادة في الاسعار خلال الفترة 2013-2016

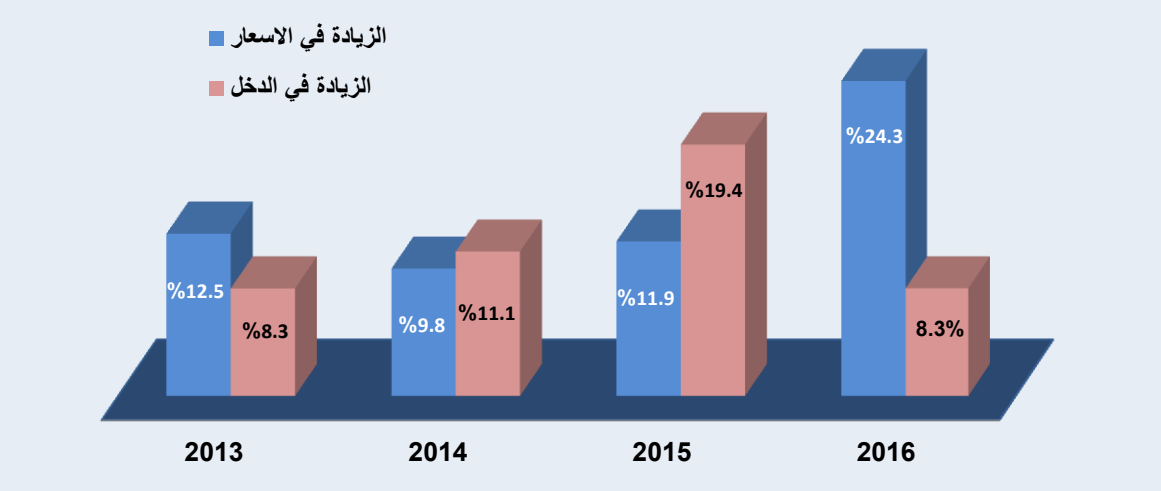

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى www.mpmar.gov.eg

الكميات المتاحة للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية النباتية:

يقصد بالكميات المتاحة للاستهلاك، كمية الغذاء الصافي للإنسان ويتم الحصول عليه من خلال المعادلات التالية: (1) المتاح للاستخدام = الانتاج المحلى مضافاً إليه كمية الواردات والتغير في المخزون ومطروحاً منه كمية الصادرات. (2) المتبقي لغذاء الأنسان =المتاح للاستخدام مطروحاً منه كل من المخصص لغذاء الحيوان، والتقاوى، وكمية الفاقد، والمخصص للصناعة.

(3) الغذاء الصافي للانسان = المتبقي لغذاء الإنسان مضروباً في معامل الاستخراج والذي يختلف من سلعة لأخرى.

الكميات المتاحة للاستهلاك من أهم سلع مجموعة الحبوب: تشمل هذه المجموعة كل من القمح، والأرز، والذرة الشامية، ويوضح الشكل رقم (3-6) أن كميات الغذاء الصافي

من القمح قد بلغت 12.1 مليون طن عام 2016 بزيادة بلغت نحو 20.5% عن نظيره عام 2012.

ويلاحظ وجود تفاوت كبير بين الكميات المتاحة للاستخدام من القمح وكمية الغذاء الصافي، ويُعزي ذلك (بعد استبعاد كمية التقاوى) إلى زيادة كميات الفاقد من 3.1 مليون طن عام 2012 إلى حوالي 4.4 مليون طن عام 2016، (ملحق رقم 11) مما يؤثر على الكميات المستهلكة للانسان.

وتناقصت كميات الغذاء الصافي لكل من الأرز والذرة الشامية بحوالي 16.5%، 27.7% على الترتيب خلال عام 2016 مقارنةً بمثيلتها عام 2012، نتيجة لزيادة الفاقد أيضاً، والذي تزايد للأرز، للذرة الشامية من حوالي 110 ألف طن، 863 ألف طن على الترتيب عام 2012 إلي حوالي 290 ألف طن، 1.3 مليون طن عام 2016، الأمر الذي يتطلب إستحداث منظومة جديدة للارتقاء بكفاءة عمليات التسويق والحد من الفاقد.

ويذكر أن انتاج الأرز تناقص من حوالي 5.7 مليون طن عام 2012، إلي حوالي 4.8 مليون طن عام 2016 نتيجة لتناقص المساحة المزروعة من 1.5 مليون فدان عام 2012 إلي 1.3 مليون فدان عام 2016.

شكل رقم (3-6) كمية الغذاء الصافي (بالمليون طن) من القمح خلال الفترة 2012-2016

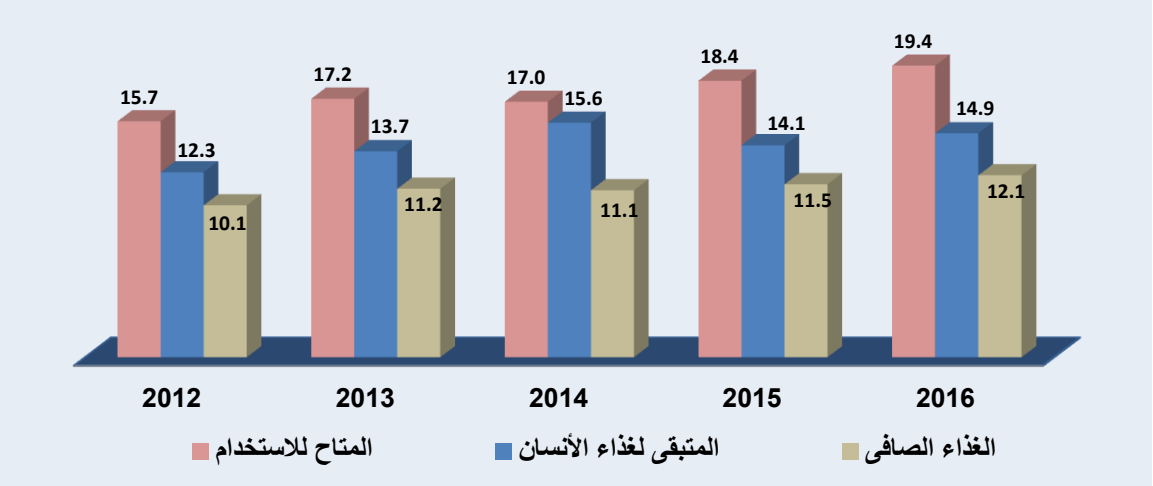

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، لأعداد مختلفة، 2012-2016

شكل رقم (3-7) كمية الغذاء الصافي (الف طن) من الأرز خلال الفترة 2012-2016

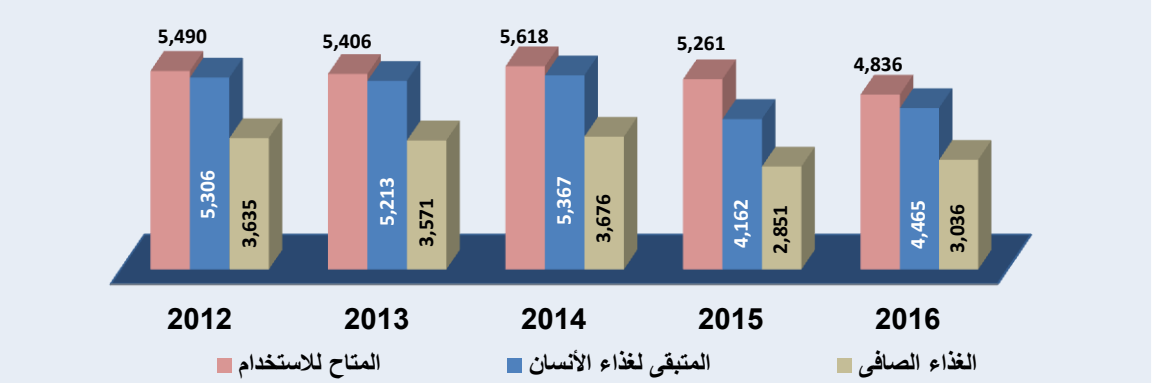

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، لأعداد مختلفة، 2012 -2016

شكل رقم (3-8) كمية الغذاء الصافي (الف طن) من الذرة الشامية خلال الفترة 2012-2016

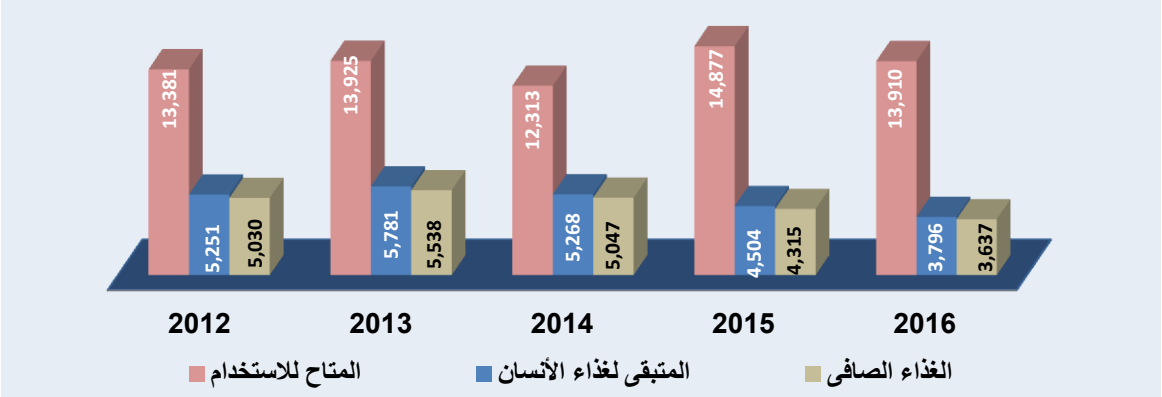

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، لأعداد مختلفة، 2012-2016

الكميات المتاحة للاستهلاك من أهم سلع مجموعة البقوليات: تشمل هذه المجموعة كل من الفول البلدي، والعدس، ويوضح الشكل رقم (3–9) أن كميات الغذاء الصافي من الفول قد بلغت 456 ألف طن عام 2016 بزيادة بلغت نحو 50% عن نظيره عام 2012، ويلاحظ وجود تفاوت كبير بين الكميات المتاحة للاستخدام وكمية الغذاء الصافي.

ويُعزي ذلك (بعد استبعاد الكميات المتاحة لغذاء الحيوان والتقاوى) إلى زيادة كميات الفاقد من 19 ألف طن عام 2012 إلى حوالي 59 ألف طن عام 2016، (ملحق رقم 12) ، مما يؤثر على الكميات المستهلكة للانسان. كما تزايدت كميات الغذاء الصافي للعدس بحوالي 37% خلال عام 2016 مقارنةً بمثيلتها عام 2012 – شكل رقم (3–10).

شكل رقم (3-9) كمية الغذاء الصافي (بالألف طن) من الفول خلال الفترة 2012-2016

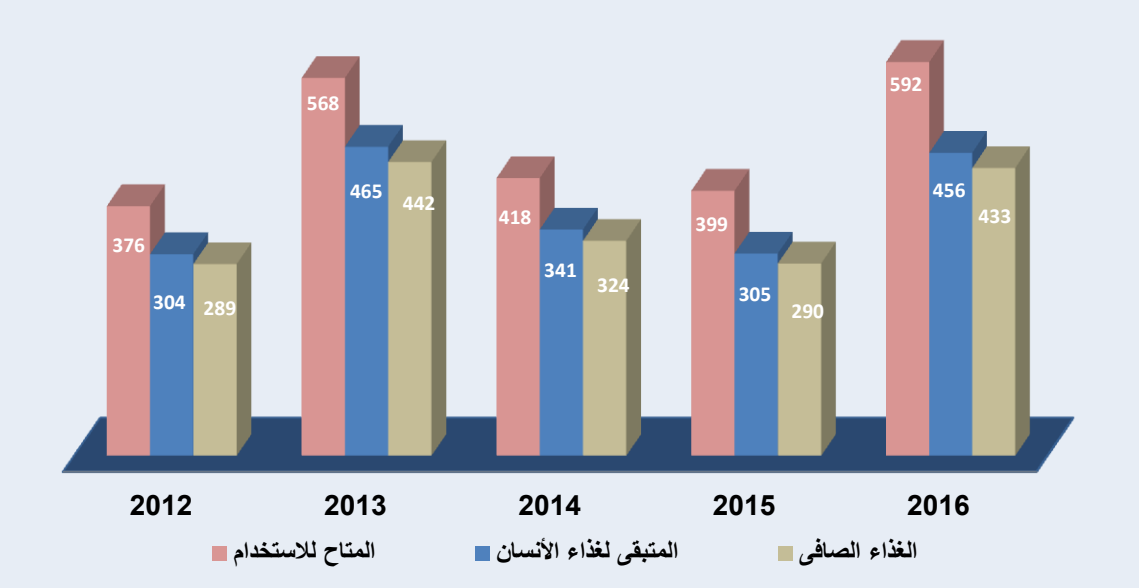

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، لأعداد مختلفة، 2012-2016

شكل رقم (3-10) كمية الغذاء الصافي (بالألف طن) من العدس خلال الفترة 2012-2016

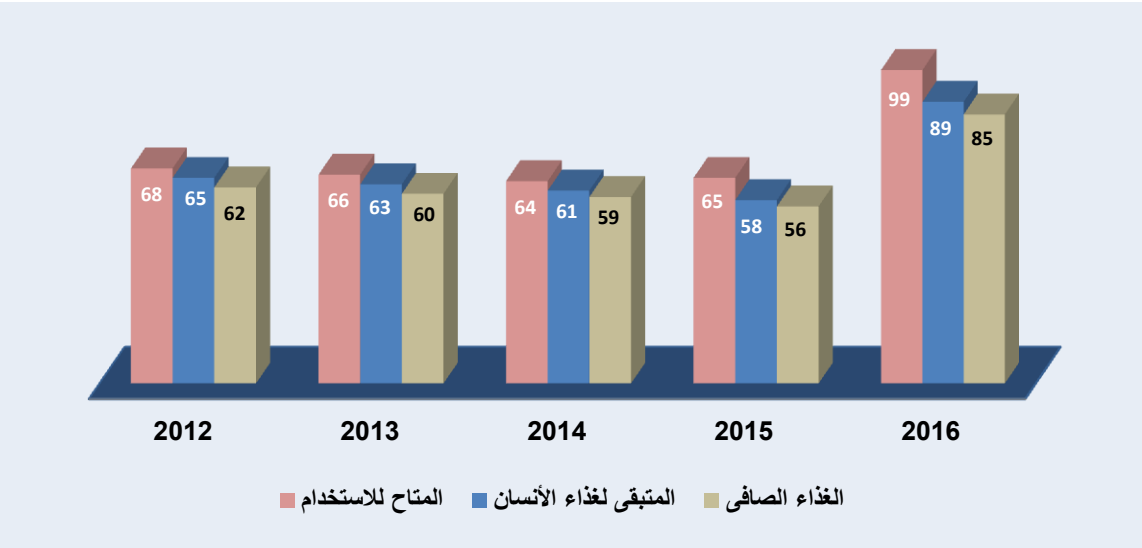

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، لأعداد مختلفة، 2012-2016

الكميات المتاحة للاستهلاك من البطاطس: يوضح الشكل رقم (3-11) أن كميات الغذاء الصافي من البطاطس قد تناقصت بنحو 13% عام 2016 عن نظيرتها عام 2012، ويلاحظ وجود تفاوت كبير بين الكميات المتاحة للاستخدام وكمية الغذاء الصافي، ويُعزي ذلك (بعد استبعاد كميات التقاوى) إلى زيادة كميات الفاقد من 830 ألف طن عام 2012 إلى حوالي 851 ألف طن عام 2016 (ملحق رقم 13)، مما أثر على الكميات المستهلكة للانسان.

شكل رقم (3-11) كمية الغذاء الصافي (بالألف طن) من البطاطس خلال الفترة 2012-2016

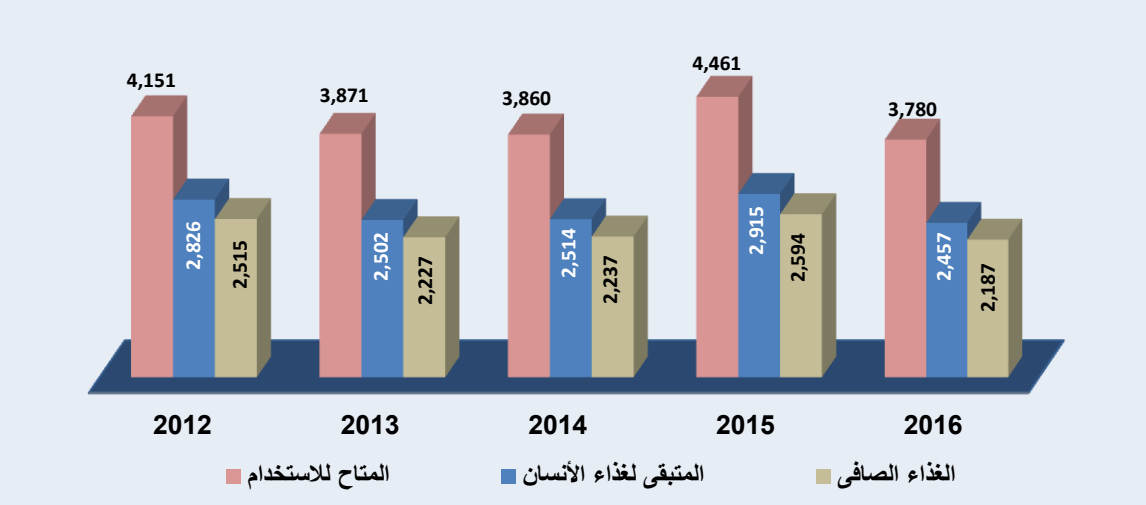

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، لأعداد مختلفة، 2012-2016

الكميات المتاحة للاستهلاك من سلع مجموعة المحاصيل السكرية: تناقصت الكمية الصافية من سكر القصب من حوالي 1.7 مليون طن عام 2012 إلى نحو 1.2 مليون طن عام 2016، ويرجع ذلك لانخفاض الإنتاج من حوالي مليون طن عام 2012 إلى حوالي 931 ألف طن عام 2016 مما أثر على الكميات المستهلكة للانسان، بينما تزايدت الكميات المتاحة للاستهلاك من سكر البنجر من حوالي 1.1 مليون طن عام 2012 إلى نحو 1.5 مليون طن عام 2016، ويرجع ذلك لزيادة الإنتاج المحلى خلال الاعوام المذكورة، (ملحق رقم 14)، وبصفة عامة يلاحظ أن الكميات المتبقية لغذاء الإنسان من سكر القصب وسكر البنجر تعادل كمية الغذاء الصافي نظرا لان معامل الاستخراج لكلاهما يساوى 100%.

الكميات المتاحة للاستهلاك من الزيوت النباتية: يوضح الشكل رقم (3-12) أن كميات الغذاء الصافي من الزيوت النباتية قد

تزايدت من حوالي 1.2 مليون طن عام 2012 إلى نحو 1.4 مليون طن عام 2016، وتُعزى هذه الزيادة لزيادة الكميات المستوردة من الزيوت النباتية، لانه على مستوى الانتاج المحلي للمحاصيل الزيتية نجد إنها تناقصت، ويستدل على ذلك من نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية والتى تناقصت من حوالي 40% عام 2012 إلي حوالي 9% عام 2016. (ملحق رقم 15).

شكل رقم (3-12) كمية الغذاء الصافي (بالطن) من الزيوت النباتية خلال الفترة 2012-2016

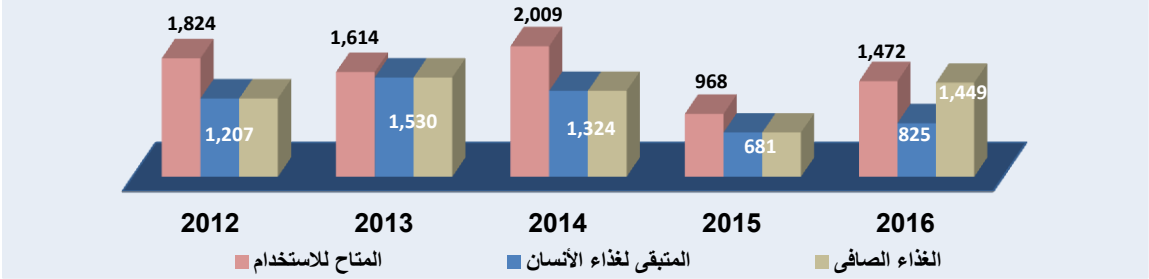

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، لأعداد مختلفة، 2012-2016

الكميات المتاحة للاستهلاك من مجموعة المنتجات الحيوانية: تعد هذه المجموعة التي تمد الإنسان بالبروتينات الحيوانية اللازمة للنمو والتي تشمل كل من اللحوم الحمراء والبيضاء، والأسماك، والألبان ومنتجاتها، والبيض. وتوضح الاشكال البيانية التالية تزايد كميات الغذاء الصافي خلال عام 2016 مقارنةً بعام 2012 لكل من اللحوم الحمراء والبيضاء والاسماك، والألبان ومنتجاتها بحوالي 19.8%، 22.7%، 16.8%، 0.4% على الترتيب، بينما تناقصت للبيض بحوالى 11.5%. (ملحق رقم 16).

شكل رقم (3-13) كمية الغذاء الصافي (بالألف طن) من اللحوم الحمراء خلال الفترة 2012-2016

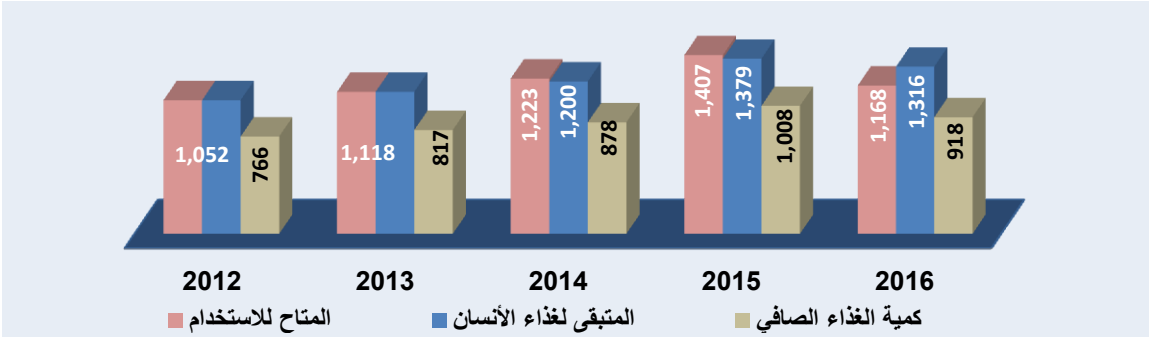

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، لأعداد مختلفة، 2012-2016

شكل رقم (3-14) كمية الغذاء الصافي بالألف طن من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2012-2016

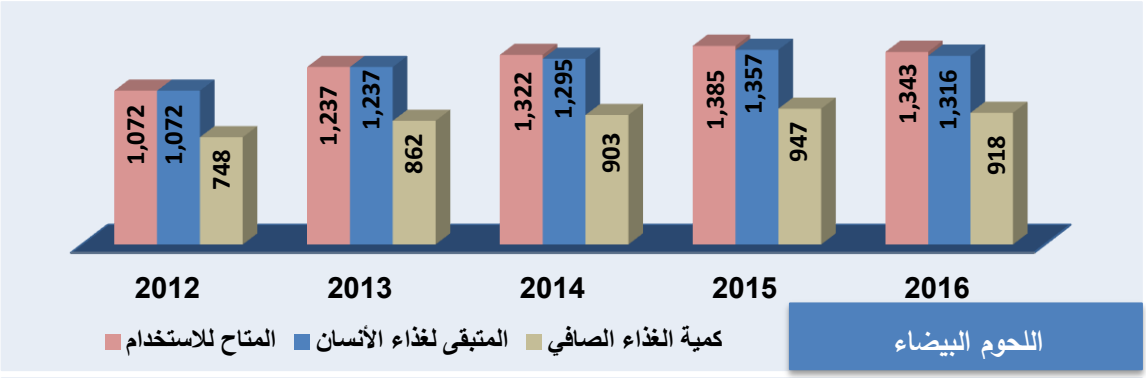

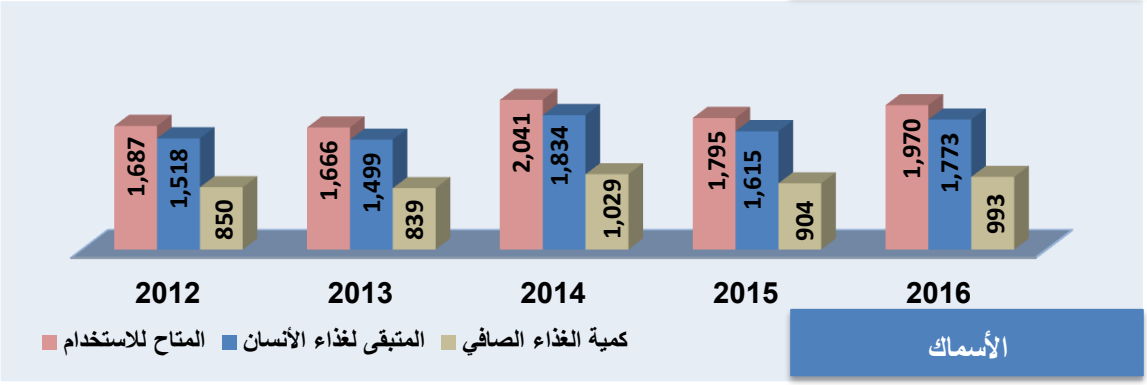

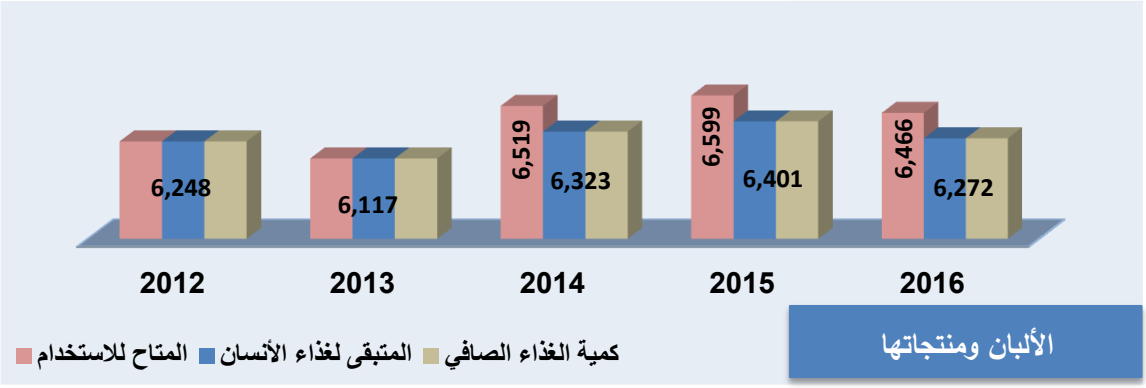

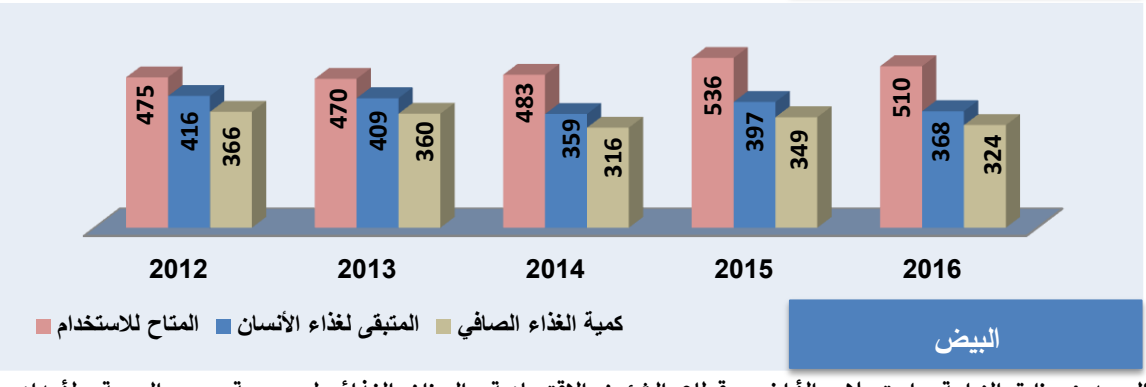

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، لأعداد مختلفة،2012-2016

3-4-3 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية:

يعتبر مقياس متوسط نصيب الفرد من استهلاك السلع الغذائية هو المؤشر الرئيسي للتعرف على مدى التغير في الاستهلاك الفردى من عام لآخر، ومنه يمكن تقدير القيمة الغذائية لهذه الأطعمة ومقارنتها بالإحتياجات الغذائية الصحية لمتوسط استهلاك الفرد في اليوم حسب التوصيات الدولية، وبالتالي يمكن الاستدلال على مدى كفاية الغذاء المتاح للفرد بصفة عامة.

هذا وقد تمت مقارنة متوسط هذه الأنصبة خلال عام 2016 على المستوي المحلي بنظيره العالمي خلال نفس العام، ومقارنته بعام 2012 لبيان التغيرات في متوسط هذه الأنصبة.

متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية: يوضح الشكل رقم (3-15) متوسط نصيب استهلاك الفرد المصري من السلع الغذائية النباتية خلال عام 2016 مقارنةً بنصيبه خلال عام 2012 من ناحية والمتوسط العالمي لعام 2016 من ناحية أخرى، حيث تضاعف متوسط نصيب الفرد المصري من القمح خلال عام 2016 مقارنةً بالمتوسط العالمي خلال نفس العام والبالغ 67.3 كجم، فضلاً عن تزايده من حوالي 121.7 كجم عام 2012 إلى نحو 133 كجم عام 2016. وهناك تناقص واضح في متوسط نصيب الفرد المصري من الأرز والذي بلغ 33.4 كجم، ومن البطاطس والذي بلغ 24 كجم خلال عام 2016 مقارنةً بنصيبه عام 2012، ونصيب الفرد العالمي عام 2016 والمقدر بحوالي 54.2 كجم للأرز، 30 كجم للبطاطس.

شكل رقم (3-15) متوسط نصيب الفرد السنوي (كجم) من استهلاك السلع الغذائية النباتية خلال عام 2016 مقارنةً بنظيره العالمي

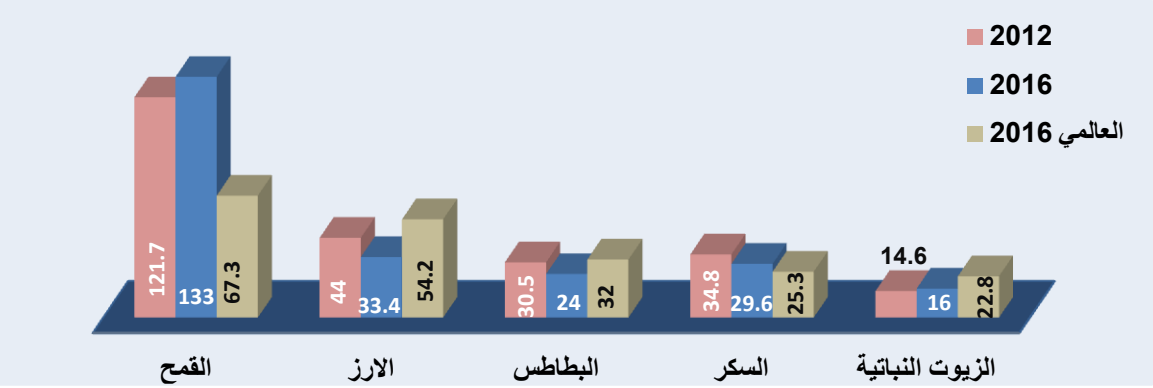

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

وبالنسبة للسكر يلاحظ تزايد متوسط نصيب الفرد المصري منه خلال عام 2016 مقارنةً بالمتوسط العالمي خلال نفس العام، بينما تناقص من حوالي 34.8 كجم عام 2012 إلى نحو 29.6 كجم عام 2016. وبالنسبة للزيوت النباتية هناك تناقص واضح فى متوسط نصيب الفرد المصري مقارنةً بمثيله العالمي خلال عام 2016. وبالنسبة للفول والعدس فقد تزايد متوسط نصيب الفرد خلال عام 2016 مقارنةً بمثيله عام 2012 بحوالي 37.1%، 12.5% علي الترتيب. وتوضح الملاحق (17):(20) تطور متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2016.

متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الحيوانية: يوضح الشكل رقم (3-16) متوسط نصيب استهلاك الفرد المصري من المنتجات الحيوانية خلال عام 2016 مقارنةً بنصيبه خلال عام 2012 من ناحية والمتوسط العالمي لعام 2016 من ناحية أخرى، حيث يلاحظ تناقص متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية بصفة عامة مقارنةً بالمتوسط العالمي، فيمثل متوسط نصيب الفرد المصري من اللحوم الحمراء حوالي 21.5% من المتوسط العالمي، ومن اللحوم البيضاء حوالي 23.4%، والأسماك 53.2%، والألبان ومنتجاتها 62.7%. ملحق رقم (21).

شكل رقم (3-16) متوسط نصيب الفرد السنوي (كجم) من استهلاك السلع الغذائية الحيوانية خلال عام 2016 مقارنةً بنظيره العالمى

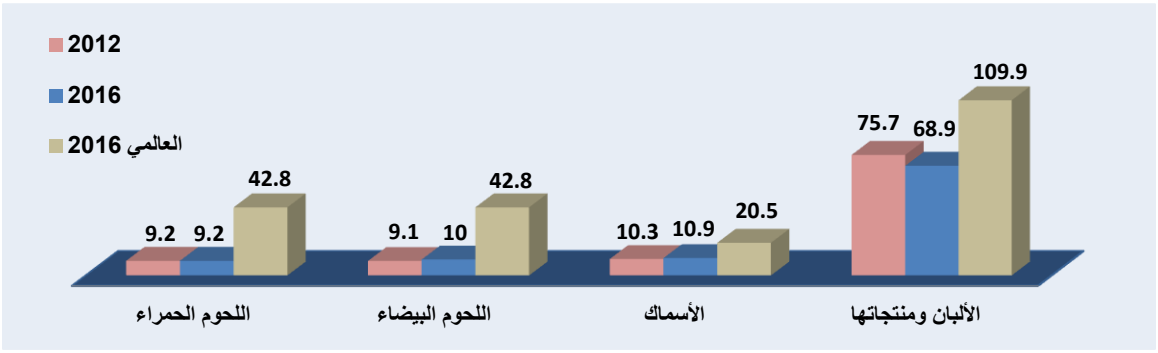

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

ويلاحظ من استعراض متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية والحيوانية، عدم توازن الاستهلاك بين المصادر النباتية والحيوانية، حيث ينحاز الاستهلاك إلى المصادر النباتية، مما يعنى الحصول على العناصر الغذائية فى أدنى صورها وذلك من حيث القيمة البيولوجية. وترجع أسباب زيادة استهلاك السلع نباتية المصدر إلي انخفاض

أسعارها مقارنةً بأسعار المنتجات الحيوانية، وبالتالي تناسب دخل المستهلك، فضلاً عن ارتفاع نصيب الأغذية المدعومة فى الوجبة الغذائية لغالبية السكان. الإ انه ينبغي ملاحظة أن المبالغة فى استهلاك بعض السلع الغذائية خاصة الكربوهيدرات، أدى لإنتشار ظاهرة السمنة، حيث بلغ مؤشر انتشار السمنة في مصر حوالى 30.4% من إجمالي عدد السكان عام 2016.

3-4-4 متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

يحتاج جسم الإنسان لجميع مصادر الغذاء من كربوهيدرات وبروتينات ودهون لإنتاج الطاقة، ولايمكن حذف أى من هذه المكونات وخاصةً الدهون فهى تحتوى على ما يُسمي الأحماض الدهنية الأساسية، ويتبين من دراسة متوسط نصيب الفرد من مكونات الطاقة من مصادرها الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية خلال الفترة 2012-2016، أهم ما يلي:

السعرات الحرارية: بالرغم من تناقص السعرات الحرارية المستمدة من أصل نباتي من حوالى 3,647 كالورى/يوم عام 2012 إلى حوالي 3,327 كالورى/يوم عام 2016، الإ أن منتجات الإنتاج النباتي تشكل حوالي 92.2% من مكونات هذه السعرات في الغذاء للفرد بمصر كمتوسط خلال الفترة 2012-2016 بما يعادل حوالي 3,532 كالورى/يوم من إجمالي 3,832 كالورى/يوم، وشكلت منتجات الإنتاج الحيواني والسمكي حوالي 7.1%، 0.7% كمتوسط من مكونات السعرات الحرارية لنفس الفترة المشار إليها، شكل رقم (3-17).

شكل رقم (3-17) متوسط نصيب الفرد السنوي من السعرات الحرارية/ يوم خلال الفترة 2012-2016

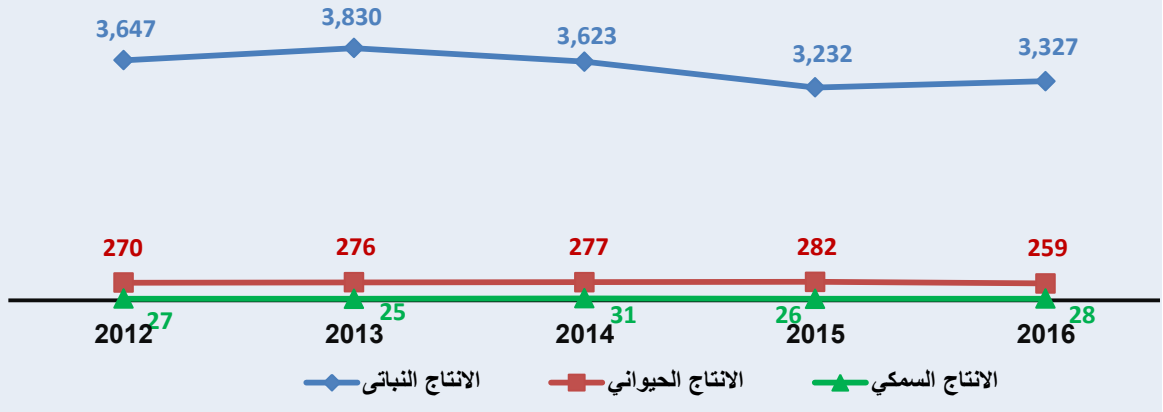

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

ويوضح الجدول رقم (3-11) متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية من مصادرها الغذائية خلال الفترة 2012-2016، والذي يتبين منه أن 75% من مكونات السعرات الحرارية مصدرها الحبوب، و15% مصدرها البقوليات والمحاصيل السكرية والزيوت النباتية، و10% مصدرها المنتجات الحيوانية والسمكية وذلك كمتوسط للفترة 2012-2016 (تم الاعتماد على المتوسط خلال هذه الفترة لعدم وجود اختلافات كبيرة في أنصبة المستهلك).

جدول رقم(3-11)
متوسط نصيب الفرد (الكالوري/ يوم) من مصادرها الغذائية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
مجموعة الحبوب	2,285	2,405	2,286	2,102	2,061
مجموعة البقوليات	46	63	47	45	58
المحاصيل السكرية	76	72	61	59	56
الزيوت النباتية	360	446	376	187	394
اللحوم الحمراء	43	46	46	51	42
اللحوم البيضاء	41	47	48	48	45
الألبان ومنتجاتها	162	155	159	151	145
الأسماك	27	25	31	26	28
البيض	18	18	15	16	15

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

البروتينات: تناقصت كمية البروتين من أصل نباتي من حوالي 79.9 جم/يوم عام 2012 إلى حوالي 74.8جم/يوم عام 2016، مقابل زيادة في البروتين من أصل حيواني من حوالي 19.4 جم/يوم عام 2012 إلى حوالي 19.8 جم/يوم عام 2016، كما تزايدت الكميات التي يحصل عليها الفرد من البروتين الحيواني من منتجات الأسماك من حوالي 5.4 جم/يوم عام 2012 إلى حوالي 5.7 جم/يوم عام 2016. وبصفة عامة تشكل نسبة البروتينات من أصل نباتي حوالي 75.1% من مكونات البروتينات التي يحصل عليها الفرد في اليوم كمتوسط خلال الفترة المشار إليها، وحوالي 24.9% من أصل حيواني (19.6% من الإنتاج الحيواني،5.3% من الإنتاج السمكي).

شكل رقم (3-18) متوسط نصيب الفرد السنوي من مكونات البروتينات خلال الفترة 2012-2016

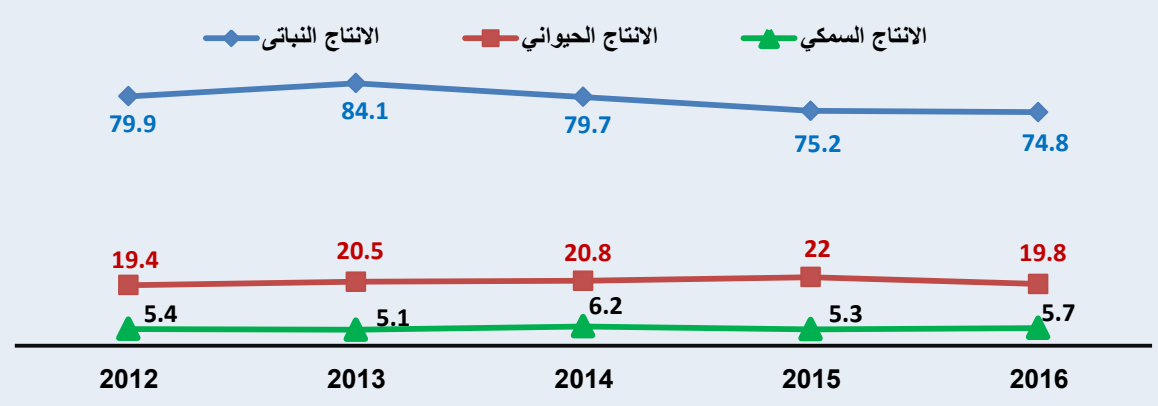

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

ويوضح الجدول رقم (3-12) متوسط نصيب الفرد المصري من البروتين من مصادره الغذائية، والذي يتبين منه أن 69% من مكونات البروتين مصدرها الحبوب، و4% مصدرها البقوليات، و27% مصدرها المنتجات الحيوانية والسمكية، وذلك كمتوسط للفترة 2012-2016 (تم الاعتماد على المتوسط خلال هذه الفترة لعدم وجود اختلافات كبيرة في أنصبة المستهلك).

جدول رقم(3-12)
متوسط نصيب الفرد (جم/بروتين/ يوم) من مصادره الغذائية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
مجموعة الحبوب	63.1	67.1	63.8	60.1	59.7
مجموعة البقوليات	3.4	4.5	3.4	3.3	4.2
المحاصيل السكرية	-	-	-	-	-
الزيوت النباتية	-	-	-	-	-
اللحوم الحمراء	4.7	5.0	5.3	5.8	4.7
اللحوم البيضاء	4.7	5.4	5.6	5.6	5.3
الألبان ومنتجاتها	7.6	7.2	7.4	7.1	6.9
الأسماك	5.4	5.1	6.2	5.3	5.7
البيض	1.5	1.5	1.2	1.3	1.2

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

الدهون: تزايدت كمية الدهون التي يحصل عليها الفرد من أصل نباتي من حوالي 57.7 جم/يوم عام 2012 إلى حوالي 59 جم/يوم عام 2016، مقابل تناقص في الدهون المتحصل عليها من أصل حيواني كما يوضح الشكل رقم (3-19)، وتشكل الدهون من أصل نباتي حوالي 74.6% من جملة الدهون التي يحصل عليها الفرد مقابل 25.4% من أصل حيواني خلال الفترة المذكورة.

شكل رقم (3-19) متوسط نصيب الفرد السنوي من مكونات الدهون خلال الفترة 2012-2016

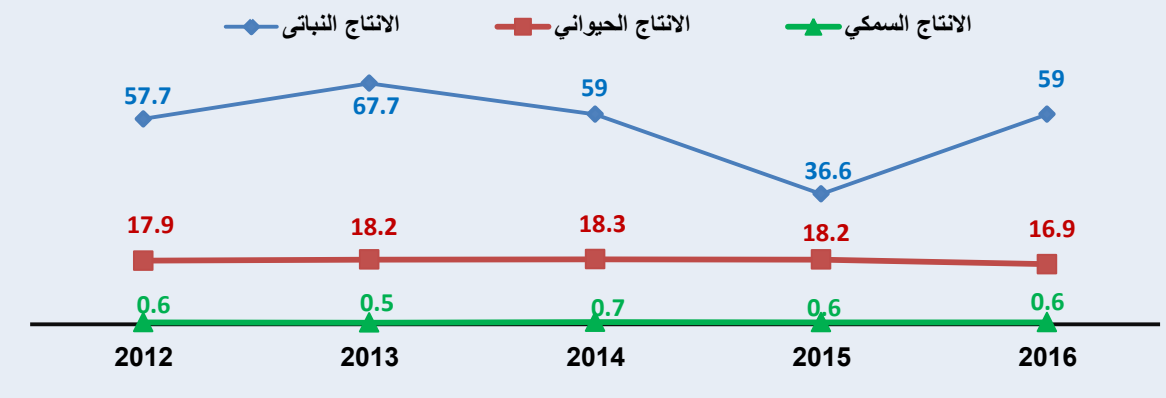

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

ويوضح الجدول رقم (3-13) متوسط نصيب الفرد من الدهون من مصادرها الغذائية خلال الفترة 2012-2016، والذي يتبين منه أن 57.1% من مكونات الدهون مصدرها الزيوت النباتية، و15.4% مصدرها الحبوب والبقوليات، و15.3% مصدرها الألبان ومنتجاتها، و12.2% مصدرها اللحوم بأنواعها والأسماك والبيض، وذلك كمتوسط للفترة 2012-2016 (تم الاعتماد على المتوسط خلال هذه الفترة لعدم وجود اختلافات كبيرة في أنصبة المستهلك). مما سبق يتضح أن منتجات الإنتاج النباتي تشكل العنصر الغذائي الرئيسي للحصول على السعرات الحرارية والبروتينات والدهون، وهو نمط غذائي غير صحي يترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية.

جدول رقم(3-13)
متوسط نصيب الفرد (جم/دهن/ يوم) من مصادره الغذائية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
مجموعة الحبوب	10.5	10.9	10.1	9.4	8.7
مجموعة البقوليات	0.1	0.2	0.2	0.1	0.2
المحاصيل السكرية	-	-	-	-	-
الزيوت النباتية	40.0	49.5	41.6	20.8	43.7
اللحوم الحمراء	2.6	2.8	2.8	3.1	2.6
اللحوم البيضاء	3.1	3.5	3.5	3.5	3.4
الألبان ومنتجاتها	10.6	10.2	10.5	9.7	9.3
الأسماك	0.6	0.5	0.7	0.6	0.6
البيض	1.3	1.3	1.1	1.2	1.1

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة،2012-2016

3-5 فجوة الاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون

يوفر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية كميات مقدرة من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، وبمقارنة هذه الكميات بنظيرتها العالمية يمكن تحديد الفجوة الاستهلاكية منها وكذلك نسب الاكتفاء الذاتي.

وبمقارنة متوسط نصيب الفرد المصري من السعرات الحرارية والبروتين والدهون خلال عام 2016 مقارنة بنظيره العالمي، يتبين أن متوسط نصيب الفرد المصري والبالغ 3,614 كالورى يزيد عن نظيره العالمي والبالغ 2,870 كالورى خلال نفس العام، كما تزايد متوسط استهلاكه من البروتين والمقدر بحوالي 100.3 جم/ اليوم عن نظيره العالمي، والمقدر بحوالي 80.5 جم/ اليوم.

من ناحية أخرى تناقص متوسط استهلاكه من الدهون عن المتوسط العالمي والمقدر بحوالي 82.6 جم/ اليوم بينما بلغ نظيره المصري 76.5 جم/ اليوم.

ولتقدير كمية الفجوة الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على مستوى مصر، تم تقدير الاحتياجات الكلية بناء على متوسط نصيب الفرد عالمياً، ومقارنته بالمتاح الفعلي من هذه السعرات والبروتين والدهون.

جدول رقم (3-14)
الفجوة الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون خلال عام 2016 مقارنةً بأعوام 2012،2015

البيان		2012	2015	2016
الإحتياجات الكلية من مصادر الطاقة	السعرات الحرارية (مليون كيلو كالورى)	236.9	255.3	261.2
	البروتينات (مليون طن)	6.6	7.2	7.3
	الدهون (مليون طن)	6.8	7.3	7.5
المتاح الفعلى	السعرات الحرارية (مليون كيلو كالورى)	325.6	314.9	328.9
	البروتينات (مليون طن)	8.6	9.1	9.1
	الدهون (مليون طن)	6.3	4.9	6.9
الفجوة الاستهلاكية	السعرات الحرارية (مليون كيلو كالورى)	88.7	59.6	67.7
	البروتينات (مليون طن)	2	1.9	1.8
	الدهون (مليون طن)	0.5-	2.4-	0.6-
نسبة الاكتفاء الذاتي	السعرات الحرارية (مليون كيلو كالورى)	137.4	123.3	125.9
	البروتينات (مليون طن)	130.3	126.4	124.7
	الدهون (مليون طن)	92.6	67.1	92.0

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

تبين وجود وفرة في السعرات الحرارية قدرت بحوالي 67.7 مليون كيلو كالورى خلال عام 2016، وحوالي 59.6 مليون كيلو كالورى عام 2015، وحوالي 88.7 مليون كيلو كلورى

عام 2012، وبالتالي نسب الاكتفاء الذاتي من هذه السعرات تجاوزت 100% كما يتبين من جدول (3-14).

كما يلاحظ أن مكونات السعرات الحرارية والبروتينات تعتمد بشكل جوهرى على المنتجات النياتية تليه المنتجات الحيوانية ثم السمكية وذلك نمط غذائي غير صحي، وعلى مستوى كميات الدهون وجد أن المتاح الفعلي منه والمتوفر من مجموعات السلع النباتية والحيوانية والسمكية لا يكفي احتياجات الفرد.

3-6 الوضع الراهن (عام 2016) للأمن الغذائي في مصر

يعرض هذا الجزء ملخص لأهم المؤشرات التى تعكس أوضاع الأمن الغذائي في مصر خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015 والتي توضحها الجداول التالية:

جدول رقم(3-15)

التغير في أوضاع الأمن الغذائي في مصر خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015

المؤشر		عام 2015	عام 2016	مقدار التغير
المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي		55.7	57.8	2.1
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء		43.4	46.1	2.7
الإتاحة (التوفر)		64.9	67.1	2.2
جودة وسلامة الغذاء		61.5	61.5	0
معايير التغذية	المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية (0-1)	1.0	1.0	0
	خطة أو استراتيجية وطنية للتغذية (0-1)	1.0	1.0	0
	مراقبة ومتابعة التغذية (0-1)	1.0	1.0	0
سلامة الأغذية	وجود هيئة لضمان سلامة وصحة الغذاء(0-1)	1.0	1.0	0
	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب	%99.2	%99.4	%0.2
	وجود قطاع بقالة رسمي(0-2)	2.0	2.0	0
انتشار نقص التغذية		5.0%	%5.0	0
% للأطفال الذين يعانون من التقزم		30.7%	%22.3	%8.4-
% للأطفال ناقصي الوزن		6.8%	%7.0	%0.2
شدة الحرمان من الطعام(كالورى/فرد/يوم)		12.0	12.0	0
انتشار السمنة		%30.4	%30.4	0
قيم مؤشر الجوع في مصر		13.5	13.7	0.2

المصدر: جداول التقرير

جدول رقم(3-16)

نسب الأكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في مصر خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015

المؤشر		عام 2015	عام 2016	مقدار التغير
مجموعات ذات معدلات إكتفاء ذاتي منخفضة	العدس	%0.02	%0.02	0
	الزيوت النباتية	%45.2	%9	%36.2-
	الفول البلدى	%30.1	%20.1	%10-
	القمح	%52.2	%48.2	%4-
	الذرة الشامية	%54.2	%56.1	%1.9
	اللحوم الحمراء	%56.4	%67.7	%11.3
مجموعات ذات معدلات إكتفاء ذاتي متوسطة	الألبان ومنتجاتها	%79.5	%78.7	%0.8-
	السكر الخام	%79.3	%80.8	%1.5
	الأسماك	%84.6	%86.6	%2
مجموعات ذات معدلات إكتفاء ذاتي مرتفعة	اللحوم البيضاء	%93.4	%93.7	%0.3
	البيض	%100.0	%99.8	%0.2-
	الأرز	%103.9	%99.6	%4.3-
	البطاطس	%111.1	%108.8	%2.3-

تم تقسيم مجموعات الإكتفاء الذاتي بمعرفة الباحث

جدول رقم(3-17)

متوسط نصيب الفرد من مكونات الطاقة خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015

المؤشر	عام 2015			عام 2016			مقدار التغير		
	كالورى/يوم	جم بروتين/يوم	جم دهن/يوم	كالورى/يوم	جم بروتين/يوم	جم دهن/يوم	كالورى/يوم	جم بروتين/يوم	جم دهن/يوم
مجموعة الحبوب	2,102	60.1	9.4	2,061	59.7	8.7	41-	0.4-	0.7-
مجموعة البقوليات	45	3.3	0.1	58	4.2	0.2	13	0.9	0.1
المحاصيل السكرية	59	-	-	56	-	-	3-		
الزيوت النباتية	187	-	20.8	394	-	43.7	207		22.9
اللحوم الحمراء	51	5.8	3.1	42	4.7	2.6	9-	1.1-	0.5-
اللحوم البيضاء	48	5.6	3.5	45	5.3	3.4	3-	0.3-	0.1-
الألبان ومنتجاتها	151	7.1	9.7	145	6.9	9.3	6-	0.2-	0.4-
الأسماك	26	5.3	0.6	28	5.7	0.6	2	0.4	0
البيض	16	1.3	1.2	15	1.2	1.1	1-	0.1-	0.1-

المصدر: جداول التقرير

الفصل الرابع: آفاق المستقبل
دور المنظمات الدولية في تعزيز الأمن الغذائي في الدول النامية

الفصل الرابع: آفاق المستقبل
دور المنظمات الدولية في تعزيز الأمن الغذائي في الدول النامية

تمهيد:

إيماناً بمبدأ الحق في الغذاء للجميع والمدعوم بالإستراتيجيات والبرامج الهادفة لتوفير الغذاء للجميع، من خلال سياسات شاملة، تعمل المنظمات الدولية على تهيئة البيئة المناسبة لتمكن كل فرد من الحصول على الغذاء بصورة دائمة وتصون الأمن الغذائي في المستقبل.

وتعتبر منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، من أهم المنظمات الدولية المتخصصة على مستوى العالم في النهوض بمستويات التغذية، وتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف، وتحقيق الأمن الغذائي للجميع، وهو الغاية التي تسعى لتحقيقها هذه المنظمات. ويستعرض هذا الفصل من التقرير جهود هذه المنظمات في تعزيز الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي.

1-4 منظمة الأغذية والزراعة

1-1-4 نبذة عن منظمة الأغذية والزراعة:

منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع فى العالم، وتقوم بخدمة الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من خلال عقد منتديات للتفاوض حول الإتفاقيات ومناقشات السياسات.

تحت شعار "الخبز للجميع" تم تأسيس منظمة الأغذية والزراعة فى السادس عشر من أكتوبر عام 1945 فى مدينة كويبيك، كندا، وفى عام 1951 تم نقل المقر الرئيسى للمنظمة من واشنطن بالولايات المتحدة إلى روما، إيطاليا. وتستهدف المنظمة تحقيق الأمن الغذائي للجميع والتأكد من أن البشر يحصلون بانتظام على ما يكفي من الغذاء عالي الجودة ليتمتعون بحياة نشطة وصحية، وتعمل المنظمة في أكثر من 130 دولة على مستوى العالم مع أكثر من 194 دولة عضواً.

الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة [22]

- المساعدة فى القضاء على الجوع، وانعدام الأمن الغذائى وسوء التغذية، حيث تساهم المنظمة فى القضاء على الجوع من خلال تيسير وضع سياسات ووجود التزامات سياسية لدعم الأمن الغذائى.
- جعل الزراعة ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة، من خلال تعزيز السياسات والممارسات القائمة على الأدلة لدعم القطاعات الزراعية العالية الإنتاجية، مع

22-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الخطة المتوسطة وبرنامج العمل والميزانية للفترة من 2018-2021

ضمان عدم تأثر قاعدة الموارد الطبيعية بهذه العملية.

- الحد من الفقر فى الريف، بمساعدة الفقراء في المناطق الريفية للوصول إلى الموارد والخدمات التي يحتاجون إليها، بما فى ذلك فرص العمل فى الريف والحماية الاجتماعية، لكى يشقوا طريقهم للخروج من الفقر.
- المساعدة فى دعم وتطوير نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة، لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة للحد من الجوع والفقر فى الريف.
- المساعدة على مواجهة الكوارث، حيث تساند المنظمة البلدان في الاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتقليل المخاطر التي تتعرض لها، وتعزيز قدرة نظمها الغذائية والنظم الزراعية على مواجهة الكوارث.

وتعمل الفاو من خلال خطط عمل على مستوى المنظمة ككل، وهى خطط متوسطة الأجل تمتد لأربع سنوات، وتحدد الأهداف الاستراتيجية والمخرجات المنشودة بالنسبة إلى الأعضاء والمجتمع الدولى بدعم من المنظمة، وذلك للتصدي لمسائل ومشاكل يتم تحديدها بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية لتحقيق نتائج ملموسة من خلال العمل مع البلدان على وضع اتفاقيات ومدونات سلوك ومعايير تقنية لتطبيقها. جمع البيانات والمعلومات الزراعية وتحليلها ورصدها للاستناد إليها في القرارات المتعلقة بالسياسات. وتمكين الحوار بشأن السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. والعمل ضمن شراكات مع مجموعة واسعة من المؤسسات، بما فيها المنظمات الدولية والإقليمية والجامعات والحكومات والقطاع المدنى والقطاع الخاص. وبناء قدرات البلدان من أجل تحقيق أهدافها على صعيد التنمية الزراعية.

أنشطة المنظمة: تتولى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قيادة الجهود الدولية الرامية إلى دحر الجوع، فى نطاق ما تقدمه من خدمات للبلدان المتقدمة والنامية، وفضلاً عن كونها مصدراً للمعارف والمعلومات، تقدم المنظمة المساعدة للبلدان النامية وبلدان مرحلة التحول لتحديث وتطوير الممارسات الخاصة بقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وقد أولت المنظمة اهتماماً خاصاً للمناطق الريفية النامية، والتي تضم حوالي 70% من الفقراء والجياع فى العالم وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية هى:

(1) إتاحة المعلومات: تعمل المنظمة كشبكة للمعارف حيث تستعين بخبرة موظفيها من المختصين في ميادين الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والتغذية وكذلك علوم الاجتماع والاقتصاد والإحصاء،

وغيرهم من المهنيين، في جمع وتحليل البيانات ونشرها لخدمة التنمية. ويصل عدد زوار موقع المنظمة على الإنترنت إلى نحو مليون زائر شهرياً لتصفح الوثائق التقنية، والإطلاع على أوجه تعاون المنظمة مع المزارعين، كما تُصدر المنظمة مئات البيانات الصحفية والتقارير والكتب، وتوزع باقة من المجلات، وتنتج العديد من الأقراص المضغوطة، وتستضيف العشرات من المنتديات الإلكترونية.

(2) اقتسام الخبرات فى مجال السياسات: تضع المنظمة خبرتها الطويلة تحت تصرف الأعضاء لرسم السياسات الزراعية، ودعم التخطيط وإعداد التشريعات الفعالة، وإرساء الاستراتيجيات القطرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الجوع.

(3) توفير الملتقى للبلدان: يشهد المقر الرئيسى للمنظمة ومكاتبها الميدانية يومياً لقاء العشرات من واضعى السياسات والخبراء من مختلف أرجاء العالم لصياغة الإتفاقيات المتصلة بالقضايا الرئيسية للأغذية والزراعة، وبوصفها منتدى محايداً، تهيىء المنظمة فرصة التقاء البلدان الغنية والفقيرة معاً للتوصل إلى تفاهم مشترك.

(4) نقل المعارف إلى الميدان: تحشد المنظمة وتدير ملايين الدولارات من البلدان الصناعية والمصارف الإنمائية والمصادر الأخرى، لضمان نجاح المشروعات في بلوغ أهدافها، وتوفر المنظمة المعرفة التقنية اللازمة، كما توفر في حالات قليلة مقادير محدودة من التمويل، وفي أوقات الأزمات تعمل جنباً إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمى والوكالات الإنسانية الأخرى، لحماية سبل المعيشة في الريف ومساعدة الناس في إعادة بناء حياتهم.

متابعة وتقييم استراتيجيات المنظمة:

تتم مراجعة وتقييم الاستراتيجيات المعمول بها في اجتماعات لجنة البرامج، وتلقى المقترحات بهذا الشأن، وتدرج في وثيقة يقوم باستعراضها مكتب تقييم الاستراتيجيات والسياسات المقترحة، وبناء عليه يتم تبنى الاستراتيجية اللاحقة ووضع السياسات المستقبلية للأعوام التالية، ومن الاستراتيجيات التي أوصى بها مكتب التقييم الاستراتيجيات والسياسات التالية:

- استراتيجيات المنظمة الخاصة بسلامة الغذاء في تحقيق الهدف (4) الخاص بتمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة للعام 2017.
- استراتيجيات المنظمة الخاصة تحقيق الهدف (1) المهتم بالمساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائى، وسوء التغذية.

- استراتيجيات الشراكات مع منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص ضمن تقييم واحد يعرض فى سنة 2020.

2-1-4 برنامج الغذاء العالمي:

يعد البرنامج أكبر منظمة إنسانية تتصدى لتحديات الجوع والتغذية العالميين مع التركيز على أشد الناس احتياجاً، وأيضا على نحو يشمل الجميع فى كافة أنحاء العالم.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي وفقاً لخطة استراتيجية، مدعومة بالإطار المالي ووفقاً للخطط القطرية مع شراكة من منظمات المجتمع المدنى، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة.

إنجازات البرنامج عام 2016: اتساقاً مع الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع باعتباره مسعى جماعياً للمجتمع الدولى، والتزاماً فردياً لجميع الحكومات الوطنية حتى عام 2030. فإن البرنامج بالتعاون مع الشركاء فى الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وبالإعتماد على موارد البرامج الإقليمية أو تعبئة الموارد العالمية استطاع تحقيق ما يلي:

ضمان حصول الفئات الأشد احتياجاً على ما يكفيهم من الغذاء الآمن والمغذّى، ووفقاً لذلك حصل 16.4 مليون طفل على وجبات مدرسية أو وجبات منزلية. وحوالي 47 مليون فرد تناولوا أغذية عالية الجودة وأكثر تنوعاً بفضل البرنامج خلال عام 2016.

وضع نهاية لسوء التغذية وتوقف التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة، وفر البرنامج الوقاية أو العلاج من سوء التغذية لحوالي 9 مليون من الأطفال دون سن الخامسة. وحصل حوالي 9 مليون من النساء الحوامل والمرضعات على أغذية مغذية مخصصة من البرنامج.

مضاعفة إنتاجية ودخول صغار المنتجين، تم ربط 1.5 مليون من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق بفضل البرنامج.

وربط البرنامج المزارعين المحليين بالمدارس التى تقدم وجبات مدرسية في 45 دولة يعمل بها البرنامج.

ضمان وجود نظم إنتاج غذائى مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة، قدرت الوفورات المحتملة من برنامج القضاء على خسائر ما بعد الحصاد فى البرنامج من خلال الصوامع منخفضة التكلفة والتدريب بحوالي 4 مليارات دولار. وحصل 10 مليون فرد على مساعدات لبناء أو اصلاح طرق وجسور أو المدارس والوجبات المدرسية.

مساهمات البرنامج على مستوى الدول الأشد احتياجاً

جدول رقم (4-1)

مساهمات برنامج الغذاء العالمي بالدول العربية والافريقية عام 2016

سوريا	
حجم الموارد التي تمت تعبئتها لعملية الإغاثة الطارئة للبرنامج فى سوريا خلال عام 2016	949.7 مليون دولار
النسبة المئوية من موارد البرنامج التى تم تعبئتها لسوريا	%16.4
اليمن	
حجم الموارد التي تمت تعبئتها لعملية الإغاثة الطارئة للبرنامج فى اليمن عام 2016	372.3 مليون دولار
النسبة المئوية من موارد البرنامج التي تم تعبئتها لليمن	%6.4
العراق	
حجم الموارد التي تمت تعبئتها لعملية الإغاثة الطارئة للبرنامج فى العراق عام 2016	204.5 مليون دولار
النسبة المئوية من موارد البرنامج التي تم تعبئتها للعراق	%3.5
نيجيريا	
حجم الموارد التي تمت تعبئتها لعملية الإغاثة الطارئة للبرنامج فى نيجيريا عام 2016	219.7 مليون دولار
النسبة المئوية من موارد البرنامج التي تم تعبئتها لنيجيريا	%3.8
جنوب السودان	
حجم الموارد التي تمت تعبئتها لعملية الإغاثة الطارئة للبرنامج فى جنوب السودان عام 2016	613.7 مليون دولار
النسبة المئوية من موارد البرنامج التي تم تعبئتها لجنوب السودان	%10.6
الجنوب الأفريقى	
حجم الموارد التي تمت تعبئتها لعملية الإغاثة الطارئة للبرنامج فى الجنوب الأفريقى عام 2016	568.5 مليون دولار
النسبة المئوية من موارد البرنامج التي تم تعبئتها للجنوب الأفريقى	%9.8

المصدر: مستخلص من برنامج الغذاء العالمي.

وتأخذ مساعدات البرنامج صورة نقدية لإتاحة مزيد من الخيارات وإمكانية الحصول على طعام أكثر تنوعاً، كما أنه ينشط التجارة والخدمات المحلية. كما قد تمتد إلى حوافز للمجتمعات المحلية لبناء أو إصلاح الأصول طويلة الأمد مثل، المدارس والطرق والجسور وغيرها من البنية التحتية الحيوية، وفى هذا السياق تم العمل على حماية وتحسين 271 ألف هكتار من الأراضى عام 2016. كما يقوم البرنامج بدعم الحكومات لتمكينها مع مرور الوقت من تلبية احتياجات مواطنيها من الغذاء والتغذية بنفسها وكذلك بناء القدرات والمهارات والقدرات التقنية وتسخير التكنولوجيا لدعم الحصول على الغذاء على أوسع نطاق ممكن، ففى منتصف عام 2016 افتتح البرنامج حاضنة المشروعات المبتكرة

فى ميونخ بألمانيا، وذلك بهدف إيـجاد حـلول لمـكافحة الجوع وتوسيع نطاقها، مما أدى إلى العمل على الزراعة المائية (بدون تربة) فى صحارى الجزائر والأردن وبيرو.

وفى بدايات عام 2017 انضم البرنامج إلى مجتمع التكنولوجيا في وادى السيكلون بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للحصول على طرق متعددة للقضاء على الجوع.

الإطار رقم (4)

برنامج الغذاء العالمي

وتحديات البقاء بسوريا والإنهيار الاقتصادي باليمن والعراق

دخلت **سوريا** عامها السادس من النزاع عام 2016. مع تأرجح المبادرات الدبلوماسية. وفى الوقت نفسه، أجبر نصف السوريين على الخروج من منازلهم أو بلدهم. ودُمرت سبل العيش والأسواق وارتفعت أسعار السلع الغذائية خاصة بمدنية دير الزور، وقد اضطر السكان هناك لبيع ممتلكاتهم من الأثاث والذهب لشراء السلع الغذائية، تقهقرت التنمية بسوريا عقوداً إلى الوراء، فعدد السوريين الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية يفوق عدد الذين لا يحتاجونها.

واليمن أدى إندلاع النزاع لأثار مدمرة لأقل الاقتصادات نمواً فى العالم العربى، وتراجعت دخول السكان بل انعدمت تماماً وتفاقمت الأزمة الاقتصادية، وانهارت حالة التغذية بسبب انهيار نظم الرعاية الصحية والبنية التحتية، وتفشي الأمراض وفي مقدمتها الكوليرا وغيرها من الأوبئة، وحتى مارس 2017 قُدر عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي بحوالي 17 مليون شخص بما يعادل 60% من جملة السكان، وتشهد 4 محافظات من أصل 22 محافظة مستوًي حاداً من نقص التغذية ويعانى الكثيرون من عوز شديد، وأصبح توفر الوجبة التالية ضرباً من الحظ، وكان الأثر على الأطفال والنساء مدمراً بشكل خاص.

ويعاني **العراق** من عدم استقرار ونزاعات مسلحة في أجزاء كبيرة من أرضه منذ أمد بعيد، وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2016، مما أثر على مستويات التغذية والمعيشة والبنية التحتية، وأصبح النزوح الداخلي والحياة في الملاجئ الجماعية نمطاً من أنماط الحياة.

وشكلت هذه الأوضاع المتدنية فى مستويات الغذاء بهذه الدول تحديداً، ومزيداً من الضغط المالي على عمليات برنامج الغذاء العالمي الذي يقوم بالفعل بإطعام مئات الآلاف من الأفراد، فقد استخدم البرنامج بغية إبقاء السوريين على قيد الحياة، داخل حدود البلاد وخارجها، شتى الوسائل المتاحة له من بطاقات الخصم المصرفية للاجئين فى تركيا، عمليات الإسقاط الجوى فى مدينة دير الزور المحاصرة. كما عمل البرنامج جاهداً طوال عام 2016 للوصول إلى الملايين من اليمنيين الذين هم فى حاجة ماسة، وهو يدعو إلى السلام وتوفير الوصول الآمن للمساعدات. كما وفر الأغذية المنقذة للأرواح في العراق خاصةً مع بدء استعادة الموصل، وفور وصول الأسر النازحة بسبب القتال إلى مناطق آمنة.

الإطار رقم (5)

برنامج الغذاء العالمي والتوترات السياسية والطائفية وموجات النينيو

على الرغم من أن عام 2016 شهد طرد بوكو حرام من أجزاء عديدة من شمال شرق نيجيريا، فإن التمرد لا يزال يشكل تهديداً وجودياً. ففي نفس العام كان ما يقرب من مليونى نازح، وهم غالباً من الناجين من العنف الشديد، لا يزالون غير قادرين على العودة إلى منازلهم، وكافح الكثيرون لإطعام أنفسهم. وظل عدد منهم في المناطق شديد الخطورة وانقطعت السبل ببعض المناطق تماماً، ومن المرجح أن تكون قد شهدت مجاعة أو شبه مجاعة.

واستخدم البرنامج مزيجاً من الأغذية العينية، والمدفوعات النقدية لمساعدة النيجيريين الذين يعانون من الجوع حيثما أمكن، ووضع آلية استجابة سريعة براً وجواً للقيام بغارات سريعة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير المستقرة.

بينما عانى جنوب السودان المصنف بوصفه أكثر دولة هشاشة فى العالم من نزاع مدنى على مدى أربع سنوات من سنوات استقلاله الست، فقد أججت التوترات السياسية والطائفية العنف المتواصل، وقد أدى القتال إلى مقتل الكثيرين أو اقتلاعهم من ديارهم، والقضاء على المحاصيل، وتدمير الأسواق، وخلق حالة المجاعة.

وتحمل موظفو البرنامج خلال عام 2016 بشجاعة انعدام الأمن الشديد لمساعدة مواطني جنوب السودان الذين يواجهون صعوبات شديدة وقاموا بإيصال المساعدات عن طريق الخدمة الجوية الإنسانية التي تديرها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوى للمساعدة الإنسانية.

أدت موجة عنيفة من موجات النينيو خلال عام 2016 إلى جفاف أصاب جزءاً كبيراً من الجنوب الافريقي بالشلل، وتعرض الملايين من البشر للجوع في ليسوتو ومدغشقر وملاوي وموازمبيق وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي.

ومن خلال العمل المتضافر، ورغم شح التمويل، قام البرنامج وشركاؤه بالقضاء علي المجاعة في الإقليم، وفي جنوب مدغشقر، اقتصر الغذاء علي فاكهة الصبار للبقاء علي قيد الحياة لعدد كبير من البشر، وفي ملاوى التي كانت الأكثر تضرراً، أطلق البرنامج أكبر عملية إنسانية في البلد حتى الآن.

ويوضح جدول رقم (4–2) المساعدات المقدمة إلى حوالي 82.2 مليون شخص، بمساعدة المساهمات من الشركاء والتى بلغت 8.5 مليار دولار خلال عام 2016.

جدول رقم:(4-2)
المساهمات المقدمة من برنامج الغذاء العالمي خلال عام 2016 (ألف دولار)

الدولة	قيمة المساهمات	الدولة	قيمة المساهمات	الدولة	قيمة المساهمات	الدولة	قيمة المساهمات
الولايات المتحدة الامريكية	2,030 ,560	إيطاليا	23, 049	كمبوديا	1 ,227	كوريا الشمالية	133
المفوضية الأوروبية	894 ,673	إيرلندا	22, 384	هايتي	1, 311	تشيك	121
ألمانيا	884 ,566	الصين	20, 059	بولندا	1 ,197	سلوفينيا	118
المملكة المتحدة	355, 982	لكسمبرغ	9 ,151	أوغندا	1, 083	رومانيا	113
اليابان	207 ,127	الكويت	9 ,000	مصرف التنمية الأفريقي	1, 000	بلغاريا	111
كندا	211 ,005	ليسوتو	8 ,803	ماليزيا	1 ,000	تايلند	107
ملاوى	112 ,103	النمسا	6 ,584	سرى لانكا	785	أرمينيا	100
الأمم المتحدة (**)	129 ,118	البنك الدولي	6 ,365	زامبيا	681	أوفيد (*)	100
الأمم المتحدة (***)	122 ,092	الإمارات	6 ,097	كولومبيا	765	أندورا	61
السويد	121 ,719	إسبانيا	5 ,298	أيسلندا	656	ليتوانيا	45
أستراليا	83 ,291	نيوزيلندا	4 ,008	بيرو	656	أذربيجان	18
جهات مانحة خاصة	73 ,362	بنغلاديش	3 ,745	البرازيل	600	إسرائيل	20
النرويج	68 ,574	زمبابوى	3 ,195	نيبال	593	تشيلي	20
سويسرا	67 ,341	سيراليون	3 ,138	كينيا	581	الجزائر	10
هولندا	66, 840	مدغشقر	2, 993	قطر	533	هنغاريا	10
باكستان	55 ,614	النيجر	2 ,286	إندونيسيا	516	البرتغال	10
الدانمرك	46, 412	ليبريا	2 ,232	سوازيلندا	514	كازاخستان	10
جمهورية كوريا	39 ,398	الهند	2 ,006	بنما	416	إكوادور	5
الاتحاد الروسى	37, 000	المكسيك	2, 000	ليختنشتاين	350	قبرص	4
المملكة العربية السعودية	35, 725	بوروندى	1 ,661	سلوفاكيا	340	البوسنة والهرسك	3
بلجيكا	33 ,917	السلفادور	1 ,600	دولة بوليفيا	323	بوتان	3
فنلندا	33, 328	إثيوبيا	1 ,491	موناكو	303		
فرنسا	32 ,072	مصر	1, 388	إستونيا	241		
هندوراس	25 ,035	نيكاراغوا	1 ,327	غواتيمالا	149		

(*) صندوق الأوبك للتنمية الدولية. (**) الصناديق والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة (باستثناء الصندوق المركزى لمواجهة الطوارىء).
(**) صندوق الأمم المتحدة المركزى لمواجهة الطوارىء.
المصدر: برنامج الأغذية العالمي،2016.

كما يوضح الجدول رقم (4-3) الدول المستفيدة من مساعدات البرامج الغذائية المختلفة خلال عام 2016

جدول رقم: (4-3)

الدول المستفيدة من مساعدات البرامج الغذائية لبرنامج الغذاء العالمي عام 2016

الدولة	قيمة المساعدات دولار	الدولة	قيمة المساعدات دولار	الدولة	قيمة المساعدات دولار
إثيوبيا	9, 236, 347	بوروندى	969 ,695	تركيا	291, 072
اليمن	7 ,402, 543	موزامبيق	944, 353	قيرغيزستان	280, 776
ملاوى	5, 959, 597	أفريقيا الوسطى	915, 578	إكوادور	279, 598
سوريا	5 ,180 ,835	مالى	847, 107	بابوا غينيا	268, 107
جنوب السودان	4, 016, 874	لبنان	821, 735	كولومبيا	257, 559
السودان	3, 902, 157	نيبال	790, 551	غانا	241, 028
أفغانستان	3, 504, 081	غواتيمالا	627, 400	غينيا- بيساو	239, 082
باكستان	2 ,966, 811	كمبوديا	610, 150	ليسوتو	238, 747
كينيا	2, 094, 970	دولة فلسطين	503, 221	سوازيلند	227, 179
الصومال	1 ,801, 984	أوكرانيا	503, 135	سرى لانكا	193, 420
النيجر	1, 755, 297	غينيا	488, 406	الفلبين	175, 185
هايتى	1, 629, 929	سيراليون	481, 636	السلفادور	147, 645
العراق	1, 567, 176	كوت ديفوار	465 ,180	الجزائر	125 ,000
أوغندا	1, 414, 816	هندوراس	424, 889	جيبوتى	118, 509
مدغشقر	1, 310, 969	طاجكستان	410, 747	ليبيا	113 ,485
كوريا الشمالية	1, 332, 386	الكاميرون	567 ,053	بنن	111, 233
الكونغو	1, 285, 012	تنزانيا المتحدة	373, 267	الكونغو	109, 514
زمبابوى	1, 230 ,161	رواندا	352, 877	جمهورية غامبيا	107, 963
ميانمار	1 ,166 ,848	موريتانيا	343, 164	دولة بوليفيا	78, 347
تشاد	1, 093, 511	ليبريا	340, 288	فيجى	71, 250
مصر	1 ,076, 928	السنغال	321, 885	أرمينيا	68, 289
الأردن	1, 050, 828	نيكاراغوا	308, 952	تيمور – ليشتى	47, 931
نيجيريا	1, 017, 117	جمهورية لاو	304, 858	باراغواى	29 245
بنغلاديش	985, 573	بوركينا فاسو	299, 749	إيران	28, 896
زامبيا	977, 904	كوبا	298 ,103	بوتان	19, 092

المصدر: برنامج الأغذية العالمي،2016.

3-1-4 عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثائق الختامية للمؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية في ابريل 2016، الذي يهدف إلي تحقيق الأهداف العالمية للتغذية والتي حددتها منظمة الصحة العالمية. وأعلنت خلال المؤتمر الفترة 2016–2025 عقد الأمم المتحدة للعمل من اجل التغذية.

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية إلي قيادة تنفيذها بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، باستخدام آليات التنسيق القائمة بالفعل مثل اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

يشير عقد العمل من أجل التغذية إلي طموح وتوجه جديدين من أجل القضاء على الجوع، وإنهاء جميع أشكال سوء التغذية، وذلك من خلال ما يلي:

- توفير إطار واضح ومحدد زمنياً، لتنفيذ التزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الي جانب أهداف التنمية المستدامة.
- توفير بيئة تمكينية للسياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية، لإحترام وحماية وتحقيق حق كل فرد في الحصول على الأغذية الآمنة والكافية والمغذية بما يتماشى والحق فى الحصول على الغذاء الكافى، والحقوق الأساسية لكل فرد في التحرر من الجوع.

أهداف عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية: زيادة الاستثمارات فى مجال التغذية.

تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين الأمن الغذائى والتغذية في إطار المؤتمر الدولى الثانى المعنى بالتغذية. تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى بناءً على تحسين النتائج التغذوية، فضلاً عن القدرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

ويتيح عقد العمل معاً بشأن التغذية فرصة لجميع الشركاء للعمل معاً، وحشد وتعجيل الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائى وجميع أشكال سوء التغذية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

برنامج الغذاء العالمى فى مصر:

تعتبر مصر من الدول المساهمة في تمويل البرنامج من ناحية، كما أنها تعتبر من الدول المستفيدة من البرنامج.

ويعتبر برنامج الغذاء العالمى أحد أهم الشركاء التنمويين لمصر، حيث يقوم

البرنامج بالتعاون مع الوزارت المعنية بتنفيذ برنامج التغذية المدرسية والذى يستفيد منه حوالى 650 ألف طالب. كما يقدم البرنامج الدعم الفنى للبرنامج الوطنى للتغذية المدرسية والذى يستفيد منه 1.1 مليون طالب. وهذا من الأمثلة الإيجابية للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية لتحقيق عدد من الأهداف التنموية فى مصر.

هذا وقد قرر المجلس التنفيذى لبرنامج الغذاء العالمى زيادة ميزانية برامجه فى مصر بمبلغ 20 مليون دولار، ليصل إجمالى ميزانية البرنامج خلال الفترة من 2013–2017 إلى 189 مليون دولار، وذلك لتمويل عدد من المشروعات التي يقوم برنامج الغذاء العالمي بتنفيذها فى مجال تحسين الأمن الغذائى، وبما يدعم جهود الحكومة المصرية في إطار تحقيق أجندة التنمية 2030، وتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة 2030 وبحيث يستفيد حوالى 1.1 مليون شخص فى مصر من هذا البرنامج.

وفي هذا الصدد يتم التنسيق مع إدارة البرنامج والوزارات المصرية تمهيداً لتقديم خطة العمل الاستراتيجية لبرنامج الغذاء العالمى فى مصر للفترة من 2018–2022، وذلك لتقديمها لاجتماع المجلس التنفيذى في يوليو 2018.

وتعتبر هذه الخطة الأولى التي يتم تقديمها بعد تبنى البرنامج لخارطة الطريق المتكاملة التي تتوافق مع أولويات الحكومة المصرية فى مجالات الأمن الغذائى والتغذية[23].

2-4 المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1-2-4 نبذة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية

اكتملت عضوية المنظمة عام 1980 بعد مرور عشر سنوات من موافقة مجلس الجامعة العربية علي إنشائها في عام 1970، وبعد انضمام كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إليها.

الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية للمنظمة:

المساهمة في إيجاد الروابط بين الدول العربية من خلال تنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية، وذلك بالعمل علي تطوير تلك النشاطات والمساعدة في إحداث الوسائل الجديدة والاستراتيجيات التى تؤدى الي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية، والنفاذ الي الأسواق العالمية من ناحية، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية من ناحية أخرى، والعمل علي تحقيق التكامل الزراعي ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

23- بوابة الأهرام بتاريخ 17 نوفمبر 2017 .

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في قطاعي الزراعة والثروة السمكية والأغذية، وتحسين وسائل وطرق استثمارها علي أسس علمية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية والاستغلال الأمثل للموارد السمكية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية تحقيقاً للأمن الغذائي العربي.
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية.
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع مراعاة الاستدامة.
- دعم إقامة المشروعات والصناعات الزراعية والسمكية.
- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في قطاعي الزراعة والصيد السمكى.
- الإشراف علي تنفيذ برامج من شأنها مواجهة أزمات الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي.

أنشطة المنظمة: في سبيل تحقيق أهدافها تمارس المنظمة أنشطة متعددة تشمل العمل علي تطوير وتنمية الغذاء، وتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وتطوير الأساليب الفنية والتقنية لدعم المؤسسات الخدمية الزراعية، كما تقوم المنظمة بعمل المسوحات الاستقصائية، ودعم التنمية الإحصائية الزراعية، ومداومة رصد المتغيرات الاقتصادية، وتحليل السياسات الزراعية، مع الاهتمام بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات ذات الصلة.

الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية [24]

الجمعية العامة للمنظمة: تتكون الجمعية العامة من ممثلى جميع الدول الأعضاء ويكون التمثيل على مستوى الوزراء أو من ينوب عنهم، ويكون لكل عضو صوت واحد. وتكون رئاسة الجمعية بالتناوب وفقاً للترتيب الهجائى للدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية، وتكون مدة الرئاسة سنتين.

تجتمع الجمعية العامة مرة واحدة كل عامين فى دورة عادية، ويجوز للجمعية العامة عقد دورات غير عادية بناء على طلب ثلث الدول الأعضاء أو المجلس التنفيذى ويحدد رئيس الجمعية مكان وموعد الإنعقاد بالتشاور مع مدير عام المنظمة. ويشكل ثلثا أعضاء الجمعية العامة النصاب القانونى لاجتماعاتها، وتتخذ كافة القرارات بأغلبية الأعضاء الحضور.

اختصاصات الجمعية العامة: الجمعية العامة هى السلطة التشريعية للمنظمة، وتختص باعتماد الإستراتيجية والسياسات العامة التى تسير عليها المنظمة، وتخطيط ومتابعة

24- الموقع الالكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

برامجها وأنشطتها، ومراقبة أعمالها الفنية والمالية والإدارية، ولها أن تتخذ ما تراه لازماً من قرارات وإجراءات لتحقيق أغراض المنظمة فى حدود اتفاقية الإنشاء وخاصةً ما يتعلق بما يلي:

- إقرار خطط المنظمة الإنمائية وبرامج عملها. وميزانيتها وذلك كل سنتين وإحالتها إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى. مراجعة الحسابات الختامية للمنظمة والتصديق عليها. والمصادقة على تقرير المجلس التنفيذى المرفوع إليها من المدير العام.
- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذى، وتعيين مراقبى الحسابات القانونيين وإنهاء عقودهم. وتعيين مدير عام المنظمة، والمدير العام المساعد وفقا لأحكام النظام الأساسي الموحد لموظفى المنظمات العربية المتخصصة.
- تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة واعتماد توصياتها. وإنشاء مكاتب إقليمية للمنظمة فى أقاليم الوطن العربى وإلغائها بموافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعى.
- تنظيم التعاون بين المنظمة والدول والهيئات الدولية. وتعديل اتفاقية إنشاء المنظمة بالكيفية المحددة فى المادة (14) وقبول أعضاء جدد بها أو انسحاب أحد أعضائها.

المجلس التنفيذي: يتكون المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية مما يلي:

- ثمانية أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضائها دورياً لمدة سنتين بحيث يتم تمثيل كل إقليم من الأقاليم العربية بدولتين ويكون لكل عضو بالمجلس صوت واحد. وينتخب المجلس التنفيذي من بين أعضائه رئيساً له ونانباً للرئيس لمدة سنتين.
- يجتمع المجلس التنفيذي فى دورة انعقاد عادية مرة كل ستة أشهر أو ثمانية شهور بعد موافقة الجمعية العامة، ويحدد رئيس المجلس مكان الانعقاد بالتشاور مع مدير عام المنظمة.
- يجوز للمجلس التنفيذي عقد دورات غير عادية بدعوه من رئيسه أو بناء على طلب المدير العام للمنظمة، أو أربعة من أعضائه على الأقل، ويحدد فى الدعوة جدول أعمال الدورة غير العادية ومكان وموعد انعقادها.
- يعتبر انعقاد المجلس التنفيذي قانونياً بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء، وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفى حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

اختصاصات المجلس التنفيذي: يعتبر المجلس التنفيذي بمثابة مجلس إدارة المنظمة، ويختص بما يلى:

- اقتراح برامج عمل المنظمة ورفع التوصيات بشأنها للجمعية العامة للتصديق عليها، ودراسة مشروع خطة عمل المنظمة وموازنتها لسنتين ثم إحالتها للجمعية العامة للتصديق عليها.
- دراسة الحساب الختامي للمنظمة ورفع التوصية بشأنه إلي الجمعية العامة للتصديق عليه، ودراسة التقارير السنوية المقدمة من الإدارة العامة للمنظمة والخاصة بتنفيذ الأنشطة والإنفاق عليها وإعطاء التوجيهات المناسبة حيالها. والسعي مع الإدارة العامة لتوفير التمويل المالي اللازم للمنظمة.
- اتخاذ كافة الوسائل التي من شأنها تحقيق أهداف المنظمة. ومتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومتابعة تنفيذ خطط المنظمة وبرامجها.

الإدارة العامة للمنظمة: تتكون الإدارة العامة من مدير المنظمة، والموظفين الرئيسيين، والفنيين، والإداريين.

اختصاصات الإدارة العامة: تختص الإدارة العامة للمنظمة بالأعمال التالية:

- إعداد خطة سنوية مفصلة للتدريب والتطوير وتخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذها ضمن الموازنة.
- معاونة المدير العام في تنفيذ البرامج والقرارات.
- إعداد خطة عمل للمنظمة تتضمن المشروعات والبرامج السنوية وتقديم تقارير متابعة دورية تتضمن تقويماً لما تم وعرضها علي المدير العام.
- الاتصال بالجهات المختصة في الدول الأعضاء، والمنظمات، والأجهزة المتخصصة، وسائر الإدارات الأخرى وفقاً للأسس المقررة من المدير العام.
- التحضير لاجتماعات الجمعية العمومية والمجلس التنفيذى.
- متابعة الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بها، وإخطار الإدارة المالية بأى نشاط تترتب عليه أعباء مالية.

2-2-4 البرامج الرئيسية والفرعية للمنظمة العربية [25]

اعتمدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مجموعة من البرامج الرئيسية والفرعية[26]، وذلك التزاماً بقرارات قمة الجزائر فى مارس 2003 (القرار رقم 314) بشأن إعداد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للفترة من 2005–2025، وكذلك (القرار رقم 393) والصادر فى مارس 2007 فى قمة الرياض، والخاص باعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية المشتركة للعمل

25- جامعة الدول العربية، الخطة التنفيذية الإطارية، مرجع سبق ذكره.

الاقتصادى والاجتماعى العربى المشترك. وشملت هذه البرامج المجالات المختلفة التالية:

- تطوير التقنية الزراعية العربية، ويندرج تحته ما يتعلق ببرامج خاصة بالموارد المائية، وإنتاج الأصناف النباتية، والسلالات الحيوانية المحسنة، كذلك الثروة السمكية، وترشيد استخدام المخلفات الزراعية.
- تشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعى، ويدخل فى نطاقها تطوير مناخ الاستثمار الزراعى، والتصنيع الزراعى، وتحديد فرص الاستثمار الزراعى والترويج لها.
- تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية من خلال تطوير المواصفات والمقاييس الخاصة بالمنتجات الزراعية، مع العمل على تسهيل التجارة البينية العربية، وعدم إغفال المتغيرات الدولية والإقليمية والعمل على التكيف معها.
- تهيئة البنية التشريعية والسياسات الزراعية، ويندرج تحتها تنسيق سياسات وتشريعات التجارة الخارجية، وسياسات البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا. وتنسيق سياسات استثمار الموارد المشتركة وسياسات مكافحة الأمراض والأوبئة، وما يتعلق بسياسات المخزون الاستراتيجى، وسلع الغذاء، وسياسات دعم الإنتاج الزراعى، وبرامج رفع قدرات الأجهزة الوطنية فى مجال تحليل وتقديم السياسات.
- برامج بناء القدرات البشرية والمؤسسية، والتى يندرج تحتها البرامج الفرعية الخاصة بتنمية القدرات ومهارات التفاوض، والتحكيم وبرامج التعليم والتأهيل المهنى، والإرشاد الزراعى، وبرامج الإصلاح المؤسسى للزراعة العربية.

متطلبات تنفيذ برامج المنظمة العربية: يعتمد تنفيذ هذه البرامج على مجموعتين من المتطلبات:

المتطلبات المالية: تتوزع الأعباء المالية فيما بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص الاستثمارى على النحو التالي:

مساهمات القطاع الحكومى:

- الالتزامات الحكومية الاستثمارية: تتعلق بصفة أساسية بمتطلبات الأنشطة والمشروعات الخاصة بأعمال تطوير ورفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه، كذلك مشروعات المرافق المساندة.
- الالتزامات الحكومية السنوية (الجارية): تختص بمتطلبات الإنفاق الجارى على أعمال الإحلال والتجديد والصيانة لشبكات نقل المياه، ودعم الإنفاق الجارى السنوي على أنشطة البحث والإرشاد الزراعى.

مساهمات القطاع الخاص:

- المتطلبات الاستثمارية للأنشطة والمشروعات التى يناط به تنفيذها فى مجالات دعم وتطوير مؤسسات المزارعين أو أنشطة تطوير نظم الرى الحقلى، كذلك مشاريع إنتاج المستلزمات والمدخلات الزراعية، ومشاريع تسويق وتصنيع المنتجات الزراعية.
- مساهمات القطاع الخاص ذات الطبيعة الجارية مثل النفقات السنوية الجارية لأعمال الإحلال والتجديد والصيانة لنظم الرى الحقلى أو المستلزمات الزراعية اللازمة لتحسين الإنتاجية.

ووفقاً للجدول رقم (4-4) تقدر المتطلبات المالية فيما يخص الإلتزامات الحكومية الاستثمارية بنحو 14.3 مليار دولار للفترة الأولى إرتفعت لنحو 28.5 مليار دولار عام 2021 ثم إلى 31.5 مليار دولار عام 2031، بالإضافة إلى الإلتزامات الجارية والتي قدرت بنحو 839.0 مليون دولار سنوياً حتى عام 2016، وتزيدات إلى 1.16 مليار دولار عام 2021 ثم إلى 1.35 مليار دولار عام 2030.

جدول رقم (4-4)

المتطلبات التمويلية (مليون دولار) التراكمية لتنفيذ البرنامج خلال المراحل الثلاث 2016، 2021، 2031

البيان			2016	2021	2031
الإلتزامات الحكومية	الإلتزامات الاستثمارية	تطوير شبكات نقل المياه	6,558.0	13,016.0	13,016.0
		مشروعات المرافق والخدمات	7,769.0	15,491.0	18,533.0
	الإلتزامات المالية الجارية السنوية	الإحلال والتجديد للشبكات	196.7	390.5	390.5
		دعم أجهزة البحث والإرشاد	642.7	771.2	964.3
جملة الإلتزامات الحكومية			15,166.4	29,668.7	32,903.8
مساهمات القطاع الخاص	المساهمات الاستثمارية	دعم وتطوير مؤسسات المزارعين	159.7	324.3	405.4
		تطوير نظم الرى الحقلى	7,023.0	14,046.0	21,069.0
		مشروعات تصنيع المستلزمات	2,259.6	4,525.3	5,403.3
		مشروعات التسويق والتصنيع	2,997.6	3,867.6	8,109.7
	المساهمات الجارية السنوية	إحلال وتجديد وصيانة الرى	497.3	1,018.5	1,423.9
		تطوير الحزم التقنية للتحسين	612.9	1,225.8	1,225.8
جملة مساهمات القطاع الخاص			13,550.1	25,007.5	37,637.1
إجمالى المتطلبات التمويلية			28,716.5	54,676.2	70,540.9

المصدر: جامعة الدول العربية، البرنامج الطارىء للأمن الغذائى العربي، الخطة التنفيذية 2011-2016.

وفيما يتعلق بمساهمات القطاع الخاص الاستثمارية لتنفيذ البرنامج فقد قدرت بنحو 12 مليار دولار حتى عام 2016 تزداد إلى حوالى 34.9 مليار دولار عام 2031، يضاف لها المساهمات الجارية ليصل مجموع مساهمات القطاع الخاص إلى حوالى 37.6 مليار دولار عام 2031، ووفقاً للجدول السابق نجد أن جملة المتطلبات المالية

التراكمية للبرنامج تقدر فى نهاية الفترة المحددة أى حتى عام 2031 بحوالى 70.5 مليار دولار.

النظم التمويلية المساعدة لتوفير المتطلبات المالية

يلزم التنويه هنا إلى صعوبة توفير هذه المتطلبات سواء كانت على مستوى الحكومات أو القطاع الخاص في تلك الدول المشمولة بالبرنامج، مما يستلزم تبني النظم التمويلية المساعدة مثل:

- توفير مساندة مالية في إطار العمل العربي المشترك لزيادة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ هذا البرنامج.
- توفير خطوط ائتمانية من مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الاختصاص، بحيث تكون ميسرة يستفيد منها القطاع الخاص العربي، وتقوم بها مؤسسات العمل العربى المشترك الإنمائية.
- توفير مخصصات محددة للمتطلبات السنوية الجارية من الموازنات السنوية للحكومات، أو قروض قصيرة الأجل تتيحها البنوك والمؤسسات المالية في الدول المشاركة.
- إجراء عمليات المساندة المالية للحكومات والإقراض للقطاع الخاص، وفق شروط ميسرة جاذبة ومشجعة لتطبيق هذا البرنامج وضمانه بضوابط لتحقيق أهدافه ونتائجه.

وتقترح الاستراتيجية الزراعية ثلاث بدائل لتوفير الإطار المؤسسى لتمويل البرنامج:

البديل الأول: إنشاء مؤسسة أو صندوق عربى متخصص في مجال التنمية الزراعية والمشروعات المرتبطة بها، يتحدد رأسماله بنحو 25 مليار دولار، يتم الوفاء به على دفعات تتفق مع المتطلبات المالية لمراحل البرنامج وفق السياسة التمويلية المقترحة فيما سبق، وذلك بالتعاون الكامل مع البنوك المركزية للدول الأعضاء، وباستخدام الإمكانيات المتاحة للبنوك والأجهزة المصرفية الوطنية، على أن تمنح القروض والمساندات المالية وفق دراسات جدوى تفصيلية ذات مؤشرات ونتائج مقبولة.

البديل الثاني: إنشاء حساب خاص يتم تمويله بالتعاون بين المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية (البنك الإسلامى) فى إطار اتحاد مالى، ويتم استضافة هذا الحساب وإدارته في أحد هذه المؤسسات وفق القواعد والشروط الإقراضية والسياسات المقترحة لتقديم الإسناد المالى للبرنامج.

البديل الثالث: تدعيم رأس مال الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ليتمكن من القيام بهذا الدور، على أن تخصص إدارة مستقلة مالياً لإدارة المخصصات المالية للبرنامج.

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد التأكيد على أن الأمر الحاسم لا يكمن في الاختيار بين أى من البدائل المطروحة (إنشاء مؤسسة متخصصة، أو تدعيم وتخصيص إدارة معينة أو حساب خاص ضمن مؤسسة قائمة) وإنما الأكثر أهمية وشأناً في هذا الصدد يتمثل فى توفير الاعتمادات المالية اللازمة للمساندة المالية والقروض اللازمة لتنفيذ البرنامج من جهة، وفى تيسير شروط وإجراءات الاستفادة منها من جهة أخرى، والأهم من ذلك هو صدور القرارات السياسية التى تضمن الالتزام بالسياسات التمويلية المقترحة، وتقديم الحوافز والتسهيلات الجاذبة والمشجعة للاستثمار والتقيد بالضوابط التى تضمن تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.

المتطلبات الإجرائية

تتضمن هذه المتطلبات مجموعة من السياسات والتشريعات والإجراءات الضرورية لتوفير الظروف المواتية والملائمة لتنفيذ مكونات البرنامج من الأنشطة والمشروعات المختلفة التي يتضمنها، سواء تلك التي تقع مسئولياتها على عاتق الحكومات، أو تلك التي يساهم بها القطاع الخاص.

وهذا الإطار يتطلب ضرورة التزام حكومات الدول المشمولة بالبرنامج بمنح مزايا تفصيلية خاصة وأكثر جاذبية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والمرتبطة، وذلك في إطار مناخ أكثر خصوصية وتميزاً للاستثمار في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائى، ويدخل في إطار تلك الالتزامات ما يلي:

- تطوير التشريعات والسياسات الاستثمارية، وتوزيع الأراضى الجديدة والمستصلحة، وسياسات الائتمان الزراعى.
- تذليل العقبات الخاصة بإجراءات التأسيس للشركات، وتخصيص الأراضى، وإمداد المشروعات بالمرافق الأساسية.
- تبني الحكومات لبرامج خاصة بتنمية المهارات البشرية في مجالات الزراعة الحديثة ونظم الرى المتطورة.

المتابعة والتقييم

يتوقف نجاح هذا البرنامج على مدى كفاءة عملية المتابعة والتقييم المتواصلة لإنجازاته، ومدى التقدم في تحقيق أهدافه ونواتجه، حتى يتسنى تذليل ما يعوقه من مشاكل وعقبات، والاستفادة من خبرات الممارسة العملية في تعزيز كفاءة أدائه.

ومن المقترح في هذا الصدد أن تتمثل هذه الآلية في استحداث وحدة متخصصة لهذا الغرض، إما أن تكون تابعة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعتبارها المنظمة العربية الفنية المتخصصة، أو تكون تابعة للإطار المؤسسى الذى يتولى توفير وتقديم الإسناد

المالى لتنفيذ البرنامج، وذلك فى تعاون وثيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية[27].

وتضطلع الوحدة المتخصصة المقترحة بالمشاركة في اعتماد دراسات الجدوى. والموافقة الفنية على تمويل المشروعات المقدمة، وإعداد تقارير دورية نصف سنوية عن مدى التقدم في تنفيذ مكونات البرنامج، وأيضا مدى التزام الأطراف المشاركة بالوفاء بالتزاماتها وأدوارها، ورصد ما يعترض البرنامج ومكوناته وأنشطته من عقبات خلال مراحل التنفيذ، واقتراح الحلول والبدائل المناسبة لتذليلها.

وتقوم برفع تقاريرها الدورية للمتابعة والتقييم إلى لجنة متخصصة يشكلها المجلس الاقتصادى والاجتماعى تمثل فيها الدول المشمولة بالبرنامج، بالإضافة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمؤسسة المنوطة بتوفير التمويل اللازم، وكذلك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

3-2-4 البرنامج الطارىء للأمن الغذائى العربى

يعتبر البرنامج الطارىء للأمن الغذائى العربى من أهم إنجازات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أبان أزمة الغذاء العالمى 2008، ويعتبر من أهم أهداف هذا البرنامج، زيادة واستقرار إنتاج الغذاء فى الوطن العربى، وبخاصة إنتاج الحبوب، والبذور الزيتية، والسكر، ويتم ذلك بتضافر جهود كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج. وذلك من منطلق أهمية الأمن الغذائى العربى ودرءاً لمضاعفات المخاطر الإقتصادية والسياسية المترتبة على حدة المشكلات المزمنة لأوضاع الأمن الغذائى العربى والذى زاد من حدتها:

- الارتفاع الحاد للأسعار العالمية للغذاء، والذي يتوقع استمراره في الأمد الزمني المنظور، ويشمل المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل القمح والأرز، والتي ترتب عليها زيادات هائلة في أعباء الواردات الغذائية المستوردة حيث تعتبر المنطقة العربية من الدول التي تعتمد بالأساس على استيراد السلع الغذائية.
- تزايد استخدام الغذاء لإنتاج الوقود الحيوى مما يهدد حاضر ومستقبل الاستخدامات الغذائية، ويشكل كثيراً من المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن فئات كثيرة من السكان الفقراء ومحدودى الدخل سيواجهون بعدم القدرة على الحصول على احتياجاتها الضرورية من الغذاء، وقد يؤدى ذلك إلى تهديدات خطيرة للاستقرار المجتمعى أمنياً واقتصادياً.

27- جامعة الدول العربية : الخطة التنفيذية الإطارية للأمن الغذائى ، مرجع سبق ذكره

مراحل البرنامج الطارىء للأمن الغذائى العربى [28]

المرحلة الأولى 2011-2016

يعمل هذا البرنامج على مجموعة من الأطر السلعية، المكانية، الزمنية.

الإطار السلعى: ينصب اهتمام هذا البرنامج على أهم السلع الغذائية من حيث أهميتها الإنتاجية والغذائية، ومن ناحية أخرى إمكانية تطويرها وتنميتها، ولذلك تم التركيز على مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة القمح، والشعير، والأرز، والذرة الشامية، والذرة الرفيعة، ومجموعة المحاصيل السكرية مثل قصب السكر، والشوندر السكرى، كذلك محاصيل البذور الزيتية مثل الفول السوداني، والسمسم، وعباد الشمس، والزيتون، بالإضافة إلى مجموعة المنتجات الحيوانية من لحوم حمراء، ودواجن، والألبان ومنتجاتها، كذلك الاهتمام بمحصول التمور.

الإطار الجغرافى (مكانى): يعتمد على مجموعة الدول العربية التي تم تحديدها وفقاً لمجموعة من الأسس مثل الأهمية النسبية للسكان (من منظور استهلاكى)، الأهمية الزراعية من منظور الموارد، الأرض، المياه، الأهمية النسبية في زراعة المجموعات المحصولية (من منظور سلعى).

وبناء على ذلك فقد تم اختيار الدول التالية لتطبيق البرنامج: تونس، والجزائر، والسودان، وسوريا، والعراق، ومصر، والمغرب، واليمن، والأردن، وموريتانيا، وسلطنة عمان، حيث تستحوذ هذه الدول مجتمعة على 92.5% من جملة مساحة الأراضى الزراعية، و88% من سكان الوطن العربي، و90% من مساحة الزراعات المروية، ونحو 94% من مساحة الزراعات المطرية، وتمثل أهمية المحاصيل موضع الاهتمام النسب التالية: 94% من مساحة الحبوب، 80% من مساحة المحاصيل السكرية، 93% من مساحة محاصيل البذور الزيتية.

الإطار الزمني: يشمل ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى ذات مدى زمنى قصير: تمتد لخمس سنوات منذ بدء التنفيذ خلال الفترة 2011–2016، والتركيز في هذه المرحلة يكون على الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة، على أن تمثل هذه المرحلة أساساً للانطلاق لآفاق تنموية أكبر.

وقد بلغ عدد المشروعات التي تم تنفيذها أو جاري تنفيذها في الدول العربية الأعضاء بالبرنامج عدد 1989 مشروعاً، بلغت تكاليف 1881 مشروعاً منها نحو 31.93 مليار دولار، ونحو 108 مشروعاً تكاليفها الاستثمارية غير متاحة. هذا ويلاحظ أن

28- جامعة الدول العربية ، الخطة التنفيذية الإطارية للأمن الغذائى العربى (المرحلة الأولى 2011-2016).

التكاليف الاستثمارية لما تم تنفيذه في الدول العربية من مشروعات خلال المرحلة الأولي[29] من البرنامج تفوق كثيراً المتطلبات المالية لتنفيذ هذه المرحلة والمقدرة بحوالي 28.7 مليار دولار. **المرحلة الثانية:** تمتد لخمس سنوات تالية، حتى عام 2021، وتسمح بتطوير الأنشطة والعناصر السابق اختيارها وفقاً للأسس الفنية. **المرحلة الثالثة:** مرحلة طويلة المدى حتى 2031 وهي ذات طبيعة استراتيجية مستمرة ومستدامة.

الأهداف الرئيسية للبرنامج الطارىء للأمن الغذائى العربى: يعتبر الهدف الرئيسى لهذا البرنامج هو الحد من آثار الأزمة الغذائية الراهنة، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- زيادة قدرة الدول المشاركة في البرنامج من إعتمادها على إنتاجها المحلي لتوفير احتياجاتها من مجاميع السلع سابق الذكر.
- تقليل حجم الاستيراد وبالتالى تقليل فاتورة الواردات من السلع الغذائية.
- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال، تشجع على الاستثمار في الأنشطة الزراعية، والأنشطة المرتبطة، وذلك في مجال المجاميع السلعية المختارة، مما يعمل على خلق فرص عمل جديدة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة.

ويعتمد تنفيذ هذا البرنامج على مكونات أساسية منها:

- تحسين مستوى الإنتاجية في الزراعات القائمة، وذلك عن طريق تدعيم مؤسسات البحث العلمي، ونقل وتوطين التقنية الفنية المطورة، بهدف رفع كفاءة المزارعين فى استخدام هذه التقنيات المتطورة.
- استثمار المزيد من الموارد الأرضية عن طريق ترشيد استخدام الموارد المائية.
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعى، لجذب رؤوس الأموال العربية في المشروعات الزراعية، والمشروعات المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج.

29- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2015، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي.

الفصل الخامس: قضية التقرير
الأمن الغذائي والقضاء على الجوع
في استراتيجيات التنمية

الفصل الخامس: قضية التقرير
الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في استراتيجيات التنمية

تمهيد:

تعد قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي برزت في الآونة الأخيرة، وأصبحت واحدة من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم كالمياه والبطالة والتلوث وغيرها، خاصة في ظل ما وصلت إليه آثار التغيرات المناخية على كثير من مناطق العالم من نقص المياه، ونقص الأراضي الزراعية المتاحة، وسوء توزيع المنتجات الغذائية في العالم، مما يبقي على الجوع والنقص الغذائي وهو مايشكل تهديداً لملايين البشر إضافة إلى التزايد السكاني المتوقع، وازدياد التهديدات الصحية وانتشار الأمراض علاوة على التدهور البيئي والتلوث، مما جعل قضية الأمن الغذائي تتصدر قائمة القضايا التي تواجه مختلف الدول حالياً، كما أصبحت من أهم الملفات التي تحظى باهتمام كبير على الصعيدين العالمي والمحلي، فقد علت الأصوات العالمية بضرورة التصدي لهذه القضية، وأصبحت تمثل محوراً هاماً من أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals 2030،

ونتيجة لأهمية قضية الأمن الغذائي والتحديات الكثيرة التي تواجهها، تم إدراجها بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة العالمية، بالإضافة إلى إدراجها في إسترتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، من حيث تحسين الحالة الصحية وتوفير الاحتياجات الغذائية للمواطنين وخاصة الفئات الأكثر عرضة للمخاطر ووضع استراتيجية للأمن الغذائي والمائي، كما تسعى الدول لتحقيق أمنها الغذائي قدر المستطاع من خلال زيادة إنتاجها المحلي، نظراً لما قد يعتري المصادر الخارجية من مخاطر التقلبات وخاصة الاقتصادية.

وتعاني مصر في تحقيق أمنها الغذائي من مشكلات الاعتماد على الخارج لتوفير عدد من السلع الغذائية الرئيسية مما يتسبب في تفاقم مشكلات دعم الغذاء والتي يترتب عليها استنزاف احتياطات النقد الأجنبي، مما يؤكد على أن قضية الأمن الغذائي تشغل ركناً اساسياً نظراً لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، فهي قضية ذات جوانب متعددة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من القطاعات والمؤسسات المختلفة في الدولة، إلا أنها

ترتبط بصفة أساسية بالقطاع الزراعي خاصة في ظل محدودية الموارد الطبيعية واستمرار الزيادة السكانية ومن ثمّ زيادة الطلب على الغذاء.

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة الجوع بالحرمان من الأغذية، أو نقص التغذية، وعلى وجه التحديد فإن الجوع يعنى استهلاك أقل من 1,800 سعر حراري في اليوم، وهو الحد الأدنى الذي يحتاجه معظم الناس ليعيشوا حياة صحية ومنتجة، وفي ضوء هذا التعريف فإن هناك زهاء 689 مليون شخص في العالم ليس لديهم غذاء يكفي لأن يتمتعوا بحياة صحية نشيطة.

1-5 الأمن الغذائي والقضاء على الجوع بأهداف التنمية المستدامة العالمية 2030

يوضح الشكل التالي الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

شكل رقم (1-5)	اهداف التنمية المستدامة العالمية

المصدر: الموقع الالكتروني للامم المتحدة، www.un.org

وتتمثل غايات الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 2030 " القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" في:

1. القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030.

2. وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن حالات توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.

3. مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي، وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.

4. ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.

5. الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، وذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020.

6. زيادة الاستثمار، وما يتضمنه ذلك من تعزيز التعاون الدولي في البنية التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

7. منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، عن طريق الإلغاء المتبادل لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.

8. اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

ولن تختلف التحديات لتحقيق جميع هذه المقاصد وإنما ستكون مترابطة إلى حدّ بعيد بين بعضها، على سبيل المثال، في حالة اعتماد العديد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على الزراعة كمصدر لدخلهم، سوف تشكّل أيضاً التحسينات في الإنتاجية الزراعية والدخول لدى منتجي الأغذية على نطاق صغير طريقةً لتحسين الحصول على الأغذية، فيما تصبح الزراعة أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة، وسوف تؤثر بقوة على توفّر الإمدادات الغذائية واستقرارها في المستقبل وقد لا تكون مضاعفة الإنتاجية ودخول منتجي الأغذية على نطاق صغير كافيةً للقضاء على الجوع وتوفير الأغذية الملائمة.

وبتعبير آخر، ينبغي تقييم التقدم المحرز في تحقيق كلّ من هذه المقاصد بالتوافق مع التقدم على صعيد أهداف أخرى، ولن تكون أيّ من هذه المقاصد بمفردها كافية لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

يتطلّب تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الإهتمام بالأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية كما حدّدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي ومؤتمر قمة الأغذية العالمية عام 1996 وهي:

القضاء عى الجوع، الحصول على الأغذية في جميع الأوقات (الغاية الأولي والثالثة).

تحقيق التغذية المحسّنة، استخدام الأغذية وإجراءات مكمّلة للقضاء على سوء التغذية (الغاية الثانية).

تحقيق الأمن الغذائي، توفّر الأغذية (الغايات الثالثة، والسادسة، والثامنة) واستقرار نظم الأغذية (الغاية الرابعة، والسابعة).

تعزيز الزراعة المستدامة، استقرار نظم الأغذية (الغاية الرابعة والسادسة) والمدخلات (الغاية الثالثة والخامسة).

سوف يعتمد التقدم المحرز على صعيد تحقيق مختلف مقاصد الهدف الثاني على التقدم في مجالات أخرى في خطة عام 2030، غير أن ذلك قد يطرح تحدياً نظراً إلى أن هذه الروابط متعدّدة ومعقّدة.

2-5 الروابط الرئيسية بين أهداف التنمية المستدامة وأبعاد الأمن الغذائي:

البعد الأول: توافر الأغذية(الإتاحة):

يرتبط بهذا البعد الأهداف التالية:

- **الهدف الأول القضاء على الفقر:** حيث يشكل انخفاض الدخل العامل الأهم بالنسبة إلى الكثير ممّن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فمن الضروري وضع وسائل ملائمة للحماية الاجتماعية لضمان حصول جميع الأفراد على الأغذية، وتوفّر برامج الحماية الاجتماعية منافع اتضح أنها تساهم مباشرة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في صفوف الأسر ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى تحسينات أخرى في البنية التحتية وتوفير الرعاية الصحية والتعليم للأطفال.
- **الهدف الثامن بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع.**
- **الهدف العاشر بشأن الحدّ من عدم اللامساواة.**

البعد الثاني: الوصول إلى الاغذية، يرتبط بهذا البعد الأهداف التالية:

- **الهدف الثاني عشر بشأن ضمان الاستهلاك والإنتاج:** يتصل هذا الهدف مباشرةً بتعزيز الزراعة المستدامة والإمدادات الغذائية، ويشدّد على أهمية الحدّ من المهدر والفاقد من الأغذية على مستوى المزرعة وعلى طول امتداد سلسلة الإمداد.
- **الهدف الثالث عشر بشأن اتخاذ الإجراءات لمكافحة تغيّر المناخ،** ينتج عن مخاطر المناخ آثار سلبية خاصةً على الدول الأشد فقراً، والمعرّضة أكثر إلى الكوارث المتصلة بالمناخ والتي تزيد الجوع من خلال تدمير الأراضي، والثروة الحيوانية، والمحاصيل والإمدادات الغذائية، وتقييد وصول الأشخاص إلى الأسواق، وبدون تنمية سريعة وشاملة وذكية مناخياً تدمج الجهود للحدّ من الانبعاثات وتحمي الفقراء، سوف يتأثر عدد أكبر من الأشخاص بالفقر والجوع.
- **الهدف الرابع عشر بشأن صون واستخدام الموارد البحرية على نحو رشيد، والهدف الخامس عشر بشأن صون واستخدام الأراضي على نحو مسؤول، ووقف خسارة التنوّع البيولوجي،** وهما هدفان أساسيان لتوفير استدامة الإمدادات الغذائية في الأجل الطويل، كما أن الحد من تدهور الأراضي، وإزالة الغابات ومواجهة التصحّر، والحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية وصيانتها مثل الغابات، والأراضي الرطبة، أهداف تنطوي على ممارسات زراعية مستدامة وقادرة على الصمود تزيد إنتاجية الحيازات الصغيرة، وتولّد وظائف إضافية خارج المزرعة.

- **الهدف السادس بشأن ضمان توفّر المياه والإمدادات الصحية للجميع،** وبخاصة الجوانب المتصلة بإدارة المياه.
- **الهدف السابع بشأن ضمان الحصول على طاقة نظيفة ومعقولة التكلفة.**
- **الهدف التاسع بشأن بنية تحتية قادرة على الصمود، وتشجيع الصناعة الشاملة والمستدامة وتعزيز الابتكار.**

البعد الثالث: التغذية والاستخدام

- **الهدف السادس بشأن ضمان توفّر المياه النظيفة والصرف الصحى الملائم، والهدف الثالث بشأن ضمان الحياة الصحية والرفاه،** يعتبران مهمان من أجل تحسين التغذية. كما أن الحصول على مياه نظيفة والصرف الصحى الملائم يمنع انتشار الأمراض التي تنقلها المياه.
- **الهدف الرابع بشأن ضمان التعليم الجيّد،** حيث يعزّز التعليم قدرة الأشخاص على تكييف تصرفاتهم، بما في ذلك تغذيتهم، وعلى المطالبة بخدمات ملائمة.

البعد الرابع: استقرار الإمدادات الغذائية

لا تتضمن أهداف التنمية المستدامة العالمية بصورة مباشرة هذا البعد من أبعاد الأمن الغذائي، غير أن جعل نظم الأغذية قادرة على مواجهة تغيّر المناخ والأحداث المناخية القصوى، وتصحيح ومنع القيود والاختلالات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية، قد يساهم في استقرار الإمدادات الغذائية وتحسين النفاذ إلى الأسواق. كما أن تحقيق الأهداف المتصلة بتحسين البنية التحتية ومكافحة تغيّر المناخ (الهدف الثالث عشر)، وتعزيز السلام (الهدف السادس عشر)، وحشد موارد مالية وتعزيز التجارة واستقرار الاقتصاد العالمي (الهدف السابع عشر) قد تساهم أيضاً في ذلك.

3-5 الأمن الغذائي في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

تمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر بحلول عام 2030 "أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وقادر على تحقيق نمو إحتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً في الاقتصاد العالمي قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع".

وتتمثل أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر وخاصة فيما يتعلق بقطاعات الزراعة والتموين والتجارة الداخلية فيما يلي:

- تزايد نسب الفاقد في المنتجات الزراعية، وعدم الاهتمام بمعاملات مابعد الحصاد.

- المحدودية النسبية لقطاع التصنيع الزراعي المتطور.
- غياب معايير الجودة والمواصفات القياسية لغالبية السلع والمنتجات الزراعية.
- جمود النظم التسويقية، بالإضافة إلى ضعف البينة الأساسية واللوجيستيات الخاصة بالنقل والتخزين،وعدم كفاية خدمات سلسلة التوريد.
- ارتفاع نسب التعدي على الرقعة الزراعية.
- محدودية استثمارات التنمية الزراعية.

ويلاحظ أن هذه التحديات تنصب في عدم القدرة على تحقيق الامن الغذائي في مصر، والذي يؤثر بشكل مباشر في تحقيق الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر.

5-4 الأمن الغذائي في استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030

يتمثل **الهدف الرابع من أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030** الصادرة عن وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، في تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي من السلع الغذائية الاستراتيجية، فنتيجة لأزمة الغذاء في السبعينيات اعتمدت مصر ونفذت عدداً من السياسات والبرامج لزيادة قدراتها الذاتية على إنتاج السلع الغذائية الرئيسية، واعتمدت برنامجاً مكثفاً لدعم سلع الغذاء ووسعت نطاق تغطيته السلعية ليشمل عشرات السلع الغذائية، وقد ساعدها في ذلك خضوع معظم الأنشطة الزراعية إنتاجاً وتسويقاً لقرارات إدارية تصدرها الأجهزة المتخصصة في ظل نظام يتسم بالمركزية في التخطيط والإدارة.

ثم ظهرت أزمة الغذاء الثانية عام 2006 التي جاءت بصورة أكثر حدة واقوى أثراً نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء بمعدلات غير مسبوقة وبصورة متواترة، نتيجة تنامي الطلب على الغذاء في دول كثيفة السكان كالهند والصين ارتباطاً بما أحرزته تلك الدول من طفرات إنمائية مكنت قطاع سكاني عريض من تحسين أنماطهم الغذائية، بالإضافة إلى ان تلك الفترة شهدت خلق نوع طلب جديد على الطاقة لم يكن مؤثراً قبل تلك الأزمة، والمتمثل في زيادة استخدامات بعض السلع الغذائية الرئيسية كالذرة والزيوت وأحياناً القمح في إنتاج الوقود الحيوي كبديل للبترول الذي ارتفعت أسعاره العالمية بمعدلات غير مسبوقة أيضاً خلال تلك الفترة، حيث تقدر الإحصائيات تضاعف الإنتاج العالمي من الإيثانول بنحو 800% خلال الفترة 1995-2007، ففي عام 2007 تم استخدام حوالي 100 مليون طن من الذرة في إنتاج الإيثانول، 81 مليون طن منها في الولايات المتحدة الامريكية، وهو مايعادل 37% من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من

الذرة. وقد ألحقت تلك الأزمة أضراراً بالعديد من الدول المستوردة للغذاء ومنها مصر، وذلك لضخامة وارداتها من القمح والذرة والزيوت، مما نتج عنه زيادة أعباء الموازنة العامة لمواجهة أعباء زيادة أسعار الغذاء خاصة بالنسبة للسلع المدعومة حينها وهي رغيف الخبز وبعض الزيوت.

كما نتج عن هذه الأزمة زيادة معدلات التشوهات السعرية في الأسواق المحلية، وخاصة للقمح والزيوت لزيادة اتساع الفارق بين الاسعار المدعومة لتلك السلع وبين السوق الحر، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات تسرب السلع المدعومة لفئات مستهلكة أخرى، واستخدامات بعيدة تماماً عن ماهو مستهدف من سياسات دعم تلك السلع. بالإضافة إلى تزامن هذه الأزمة مع حدوث ارتفاعات حادة في أسعار سلع غذائية أخرى مرتبطة بالأنماط الغذائية، وخاصة لمحدودي الدخل وفي مقدمتها المنتجات الحيوانية والدواجن كنتيجة لارتفاع مستلزمات المكونات العلفية وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما جعل المستهلكون يواجهون صعوبات عديدة في الحصول على احتياجاتهم من سلع الغذاء سواء المدعومة نتيجة للندرة النسبية، أو غير المدعومة نتيجة للتضخم السعري الذي تجاوز حدود دخول شريحة كبيرة من المستهلكين.

وتعتمد استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 لتحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي من السلع الإستراتيجية على التوجهات التالية: العمل على تطوير شبكات الأمان الإجتماعي، وتطوير الأنماط الاستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية، والحد من الفاقد التسويقي للسلع الغذائية، وتحسين جودة وسلامة الغذاء، بالإضافة إلى زيادة معدلات الاعتماد الذاتي في توفير السلع الغذائية.

5-5 الجوع علي مستوى العالم

ذكرت الأمم المتحدة في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية عام 2017 أن معدل الجوع في العالم بدأ في الارتفاع مجدداً ليؤثر على 815 مليون شخص في عام 2016 بنسبة تقدر بحوالى 11% من سكان العالم، بعد أن شهد انخفاضاً مطرداً خلال العقد الماضي، وترجع هذه الزيادة لانتشار النزاعات المسلحة والصدمات المناخية. ويقدر اجمالى السكان الجوعى فى مناطق النزاعات بنحو 489 مليون نسمة أى مايعادل 60% من اجمالى الجوعى فى العالم. وأضاف التقرير أن "دق أجراس الخطر لا يمكن تجاهلها، وأنه لا يمكن القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030 ما لم يتم علاج جميع العوامل التي تقوض أمن الغذاء والتغذية.

الاطار رقم (6)

الخطة اليوسفية لمواجهة الجوع

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ * قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ * وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ * قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ **سورة يوسف43-49**

عندما رأى ملك مصر الرؤيا في المنام، أراد تفسيراً لها، فاتجهوا إلى يوسف عليه السلام، فقد فَسَّرَ لهم الرؤيا بأنه سيأتي سبع سنوات وفيرة، ستحقق المملكة فيها إنتاجاً زراعياً كبيراً، وبعدها سيأتي سبع سنين أخرى عصيبة وشديدة، يَعُم فيها القحط والجفاف، وبعدها سيأتي عام خير وبركة على الناس، بعد سنين القحط والجفاف. وقد دَلَّهم على كيفية التصرف في مثل هذه الظروف الصعبة، بخطته الحكيمة التي وضعها، فقال: أما السبع سنوات المخصبة، فتزرعون فيها دَأَباً أي بالعمل الدؤوب، يعني بالجد والاجتهاد، وطلب أن تُخَزَّن المَحَاصِيل في أماكن أمينة، حتى إذا جاءت السنوات العِجَاف، أخذ يُعطي كل إنسان حسب حاجته فقط، ولا زيادة على ذلك، فانْقَضَتْ السِنِينْ السبع، وخرجوا من هذا المأزق بإذن الله ثمَّ بحسن تخطيط وتدبير يوسف عليه السلام. وقد أنبأهم بأنه سيأتي عليهم عامٌ طيب، فيه يغاث الناس بالخيرات والرحمات والبركات، حيث تكثر المحاصيل لدرجة أنهم يبدأون بعصر الثمرات، بعدما كانوا بالكاد يأكلونها. كان الهدف واضحاً ومحدداً، وهو الاستعداد مقدماً لمواجهة المجاعة، وذلك باستخدام الإمكانيات المتاحة أفضل استخدام، عن طريق ادخار إنتاج سنوات الرخاء السبع لمواجهة سنوات الشدة السبع الأخرى ، انتظاراً لعام الرخاء.

أسباب الجوع:

يحدث الجوع (نقص الغذاء) بسبب العديد من العوامل المتمثل أهمها فيما يلي:

العوامل البيئية: تتضمن العوامل البيئية ما تشملة البيئة المحيطة بالفرد وأسرته ومايعتريها من عوامل خطورة كالتعرض للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات،الجفاف، الانخفاض الشديد فى درجات الحرارة،الزلازل، والمخاطر التى يتسبب فيها البشر مثل تلوث الماء والهواء، تلوث الأغذية، القيود على التوسع فى زراعة أراضى جديدة، ويتركز حوالى نصف الجوعى على مستوى العالم فى الأسر الريفية حيث تساعد الظروف المعيشية لهذه الأسر - من عدم الاتصال بمصادر مياه نقية وصرف صحى محسن - على كثرة تعرضهم للأمراض المعدية ونقص الغذية.

العوامل الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية: يرتبط نقص التغذية ووفيات الأطفال الرضع على المستوى الدولى والإقليمى ارتباطا مباشرا بالفقر. حيث يساهم تدنى نصيب الفرد من الدخل فى تدنى القدرة الشرائية للأسرة وتوجيهها نحو استهلاك سلع محدودة وهو ما يحد من المحتوى الغذائى الذي يحصل عليه أفرادها، كما أن استبدال

الوجبات الغذائية التقليدية بأطعمة حديثة غنية بالدهون المشبعة، أدى إلى ظهور خطر البدانة فى الشعوب والقضاء على الموروث الثقافى الأصلى لهذه الشعوب. وفي نفس الوقت فإن تردى المستويات التعليمية يؤدى إلى استهلاك الأسر الفقيرة لسلع غير مناسبة غذائيا أو أقتصاديا. ويؤثر التدهور المعرفى للإناث على إصابتهم بسوء التغذية وزيادة معدل الإنجاب وزيادة عدد الأطفال لدى الأسرة وتجاهل مراقبة نمط تغذية الأطفال. ومن الجدير بالذكر أن رأس المال الآجتماعى وشبكات التكافل الآجتماعى تساهم بشكل كبير فى الحد من مخاطر المجاعات.

العوامل المرتبطة بالإنتاج: ترتبط إتاحة الغذاء والمعروض الغذائى بعملية الإنتاج ودرجة استغلال الموارد الطبيعية ودرجة التعرض للمخاطر البيئية والطبيعية، ويعيق إنتاج الغذاء فى الدول الفقيرة عدم توفر التكونولوجيا التى تساعد على:

- التطوير الجينى للبذور والاستخدام الأفضل للأسمدة لتعظيم العائد المحصولى.
- مواجهة الآفات وتقليل الفاقد من المحاصيل، والحد من المخاطر البيئية، وتحسين السلالات.
- الاستثمار فى المشروعات الخاصة بالمياه.
- تدريب صغار الزراع على الاستغلال الأمثل للموارد.
- تحسين الحصاد والتخزين والتوزيع.

وبالتالى فإنه توجد علاقة وطيدة بين توظيف التكنولوجيا وزيادة العائد المحصولى ومايترتب عيه من انخفاض ملحوظ فى الأسعار وتحسن مستوى التغذية.

العوامل المرتبطة بالوظائف الحيوية: تتضمن هذه العوامل كافة المتغيرات التى تحدد احتمالية تعرض الشخص لنقص التغذية وكذلك العناصر التى تحد من الاستفادة الحيوية للجسم من الغذاء المستهلك، ومن أهم هذه العوامل:

- تعرض الأم لسوء التغذية بسبب تدنى الوجبات الغذائية المتحصل عليها قبل وأثناء الحمل، مما يؤدى إلى تدنى معدلات تغذية الجنين وولادة أطفال ناقصى الوزن عند الولادة.
- بدء مرحلة حصول الطفل على أغذية خارجية مبكرا لقصر فترة الرضاعة الطبيعية، مما يعرضه لعدم حصولة على احتياجاته التغذوية الكاملة فى هذه المرحلة الحرجة لنموه، وكذلك تعرضة للتلوث الغذائى فى مرحلة مبكره من نموه.

ويوضح الشكل التالى تلخيصا لأسباب نقص التغذية وعلاقاتها المتداخلة. فالمخاطر البيئية تؤثر على الموارد الطبيعية وبالتالى

يقل المعروض السلعى، مما يترتب عليه زيادة الأسعار فتعجز الأسر الفقيرة والاكثر احتياجا عن شراء مايكفيها من الغذاء .كذلك يتحدد النمط الاستهلاكى للأسر بناء على الموروث الثقافى والمستوى الاقتصادى والاجتماعى الذى تنتمى اليه هذه الاسر وهو مايحدد الحالة التغذوية للأطفال.

شكل رقم (5-2) أسباب الجوع ودور المجتمع والأسرة

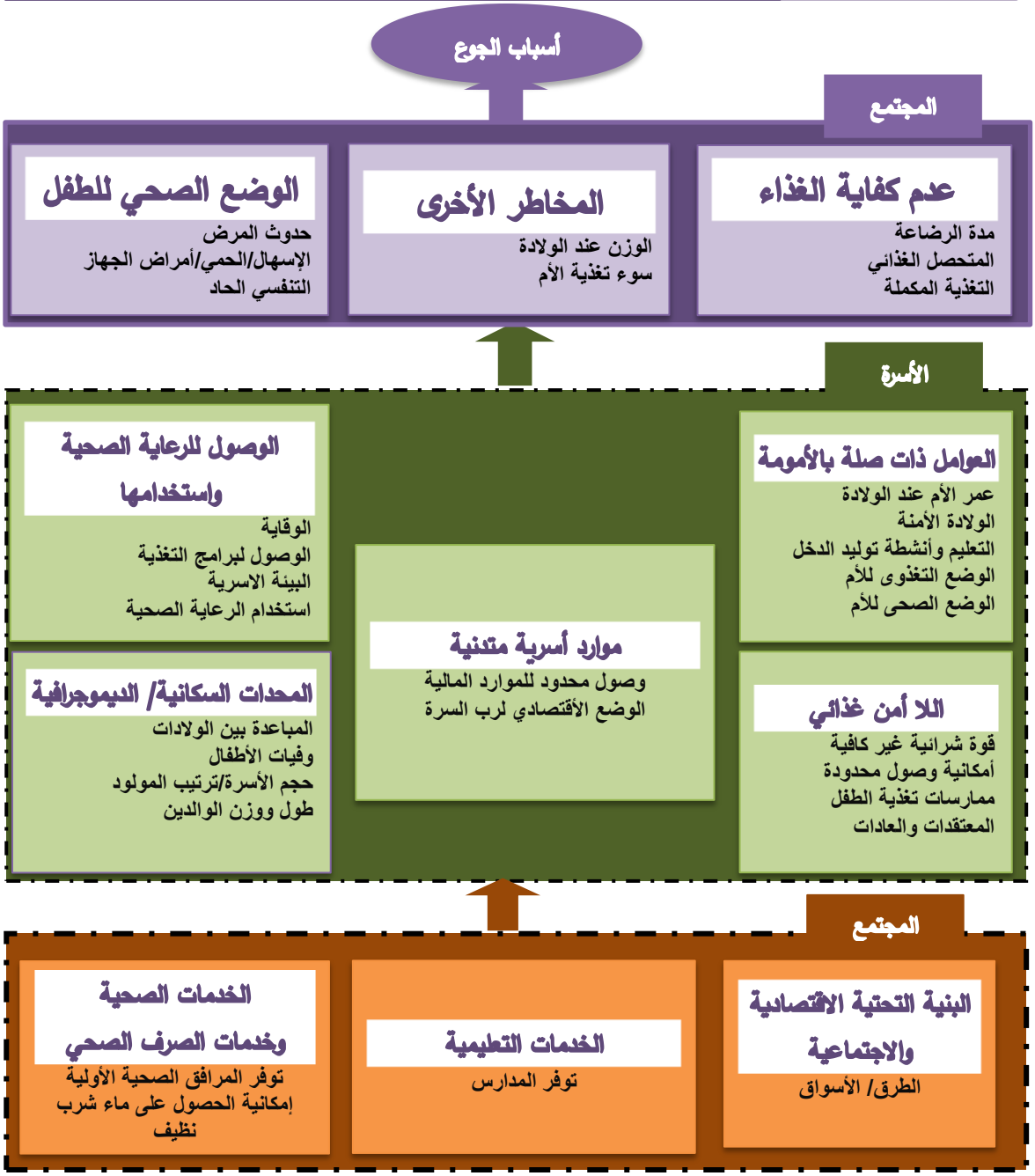

المصدر:مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار،تكلفة الجوع فى مصر،القاهرة،مايو 2013 ص28.

6-5 تجارب الدول فى تحسين أوضاع الجوع:

يعتبر القضاء على الفقر أهم سبل تحسين أوضاع الجوع والأمن الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض، وذلك من خلال وضع برامج للحماية الاجتماعية لضمان حصول جميع الأفراد على الأغذية، وتحسين أوضاعهم المعيشية، ويتناول الجزء التالي استعراض لتجربتى بنجلاديش والبرازيل بصفة عامة، والتجربة المصرية بصفة خاصة، من حيث الجهود الحكومية، والجهود الأهلية، في مجال مساعدة الفقراء والقضاء على الجوع وإنعدام الأمن الغذائي.

5-6-1 تجربة بنجلاديش (بنك الفقراء)

تعد تجربة بنك الفقراء أو ما يطلق عليه تجربة بنك جارمين من التجارب الرائدة في مجال مساعدة الفقراء وتحسين أوضاعهم المعيشية.

هدف بنك الفقراء: تقديم المساعدات للفقراء لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وليست المادية أو الاقتصادية فقط، حيث يقوم البنك بإقراض عملائه دون فوائد، وفي حالة تعثر سدادهم لا يلاحقهم بالسداد، حيث إن المقترض على علم بأن ما سيسدده للبنك سيذهب لمساعدة أشخاص آخرين يعانون من حالة الفقر نفسها.

فكرة البنك: برزت فكرة بنك الفقراء في بنجلاديش على يد صاحبها محمد يونس خلال فترة حصوله على منحة الدكتوراه من جامعة فولبرايت بولاية تيسني الأمريكية عام 1965، حيث نشبت حرب تحرير بنجلاديش واستقلالها عن باكستان، وقد كان ضمن الحركة الطلابية البنغالية المؤيدة للاستقلال، ثمّ أصبح رئيساً لقسم الاقتصاد في جامعة شيتاجونج عام 1972، إلا أن أهالي بنجلاديش كانوا يعانون ظروفاً معيشية صعبة، وتفاقمت معاناتهم بحدوث مجاعة قتل فيها ما يقرب من مليون ونصف شخص عام 1974، مما دفع محمد يونس لإقناع البنك المركزي والبنوك التجارية لوضع نظام للإقراض بدونن ضمانات، إلا أن محاولاته انتهت بالفشل.

وفكر في إنشاء صندوق للإقراض الخاص للفقراء ليبدأ مشروعاً في قرية جوبرا بمساعدة طلابه حتى عام 1979 في محاولة لإثبات وجهة نظره بأن الفقراء جديرون بالإقراض، وقد نجح المشروع نجاحاً باهراً وأسفر عن تغيير حياة 500 شخص للأفضل، ليقتنع البنك المركزي بفكرته عام 1979 وتبنى مشروع جيرامين أي مشروع القرية، وقد وصل عدد فروع البنك 2,600 فرع جميعها في القرى، ووصل عدد المقترضين إلى حوالي 8.5 مليون شخص نحو 97%

منهم من النساء، كما وصل معدل سداد القروض بالبنك إلى 99%.

بفضل قروض البنك للنساء احتلت بنجلاديش المركز الثاني عالمياً بعد الصين في صناعة الملابس الجاهزة، ولم تتوقف إسهامات بنك الفقراء في بنجلاديش عند هذا الحد، بل ساهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله، حيث ساهم في النهوض بالتعليم والصحة والتأمين الصحي ومجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتم استحداث نوع جديد من الشركات غير الهادفة للربح تعمل لحل مشكلات اجتماعية معينة، وقد حصل محمد يونس على جائزة نوبل عام 2006 مناصفة مع بنك جرامين تكريماً على جهوده في مجال محاربة الفقر وتمكين المرأة.

الإستفادة من تجربة بنجلاديش: لدي مصر فرصة حقيقية للاستفادة من تجربة جرامين وتطبيقها، بسبب وجود شبكة عريضة من مكاتب البريد التي يمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى الفقراء، بالإضافة إلى وجود بنك ناصر الإجتماعي، والصندوق الإجتماعي للتنمية، ورصد الرئيس عبد الفتاح السيسي 200 مليار جنيه على 3 سنوات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أكد محمد يونس أن مصر كان من المفترض أن تكون أول دولة تحتضن فرعاً لبنك جرامين في الشرق الاوسط، إلا أن العديد من العقبات واجهته عام 1996 لإنشاء فرع لهذا البنك.

2-6-5 تجربة البرازيل (منحة الاسرة)

تعتبر التجربة البرازيلية فى مجال الدعم النقدى المشروط وغير المشروط، واحدة من أفضل التجارب فى العالم، فوفقا للنتائج التى حققها برنامج الدعم النقدى «منحة الأسرة»، الذى نفذته البرازيل فى أوائل 2003، تم تحرير أكثر من 35 مليون شخص برازيلى من الفقر المدقع.

فكرة برنامج منحة الأسرة: تُدفع المنح مباشرة للأسر عن طريق بطاقة بنكية، دون أى تدخلات أو وساطة، وفى كل شهر تنشر الحكومة الفيدرالية على موقع الإنترنت قائمة بالعائلات التى تحصل على «منحة الأسرة»، فضلاً عن هذا، فإن هيكل البرنامج يتضمن اللجان والحكومات المحلية، التى تشرف على عملية الدفع وبالتالى توفرت الشفافية للجميع.

هدف برنامج الدعم النقدى: أُطلق البرنامج فى أكتوبر 2003، فى بداية الفترة الأولى لحكم الرئيس البرازيلى السابق، لولا دى سيلفا، ويعتبر البرنامج واحدا من أكبر وأنجح برامج التحويل النقدى فى العالم، فضلا عن دوره الدولى المهم، وترتكز أهدافه على تخفيف وطأة حدة الفقر المدقع، من خلال

تحويلات نقدية للأسر الموجودة تحت خط الفقر، حتى لا ينتقل الفقر عبر الأجيال، وذلك من خلال ضمان حق المستفيدين فى الصحة والتعليم، ولقد واجه البرنامج العديد من التحديات، منها على سبيل المثال كيفية الاستهداف وآليات المراقبة وطرق وضع آليات مبتكرة ومثالية للتقييم وإدارة البرنامج. وكان أول تحد واجه هو الوصول للأسر الأفقر، خاصة أن البرازيل بلد مساحتها كبيرة وتتسم بتعدد أعراقها وثقافتها، ولكى يتم التعامل مع ذلك، صممت الحكومة البرازيلية ونفذت برنامجا مبسطا يعتمد على بعض الأساسيات التالية:

المرأة: هى أفضل شخص فى العائلة يعرف كيف ينفق التحويلات النقدية، لأنها هى التى تعتنى بالأطفال.

الأشخاص الأفقر: وهم الذين يقل دخلهم عن خط الفقر المُصمم خصيصا لهذا البرنامج، وفى هذه الحالة لن يكون المستفيدون فى حاجة لتوثيق دخلهم، لأن المواطنين الأفقر يكسبون معيشتهم عن طريق وظائف صغيرة لا نستطيع إثباتها بالوثائق.

الدخل: المتطلب الوحيد للحصول على برنامج منحة الأسرة، هو دخلها، فالعائلات البرازيلية التى تحصل على 70 دولاراً فى الشهر كمتوسط للدخل، وكذا العائلات التى تحصل على متوسط دخل شهرى ما بين 70 دولاراً ، 140 دولاراً ولديهم أطفال تحت 18 عاما، سيحصلون على التحويلات النقدي. ولا تفرض أى زيادة فى الضرائب لتمويل البرنامج، لكنه كان يُمول مباشرة من الموازنة العامة، وفى 2014 وصل عدد المستفيدين من برنامج منحة الأسرة نحو 14 مليون أسرة، بتكلفة بلغت1% من ميزانية الحكومة البرازيلية.

نتائج البرنامج: استطاعت «منحة الأسرة» أن تغطى بالكامل نفقات الأسرة الشهرية، فهذه المنح استخدمتها الأسر فى الطعام والكتب المدرسية والملابس، وواحد من النتائج الإيجابية للبرنامج هو أنه تسبب فى مضاعفة الناتج المحلى الإجمالى، فكل 1 دولار دفع للأسر تسبب فى حافز للنمو، بنسبة 1.78 دولار للناتج المحلى الإجمالى.

ساعدت «منحة الأسرة» البرازيل على الخروج لأول مرة من خريطة الجوع العالمية، بشهادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فما بين عامى 2002، 2014 كانت البرازيل ضمن أفضل ثلاث دول فى مجال خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنسبة 82%، كما انخفضت وفيات الأطفال بسبب الإسهال بنسبة 46% وانخفضت وفيات الأطفال الناجمة عن سوء التغذية بنسبة 58%، وكذلك حققت البرازيل نتائج إيجابية أخرى، منها زيادة أعداد المتمتعين

بالرعايــة الصــحية قبــل الــولادة بنســبة 50%، كما انخفضت معدلات الولادة المبكرة بـ 14%، ولذلك انخفض عدد الرضع الذين يولدون ناقصى الوزن، وأصبح 99% من الأطفال يحصلون على التطعيم، وانخفضت نسبة سوء التغذية لدى الأطفال الذين استفادوا من «منحة الأسرة» بنسبة 52% ما بين عامى 2008،2011

ساعد البرنامج الأطفال الذين يعيشون فى فقر على الانتظام فى المدارس، ففى الماضى، كانت مشكلة التسرب من التعليم مشكلة رئيسية، الآن البرنامج استطاع أن يمنح الحياة لـ 17 مليون طفل وتلميذ، وأصبح الحد الأدنى للانتظام فى المدارس بعد الاعتماد على البرنامج للأطفال من سن 6 إلى 15 عاما 85%، كما أصبح معدل التسرب من التعليم للمستفيدين من البرنامج أقل فى جميع مراحل التعليم الأساسى، ففى المرحلة الثانوية على سبيل المثال، بلغ مُعدل التسرب بين الأطفال المستفيدين من «منحة الأسرة»، نحو 7% بينما بلغ المعدل القومى حوالى 10.8%، والآن أصبح الأداء المدرسى ونسبة النجاح لهؤلاء الأطفال على نفس المستوى للأطفال الآخرين الموجودين فى شبكة التعليم العام.

تطور مركز البرازيل فى معدل الفقر المزمن، استناداً لمعايير البنك الدولى، وتم الحد من عدم المساواة خاصة بين الطبقات الأفقر دخلا، ومختلفى الأعراق والفئات العمرية.

تسبب البرنامج فى القضاء على الفقر المُدقع من خلال خطة البرازيل الوطنية، والتى أطلقت عام 2011 وهى عنصر مهم فى استراتيجة طويلة الأجل لسياسات الضمان الاجتماعى البرازيلي، وتسعى هذه الخطة إلى تحسين وصقل المهارات وتوسيع الفرص للأشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع، من خلال تحسين سياسات التحويلات النقدية، مثل «منحة الأسرة»، وزيادة فرص الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية وتحسين نوعيتها، وتنفيذ مبادرات تستهدف مختلف الفئات الضعيفة مثل عمال القطاع غير المنظم فى المناطق الحضرية، وأسر المزارعين، وهواة جمع المواد القابلة لإعادة التدوير، والمواطنين بلا مأوى، والمجتمعات المحلية التقليدية والشعوب الأصلية فى البلاد.

وتستهدف هذه الخطة إنشاء شبكة من الخدمات لتعزيز الحماية الاجتماعية، ووضع استراتيجية لمكافحة الفقر المدقع، ويركز مركز التدخل الحكومى الذى أنشئ لذلك، على تحسين أوضاع الحماية الاجتماعية ومساندة العاملين فى المناطق الريفية والحضرية فى مواجهة التغيرات التى طرأت فى سوق العمل.

5-6-3 التجربة المصرية

تتضمن التجربة المصرية استعراض الجهود الحكومية والأهلية في مجال تحسين أوضاع الفقر والجوع، من خلال التعرف على برنامجى تكافل وكرامة والذي يمثل الدور الحكومى، وتجربة بنك الطعام والذي يمثل الجهود الأهلية.

5-6-3-1 الجهود الحكومية (برنامجى تكافل وكرامة)

بدأت وزا رة التضامن الاجتماعى وبالتعاون مع بعض الوزارات والجهات الآخرى فى تنفيذ برنامجين للدعم النقدى بهدف دعم الفئات الأكثر فقراً فى قرى صعيد مصر، وبعض المناطق المتاخمة لمحافظتى القاهرة والجيزة حيث تعيش بعض الآسر التى تعانى من الفقر الشديد.

هذان البرنامجان هما برنامج تكافل، وبرنامج كرامة، وتنفيذ هذين البرنامجين هو جزء من شبكة الحماية الاجتماعية، ومنظومة ادارة الدعم، ولبرنامجى(تكافل وكرامة) أهداف اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية حيث إن البرنامجين موجهان أساساً إلى فئتين هما: **الفئة الأولى (برنامج تكافل)** هى الأسر التى لديها أطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية، أما **الفئة الثانية (برنامج كرامة)** فهى فئة كبار السن فوق 65 عاماً والذين لا يقدرون على العمل، وليس لهم مصادر دخل ثابتة أو المعاقين اعاقة تمنعهم من العمل والكسب، وأيضا لا يملكون دخلاً ثابتاً.

وتنفيذ برنامجى تكافل وكرامة يعكس فهما عميقا لقضية العدالة الاجتماعية المتشابكة والتى تحتاج لحلها رؤية جذرية وشاملة، وقد ادركت الحكومة المصرية اهمية قضية العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدعم الحكومى ليصل إلى مستحقيه الفعليين حيث يستفيد من هذين البرنامجين فى مرحلتهما الأولى اكثر من نصف مليون مصرى يحصلون على الدعم النقدى.

برنامج تكافل: يهدف إلى تقديم دعم نقدى للأسر الفقيرة والتى لديها أطفال يتعلمون فى مراحل التعليم المختلفة من مرحلة الحضانة وحتى المرحلة الثانوية، وذلك للمساعدة فى استمرار هؤلاء الأطفال فى العملية التعليمية حيث يقدم برنامج تكافل لكل اسرة 60 جنيها للتلميذ فى المرحلة الابتدائية، 80 جنيها للتلميذ فى المرحلة الإعدادية، 100 جنيه للتلميذ فى المرحلة الثانوية، ويشترط لحصول الأسرة على هذه المبالغ أن يستمر اطفالها فى الحضور بالمدارس بنسبة لا تقل عن 80% من أيام الدراسة الفعلية، هذا بالنسبة للجانب التعليمى لبرنامج تكافل.

أما بالنسبة للجانب الصحى للبرنامج فهو يقدم دعماً نقدياً للأسر التى لديها أطفال قبل سن المدرسة (اقل من 6 سنوات)، وللأمهات الحوامل وذلك بشرط ان تقوم الأسرة بتنفيذ برامج الرعاية الصحية التى تضعها وزارة الصحة من حيث متابعة الحمل للأمهات وتنفيذ برامج التطعيمات والوقاية للأطفال حديثى الولادة والأقل من 6 سنوات، والحد الأقصى للأطفال المستفيدين من هذا البرنامج هو ثلاثة اطفال للأسرة الواحدة.

برنامج كرامة: يهدف برنامج كرامة الى تقديم مساعدة مالية لفئتين من الأسر الفقيرة هما كبار السن والمعاقين، بالنسبة لكبار السن فوق 65 عاما، يشترط أن يكون غير قادر على العمل والكسب وألا يكون للأسرة دخل ثابت مثل المعاشات التأمينية أو معاش الضمان الأجتماعى.

أما بالنسبة للمعاقين فيشترط ان تكون الإعاقة مانعة عن العمل، ويكون ذلك عن طريق تقديم شهادة طبية معتمدة من القوميسيون الطبى التابع له المستفيد والمعتمد من وزارة الصحة تثبت عدم قدرته على العمل.

يقدم برنامج كرامة 325 جنيها لكل فرد تنطبق عليه شروط البرنامج داخل الأسرة، ومبلغ 425 جنيها للفردين داخل الأسرة الواحدة، 550 جنيها لثلاثة افراد (وهو الحد الأقصى للبرنامج) داخل الأسرة الواحدة، وقدرت التكلفة النهائية للمشروع 5.6 مليارات جنيه قام مجلس الوزراء باعتمادها بالفعل بحيث تنفذ على ثلاث مراحل وبهدف تقديم دعم نقدى لثلاثة ملايين اسرة فقيرة على مدى أربع سنوات.

ويوضح الجدول التالي الجهات المشاركة فى تنفيذ برنامجى تكافل وكرامة.

جدول رقم (5-1):
أعمال الجهات المشاركة في برنامجى تكافل وكرامة

البيان	الأعمال المنوطة بها
وزارة التضامن الأجتماعى	الوزارة القائمة بالتنفيذ والمشرفة على اختيار المستحقين والتى عن طريقها تصدر البطاقة الذكية التى يتم الصرف بها للمستحقين
وزارة التربية والتعليم	تمد القائمين على تنفيذ برنامج تكافل بنسبة حضور اطفال الأسر المستحقة للبرنامج وانتظامهم بالمدارس بنسبة حضور لا تقل عن 80% من ايام الدراسة الفعلية
وزارة المالية	تقدم الدعم النقدى للمستحقين طبقا للخطة التى تضعها وزارة التضامن
وزارة الداخلية	التأكد من صحة البيانات التى تتقدم بها الأسر التى تريد الاستفادة من احد البرنامجين
هيئة البريد	صرف المبالغ المستحقة للمستفيدين من البرنامج عن طريق مكاتبها المنتشرة فى كل مكان

ويتابع برنامجى تكافل وكرامة بعض الجهات الدولية مثل البنك الدولى، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف)، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة

النطاق الجغرافي لبرنامج "كرامة وتكافل:

يستهدف البرنامج محاصرة خريطة الفقر في المحافظات المصرية على عدة مراحل:

المرحلة الأولي: تشمل ثلاث من محافظات الصعيد، وهى أسيوط وسوهاج والأقصر، وقد بلغت قيمة المساعدات الشهرية لعدد 9 مراكز في هذه المحافظات 148,379 مليون جنيه. وبلغ عدد المستحقين لمرتبات البرنامج الشهرية في محافظة أسيوط التي يُغطي خمسة مراكز منها، هي: صدفا، وأبو تيج، وساحل سليم، والبداري، والغنايم 52,537 ألف أسرة، حصلت على مبلغ قيمته 65,634 مليون جنيه.

بينما بلغ عدد المستفيدين من البرنامج في مراكز طهطا وجهينة وساقلته بمحافظة سوهاج 27,277 ألف أسرة، وبلغت قيمة المبلغ الذي وصل لمستحقيه في تلك المحافظة 69,891 مليون جنيه، وبلغ عدد الأسر المتقدمة للحصول على دعم البرنامج في محافظة سوهاج 39 ألف أسرة.

أما محافظة الأقصر فقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج، والتي اقتصرت على مركز إسنا، 10,726 ألف أسرة، بمبلغ قيمته 12,853 مليون جنيه، وبلغ عدد المتقدمين للحصول على معاشات ومرتبات البرنامج الشهرية في تلك المحافظة 20,864 ألف أسرة.

المرحلة الثانية: وتشمل أربع محافظات هي قنا وأسوان والجيزة والقاهرة، بالإضافة إلى تغطية باقي مناطق محافظات المرحلة الأولى. ويستهدف البرنامج الأسر المستحقة في مراكز العياط وأطفيح والصف بمحافظة الجيزة، بالإضافة إلى منطقة بولاق الدكرور. وأما في محافظة القاهرة فقد بدأ البرنامج في منطقة منشأة ناصر. وفي محافظة قنا يستهدف البرنامج خمسة مراكز، هي الوقف وقفط وقوص ونقادة ومركز قنا. وفي محافظة أسوان يستهدف البرنامج مركزين هما نصر النوبة وكوم أمبو.

إيجابيات تنفيذ البرنامج:

يحقق برنامج "كرامة وتكافل" المعني السامي الذي تريده الدولة في تحسين الظروف المعيشية لحياة أسر تحتاج إلى تدخل حاسم منها لمد يد العون لهم، ويمكن اجمال الإيجابيات فيما يلي:

- ساعد البرنامج على المدى القريب في التقليل من معدلات التسرب من التعليم.
- أجبر الأسر الفقيرة في القرى والنجوع على المتابعة الصحية لأطفالهم، حيث يقدم برنامج تكافل مساعدات مادية مشروطة

للأسر التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة، أو الأطفال الصغار الذين يحتاجون إلى الرعاية والمتابعة الصحية. ويُشترط لاستمرار الحصول عليه تقديم كشوف متابعة برامج الوقاية والصحة الأولية للأطفال من سن الميلاد حتى 6 سنوات والأمهات بالوحدات الصحية الحكومية، وأيضًا أن يكون الأطفال من سن 6 سنوات إلى 18 مسجلين بالمدارس بنسبة حضور لا تقل عن 80% من عدد أيام الدراسة.

- حدد البرنامج مبلغ 60 جنيهًا شهريًّا للطالب في المرحلة الابتدائية، 80 جنيهًا للمرحلة الإعدادية، 100 جنيه للمرحلة الثانوية.
- يقدم البرنامج مساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن فوق الـ 65 عامًا تعينهم على توفير احتياجاتهم الضرورية، وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، حيث تقدم مساعدات برنامج كرامة التي تتراوح ما بين 350–400 جنيه لكل شخص بحد أقصى 3 أشخاص للأسرة الواحدة، لكبار السن فوق الـ 65 عامًا، الذين ليس لهم معاش ثابت، ولمن لديه عجز كلي أو إعاقة كاملة.
- **مواجهة المساعدات المشروطة التي تقدمها جماعات تتمسح بالدين كالإخوان المسلمين وغيرهم للأيتام والأرامل في بعض المناطق، وبالتالي أضحي تنفيذ برنامج "كرامة وتكافل" في بعض هذه المناطق سبيلاً مهمًّا لوقف استغلال الفئات المهمشة والفقراء من قبل الجماعة.**
- استطاعت مرتبات برنامج كرامة وتكافل أن تفتح أمام فقراء تلك المناطق نوافذ الأمل على اعتبار أن الحكومة بدأت تُدرك معاناتهم.
- ساهم البرنامج في تفعيل جهود الشباب مع برامج التنمية الحكومية، وتحريك محفزات الرضا العام تجاه الأداء العام للدولة لديهم، حيث إن أغلب المتقدمين والمستفيدين من البرنامج من الشباب المعيل، لدرجة أنهم وصفوا مرتبات البرنامج بأنها الحكومة الوحيدة التي قدمت بدل بطالة لهم. استطاع البرنامج سدَّ الفراغ الذي تركته جمعيات الجماعات المتأسلمة في مناطق الفقر في بعض قرى محافظات أسيوط وسوهاج والأقصر، بل قد يكون البرنامج حصنًا قويًّا يمنع عودة الاستغلال السياسي الذي كانت تقوم به التيارات الدينية في تلك المناطق.
- استطاع البرنامج دمج الفئة المهمشة من المزارعين والفلاحين "المستأجرين" في تلك المناطق المستهدفة اجتماعيًّا، حيث إن تلك الفئة تأثرت كثيرًا بعد يناير2011، وأصبحت غير قادرةٍ على توفير مصاريفها اليومية بسبب ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج.

إنجازات المرحلة الأولى لبرنامج الدعم النقدى المشروط "تكافل وكرامة" في 28 مايو 2016

تستهدف وزارة التضامن الإجتماعي تقديم الدعم إلى أفقر 20% من سكان مصر، على مدار ثلاث سنوات، حرصاً على شمول الأسر الفقيرة والأولى بالرعاية بسبل الحماية الاجتماعية المختلفة.

وقد نجحت الوزارة بعد تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج فى تسجيل 1,003,136 أسرة فى 1,046 قرية (ما يوازى 2,300,000 مواطن) على مستوى 10 محافظات تقع معظمها فى الوجه القبلى، وتم الصرف إلى 506,453 أسرة معيشية بدعم مالى يتراوح بين 325–625 جنيها، حيث يتم الصرف شهرياً لمستحقى كرامة وربع سنويا لمستحقى تكافل.

ويعد برنامج "تكافل وكرامة" أحد آليات وزارة التضامن الاجتماعي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية وربطها بمؤشرات تنموية لتعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة، وجاء البرنامج استجابة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الحكومة المصرية وجهودها فى تبنى سياسات عادلة، مستهدفاً الوصول إلى مليون ونصف أسرة فقيرة، تشمل من 7 إلى 7.5 مليون مواطن على ثلاث مراحل، إضافة إلى 2,61 مليون أسرة تشملهم المعاشات الضمانية والمساعدات النقدية المُقدمة من الوزارة.

مذكرة تفاهم بين 3 وزارات وبرنامج الغذاء العالمي، تم الإعلان 3 ابريل 2017 عن شراكة جديدة بين ثلاث وزارات هي التضامن الاجتماعي، والصحة والسكان، والتموين والتجارة الداخلية تتضمن إطلاق مشروع "1000 يوم" الممول من برنامج مبادلة الديون المصرية الألمانية حيث يدعم في مرحلته التجريبية 40 ألف امرأة حامل ومرضعة في ثلاث محافظات في صعيد مصر هي الأكثر فقرا: سوهاج، أسيوط، قنا.

وتقوم وزارة التضامن باختيار النساء المستفيدات من المشروع من بين المستفيدات من برنامج الدعم النقدي للأسرة "تكافل"، والذي يستهدف أكثر الفئات احتياجاً.

ويعمل المشروع على تعزيز التغذية الصحية وزيادة الوعي خلال أول 1000 يوم من حياة الطفل، وسوف تحصل السيدات اللواتي يجرين فحوصا منتظمة للحمل في الوحدات الصحية المحلية على بدل شهري قدره 80 جنيها مخصصا لسلة غذائية مغذية محددة كمكمل لنظامهم الغذائي، مشروطة بزيارتهن الروتينية للوحدة الصحية. ومن شأن هذه التغذية أن تكون حافزا لتشجيع النساء على

متابعة حالات حملهن عن كثب ونمو أطفالهن بعد الولادة.

5-6-3-2 الجهود الأهلية (بنك الطعام المصري)

منظمة محايدة متخصصة في التغلب ومكافحة الجوع من خلال تقديم برامج متنوعة وفعالة لحل هذه المشكلة بشكل مستمر.

تأسيس بنك الطعام المصري: تأسست المنظمة من قبل مجموعة من رجال الأعمال عام 2004، وتم تطويرها بطريقة مهنية لتصبح مؤسسة محترفة، وأقام بنك الطعام المصري علاقات شراكة وتعاون مع كافة الجهات المعنية بالجوعى في مصر.

رؤية بنك الطعام المصري: مصر خالية من الجوع بحلول عام 2020.

رسالة بنك الطعام: " القضاء على مشكلة الجوع من خلال خطط تنمية على المدى البعيد، والبرامج التوعوية والتعليمية وبرامج التغذية، من خلال تأسيس بنوك الغذاء في المنطقة بالتعاون مع الشركاء المحتملين ذوي المصداقية في جميع القطاعات (أفراد، مؤسسات رسمية، متطوعون، قطاعات أهلية وخاصة).

محاور برنامج الطعام المصرى: يعمل البنك على خمسة محاور رئيسية هى:

المحور الأولي إطعام الغير قادر: خلال توفير الطعام بشكل دوري للفئات المستحقة غير القادرة على العمل، وهم ذوي الإعاقة والعاجزين وكبار السن، ومعيل الأسرة المصاب بمرض مزمن والأيتام.

المحور الثاني تنمية القادر: من خلال تعليم وتأهيل لحرف ومهن ومشروعات صغيرة لتنمية قدرات الفرد ليقوم بدوره في المجتمع.

المحور الثالث التوعية بعدم إهدار الطعام: من خلال حملات توعية للأفراد تحث على عدم إهدار الطعام الفائض عن حاجتهم وتقديمه لأكثر الفقراء احتياجاً في المنطقة.

المحور الرابع الاستثمار ضمان الاستمرار: من خلال العمل على استثمارات لهذه المؤسسة بحيث تدر دخلا يضمن استمراريتها.

المحور الخامس تنظيم عشوائية العمل الخيري: من خلال تنظيم العمل الخيري وتطويره من خلال برامج تسويقية مدروسة ومثال على ذلك برنامج صك الأضحية.

أنشطة بنك الطعام المصري:

تتنوع أنشطة بنك الطعام المصري بين العديد من الأنشطة، ويوضح الجدول التالي الأنشطة الرئيسية للبنك خلال الفترة 2014-2016.

جدول (5-2)
انشطة بنك الطعام المصري خلال الفترة 2014-2016

النشاط	2014	2015	2016
الإطعام الشهري (الأطعمة الجافة)	800,000	1,341,102	1,338,786
الإطعام الموسمي خلال رمضان (عدد المستفيدين)	150,000	264,055	284,290
موائد الرحمن (عدد المستفيدين)	-	53,475	34,805
لحوم الأضاحي (عدد الأسر التي وصلها اللحوم)	280,000	405,922	676,485
التبرعات العينية (عدد المستفيدين)	70,000	141,600	225,120
عدد الجمعيات	21,496	21,646	21,790
دور الأيتام (عدد المستفيدين)	-	7,166	6,349
قوافل بنوك الخير (عدد الطرود التى تم توزيعها)	-	10,930	44,669

المصدر: الموقع الألكتروني لبنك الطعام المصرى www.egyptianfoodbank.com

برامج بنك الطعام المصري: قام بنك الطعام المصري بتحديد 6 برامج رئيسية لخدمة المحتاجين والوصول إلى أهدافه، ويوضح الشكل التالي هذه البرامج وهي: برامج التغذية، برامج التنمية، برامج توفير الغذاء، برامج المتطوعين، الاستثمار من أجل الاستدامة، إطلاق مشروع ضخم لتطوير القرى والصرف الصحي وتوفير إمدادات المياه ومركز صحي ومدارس ومركز شباب، وإعادة تدوير الوظائف.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الاستثمار المصرى الجديد يحفز المستثمرين ورجال الأعمال للمشاركة فى تحقيق اهداف التنمية الشاملة حيث ينص قانون رقم 72 لسنة 2017 بإصدار قانون الاستثمار، في المادة رقم 15 "يجوز للمستثمر تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة تخصيص نسبة من أرباحه السنوية لاستخدامها فى إنشاء نظام للتنمية المجتمعية، خارج مشروعه الاستثمارى، من خلال مشاركته فى كل من المجالات التالية أو بعضها:

- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة وتحسينها، وتقديم خدمات أو برامج الرعاية الصحية أو المجتمعية أو الثقافية أو فى إحدى مجالات التنمية الأخرى.
- دعم التعليم الفنى أو تمويل البحوث والدراسات وحملات التوعية التى تستهدف تطوير الإنتاج وتحسينه بالاتفاق مع إحدى الجامعات أو مؤسسات البحث العلمى.

ويعد ماينفقه المستثمر من مبالغ فى إحدى المجالات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بما لايتجاوز نسبة (10%) من أرباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم وفقا لنص المادة(23) (بند8) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم91 لسنة2005.

شكل رقم (3-5) برامج بنك الطعام المصري

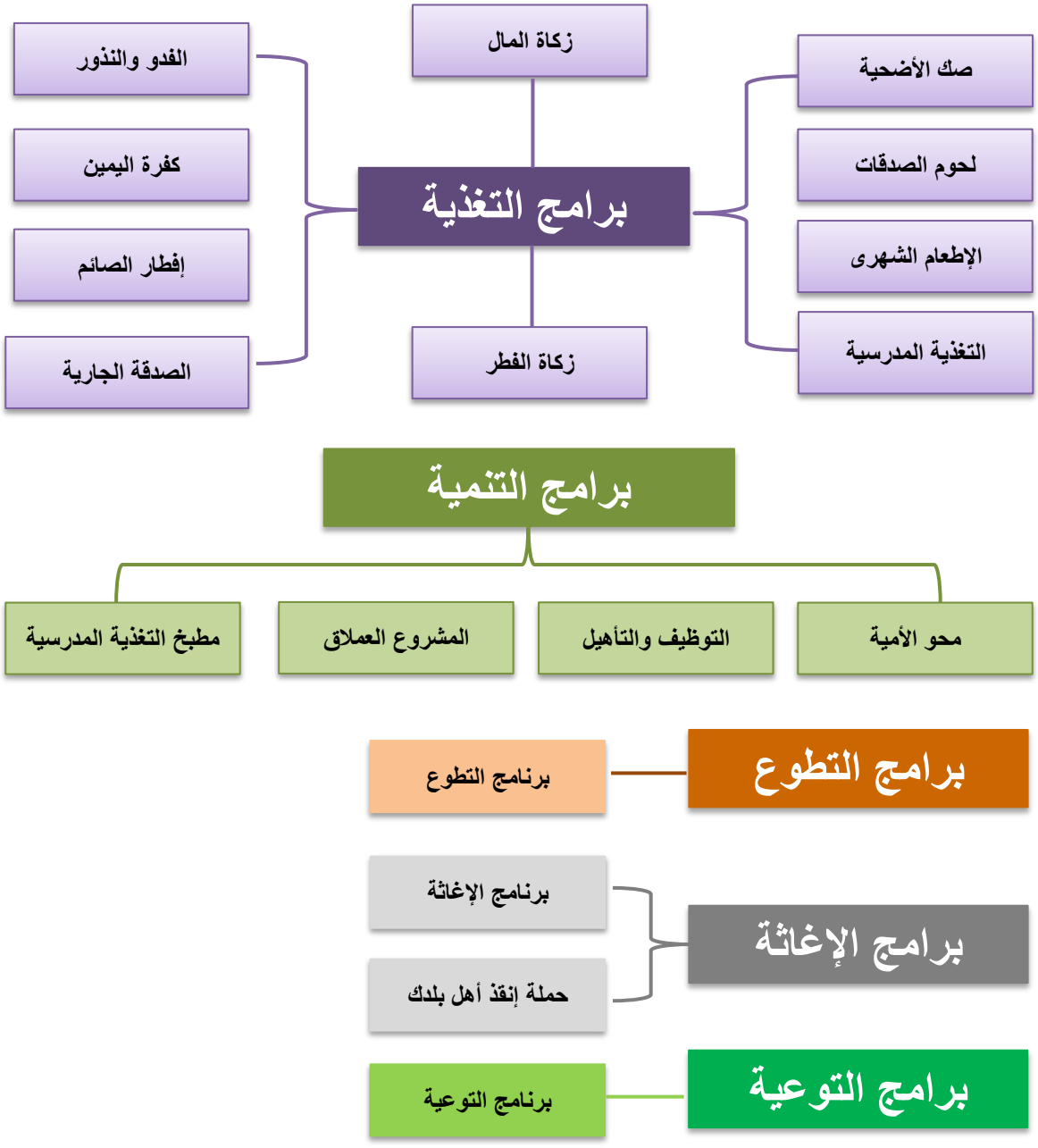

المصدر: الموقع الألكتروني لبنك الطعام المصرى www.egyptianfoodbank.com

الملاحق

ملحق رقم (1): مفاهيم ومصطلحات التقرير ومنهجية حسابها

يستعرض الملحق رقم (1) مفهوم الأمن الغذائي ومنهجية حسابه وفق منظمة الأغذية والزراعة، والإيكونوميست، وكذلك المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالأمن الغذائي والمنهجية البحثية المستخدمة لحساب أى منها وخاصةً الواردة بالتقرير، وقد تم تقسيمه وفقاً لذلك إلى أربعة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول: يستعرض مفاهيم الأمن الغذائي وأبعاده ومستوياته. **الجزء الثاني:** يتناول المؤشرات الرئيسية والفرعية المرتبطة بالأمن الغذائي والصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. ومؤشر الغذاء العالمي ومؤشراته الفرعية والصادر عن الإيكونوميست وكيفية قياسه. ومؤشر الجوع العالمي، فضلاً عن بعض المؤشرات الإضافية التى تعكس أحوال الأمن الغذائي بصفة عامة. **الجزء الثالث:** يضم المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية والانتاج الزراعي (مصدر الغذاء) بصفة عامة، والواردة بالتقرير بصفة خاصة. **الجزء الرابع:** يضم المفاهيم الأمنية المرتبطة بمفهوم الأمن الغذائي.

أولاً: مفاهيم الأمن الغذائي وأبعاده ومستوياته

(1) مفهوم الأمن الغذائي:

عرف مؤتمر الأغذية العالمي عام 1974 الأمن الغذائي بأنه توافر الإمدادات الغذائية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات على مستوى العالم للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي، وللتغلب على التقلبات في الإنتاج والأسعار.

وعرفت منظمة الأغذية والزراعة عام 1983 الأمن الغذائي بأنه تمكن جميع الناس في جميع الأوقات من الوصول المادي والاقتصادي للأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها، ويتضح من هذا التعريف تركيزه على الوصول أو الحصول على الأغذية بشقيه المادي والاقتصادي.

كما عرفت القمة العالمية للأغذية عام 1996 الأمن الغذائي بأنه يتحقق عندما يتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية.

(2) أبعاد الأمن الغذائى:

يمكن تحديد أبعاد الأمن الغذائى وفقاً للتعريفات السابقة في أربعة أبعاد تشمل كل توافر الأغذية (الإتاحة)، الوصول (النفاذ) للغذاء، التغذية والاستخدام، الاستقرار.

توافر الأغذية (الإتاحة): يلعب توافر الأغذية دوراً بارزاً علي صعيد الأمن الغذائي، فمن الضرورى إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لجميع السكان، علماً بأن توافر

الأغذية ليست شرطاً كافياً لضمان حصول الأشخاص على الغذاء بشكل مناسب[30].

ويعني توفر كميات كافية من الأغذية ذات النوعية الملائمة، سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الواردات بما في ذلك المعونات الغذائية، ويتحقق توافر الأغذية عندما تكون هناك كميات كافية من الأغذية متاحة لجميع الأفراد داخل الدولة[31].

الوصول (النفاذ) إلى الأغذية: يستند الوصول إلى الأغذية إلى ركيزتين هما: الوصول الاقتصادي، والوصول المادي. حيث يتحدد الوصول الاقتصادي إلى الأغذية من خلال الدخل المتاح للمستهلك، وأسعار السلع الغذائية. أما الوصول المادي إلى الأغذية، فيتحدد من خلال مدي توافر البنية التحتية والتى تضم شبكة الموانئ والطرق وخطوط السكك الحديدية، ومرافق تخزين الأغذية وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق.

أى أن الوصول أو الحصول على الأغذية يعتمد بالأساس على الدخل المتاح للافراد، وأسعار المواد الغذائية، ومدى توافر البنية التحتية بالدولة.

التغذية والاستخدام: ينطوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين، الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية والمتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة. وهي تتضمن الهزال، والتقزم، والنقص في الوزن، حيث تعطي قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل واضحة عن الوضع التغذوي لجملة السكان.

ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات التي تعكس نوعية الأغذية، والتجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة والتى تبين كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال.

ويركز هذا البعد بصفة عامة على الاستخدام البيولوجي السليم للغذاء والذي يتطلب اتباع نظام غذائي يوفر الطاقة الكافية، والمواد الغذائية الأساسية، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحى الملائم، ويعتمد الاستخدام الفعال للأغذية إلى حد كبير على حجم المعرفة داخل الأسرة بشأن تخزين المواد الغذائية، وتقنيات التجهيز، والمبادئ الأساسية للتغذية، والرعاية السليمة للطفل[32].

30- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، 2013، تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما.

31- معهد التخطيط القومي، 2016، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (265)، نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع في مصر.

32- معهد التخطيط القومي، 2016، مرجع سابق.

الاستقرار: يشير مفهوم الاستقرار إلى جانبين أساسيين هما إمدادات الأغذية واستقرار أسعارها[33].

من ناحية أخري يمكن إستقراء أبعاد الأمن الغذائى وفقاً للبعد الزمنى للأمن الغذائي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي كما يلي:

البعد الزمنى: وفق لهذا البعد فإن أى دولة تستطيع أن تنعم بالأمن الغذائى طالما ظلت قادرة على تغطية احتياجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك فى فترة وجيزة أو طويلة، وذلك انطلاقاً من أن مفهوم الأمن الغذائى هو مفهوم ديناميكى يتأقلم والظروف الاقتصادية للدولة، ويتفاوت من فترة زمنية الى أخرى وفقاً للمتغيرات الطارئة، والتى تؤثر وتشكل احتياجات الإنسان الغذائية. فضلاً عن التطورات المتواصلة فى حجم الموارد الاقتصادية التى تساهم فى إشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق المتبعة لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية بالإضافة الى الظروف الداخلية للدولة، والتى تؤثر فى مدى تمكن الفرد من حيازة أو اقتناء السلع الغذائية.

فمثلاً على المدى القصير يجب على الدولة أن توفر للمستهلكين الغذاء المطلوب دون الأخذ فى الاعتبار مصدر تمويل الغذاء[34].

البعد الاقتصادى: تمثل الواردات عبئاً ثقيلاً على الدول النامية نتيجة عجزها عن الوفاء باحتياجاتها الاستهلاكية من مصادرها المحلية، مما يدفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية، هذه الواردات تمثل ضغطاً شديداً يشكل عجزاً لموازين مدفوعات الدول النامية، كما أن عملية استيراد السلع الغذائية تمثل سبباً رئيسياً فى ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم المستورد، ويترتب عليه اضطرار الحكومات فى الدول النامية الى دعم أسعار السلع الغذائية فى السوق المحلية[35].

من ناحية أخرى يعتبر دخل المستهلك وأسعار السلع الغذائية من العوامل التي تؤثر على أمكانية حصول الفرد على السلع الغذائية بالكمية والجودة المطلوبتين، أيضا يعكس دخل المستهلك مستوى معيشة أفراد المجتمع ووضعهم الصحي، وكلما كان الدخل غير كاف لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للفرد مما يؤثر على قدرته الصحية ويشكل عائقاً له فى الاندماج بالحياة المهنية بشكل سليم. من ناحية أخرى يعتبر دخل المستهلك وأسعار السلع الغذائية من العوامل التي تؤثر في إمكانية حصول

33- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، 2013، مرجع سابق.

34- محمد رفيق حمدان، 1999،" الأمن الغذائى نظرية ، نظام وتطبيق"، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولي.

35- خيرية عبد الفتاح عبد العزيز، 1995، علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتي، رسالة دكتوراه ، جامعة الزقازيق، كلية التجارة قسم الاقتصاد.

الفرد على السلع الغذائية بالكمية والجودة المطلوبتين، وأيضا يعكس مستوى معيشة أفراد المجتمع.

كما يشمل البعد الاقتصادى للأمن الغذائي الإنتاج الزراعى، والذى يبين إلى أى مدى يساهم فى الناتج المحلي للدولة، والسياسات الزراعية والتى تتضمن:

سياسات الإنتاج، والتسعير والتسويق الزراعي، وسياسات الاستثمار والتمويل والائتمان الزراعي فضلاً عن سياسة الدعم، وكل هذه السياسات لها تأثير على حجم الإنتاج الزراعى والغذائى.

البعد الاجتماعى: يشكل توافر الأمن الغذائى ضماناً لمستقبل آمن من الاضطرابات والتقلبات فى كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة الأفراد في المجتمع، فإذا كانت المجتمعات تعانى من عجز فى الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروض من الغذاء والمطلوب منه، فإن ذلك يؤثر على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم الاجتماعية مما يؤدى لتدهور الوضع الاجتماعى ويؤثر على جهود التنمية بالدولة.

البعد السياسى: يعتبر الغذاء سلاحاً استراتيجياً تستخدمه الدول التى تمتلك الموارد الغذائية ضد الدول النامية والتي لاتمتلك إمكانيات إنتاج السلع الغذائية، من أجل الضغط عليها وتوجيه قراراتها لكي تظل تابعة لها، وأداة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية عبر أنحاء العالم.

(3) مستويات الأمن الغذائى:

مستوى الكفاف: وفقاً للمقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للزراعة والغذاء، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدول ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم وتلبية احتياجاتهم الضرورية للحياة، ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكى لمسألة الأمن الغذائى كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حياً.

المستويات الوسطى (المعتاد): تكون فوق مستوى الكفاف، ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية، والذى يتم التخلص منه عن طريق توفير المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع[36].

المستوى المحتمل: يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها الى حد يسمح للأفراد بأداء أعمالهم الانتاجية بكفاءة عالية.

فهذا المستوى يتضمن البعد الانتاجى أى طاقات الإنتاج من جهة، ومستوى الدخل

36- عنان فاطمة الزهراء ،2010 " التكامل العربى الزراعى كاستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائ، ملتقى دولى حول الانتاج الزراعى ورهان الأمن الغذائى ، جامعة عنابة،الجزائر.

الفردى من جهة أخرى، حيث إن توفير الغذاء وحده لايكفى لتحقيق الطلب عليه، إذ يلزم أن يقابله دخل متاح للمستهلك وأسعار سلعية مناسبة، وكلما ارتفع الدخل الشخصى المتاح في ظل الأسعار المناسبة للغذاء زاد المستوى المحتمل من الغذاء.

ثانياً: مؤشرات الأمن الغذائي

مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي

تضم مؤشرات الأمن الغذائي التي تعتمدها منظمة الأغذية والزراعة 30 مؤشراً[37]، يوضحها شكل رقم (1)، وهذه المؤشرات موزعة على أبعاد الأمن الغذائي الأربعة المحددة من قبل المنظمة كما يلي:

مؤشرات الإتاحة AVAILABILITY

(1) متوسط مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية Average dietary energy supply adequacy يعبر عن حجم إمدادات الطاقة الغذائية كنسبة من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية، ويقارن هذا المؤشر متوسط إمدادات السعرات الحرارية للاستهلاك الغذائي لمنطقة ما بمتوسط متطلبات الطاقة الغذائية المقدرة لسكانها.

(2) متوسط قيمة الانتاج الغذائي Average value of food production يقدر بالدولار للفرد، ويحسب بقسمة قيمة الإنتاج الغذائي الكلي على مجموعة السكان، ويوفر هذا المؤشر مقياس للمقارنة بين الدول من حيث الحجم الاقتصادى لقطاع الإنتاج الغذائي في الدولة.

(3) حصة إمدادات الطاقة الغذائية من الحبوب والجذور والدرنات Share of dietary energy supply derived from cereals, roots and tubers يحسب بقسمة إمدادات الطاقة مقدرة بالكيلو كالورى للفرد في اليوم المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات على مجموع إمدادات الطاقة الغذائية.

(4) متوسط إمدادات الطاقة من البروتين Average protein supply يعبر عن متوسط الإمدادات من البروتين على المستوى المحلي بالجرام للفرد في اليوم.

(5) متوسط إمدادات الطاقة من البروتين الحيواني Average supply of protein of animal origin يعبر عن متوسط الإمدادات من البروتين الحيواني على المستوى المحلي بالجرام للفرد في اليوم.

37- معهد التخطيط القومي، 2016، مرجع سابق.

شكل رقم (1) أبعاد الأمن الغذائي الرئيسية ومؤشراتها

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة،2013، تقرير انعدام الأمن الغذائي في العالم " الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة.

مؤشرات الحصول أو الوصول (النفاذ) للأغذية ACCESSIBILITY

(1)نسبة للطرق المعبدة لإجمالي شبكة الطرق

Percent of paved roads over total roads يعبر عن النسبة المئوية لأطوال الطرق المعبدة من مجموع أطوال شبكة الطرق في البلاد، وتقاس بمقاييس الطول المتعارف عليها، ويوفر هذا المؤشر معلومات عن إمكانية الوصول الفيزيقي إلى الأسواق سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين.

(2) كثافة الطرق Road density تعبر عن نسبة طول شبكة الطرق الإجمالية إلى المساحة اليابسة في الدولة، ويوفر المؤشر معلومات عن إمكانية الوصول الفيزيقي للأسواق.

(3) كثافة خطوط السكك الحديدية Rail lines density

تعبر عن النسبة بين طول مسار السكك الحديدية المتاح ومساحة الدولة، ويوفر المؤشر معلومات عن إمكانية الوصول الفيزيقي للأسواق.

(4) الرقم القياسي للأسعار المحلية للغذاء Domestic food price index يحسب بقسمة أسعار المساواة للقوة الشرائية للأغذية على أسعار المساواة للقوة الشرائية الإجمالية، وبالتالي يوفر رقم قياسي لأسعار المواد الغذائية في البلد مقارنة بسعر سلة الاستهلاك العامة، وهو مؤشر هام لرصد الأمن الغذائي على المستوى العالمي لأنه يقارن السعر النسبي للغذاء في مختلف دول العالم.

(5) مدى إنتشار نقص التغذية Prevalence of undernourishment يحسب بمقارنة التوزيع الاحتمالي للاستهلاك الغذائي اليومي المعتاد من الطاقة مع الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية (مستوى حد الفقر)، وهو مؤشر الجوع التقليدي لمنظمة الأغذية والزراعة.

(6) حصة الإنفاق على الغذاء للفقراء Share of food expenditure of the poor تحسب كنسبة بين قيمة الاستهلاك الغذائي وقيمة الاستهلاك الكلي، ويعكس المؤشر عند تطبيقه المستوى المعيشي للدولة.

(7) عمق الفجوة الغذائية Depth of the food deficit

يقدر بالفرق بين متوسط متطلبات الطاقة الغذائية ومتوسط استهلاك الطاقة الغذائية للسكان ناقصي التغذية، ويضرب الفرق في عدد ناقصي التغذية للحصول على تقدير لإجمالي العجز الغذائي في الدولة.

(8) مدى انتشار عدم كفاية الغذاء (الحرمان الغذائي) Prevalence of food inadequacy يقيس نسبة السكان الذين هم في خطر عدم تغطية الاحتياجات الغذائية المرتبطة بالنشاط البدني العادي.

مؤشرات الاستخدام UTILIZATION

(1) الوصول إلى مصادر المياه المحسنة Access to improved water sources

(2) الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة Access to improved sanitation facilities

(3) % للأطفال دون الخامسة الذين يعانون من الهزال Percentage of children under 5 years of age affected by wasting

(4) % للأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم Percentage of children under 5 years of age who are stunted

(5) % للأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن Percentage of children under 5 years of age who are underweight

(6) نسبة للبالغين الذين يعانون من نقص الوزن Percentage of adults who are under weigh

(7) مدى انتشار فقر الدم بين النساء والحوامل Prevalence of anemia among pregnant women

(8) مدى انتشار فقر الدم بين الأطفال دون سن 5 سنوات من العمر Prevalence of anemia among children under 5 years of age

(9) مدى انتشار نقص فيتامين A بين السكان Prevalence of vitamin A deficiency in the population

(10) مدى انتشار نقص اليود Prevalence of iodine deficiency

مؤشرات استقرار الغذاء STABILITY

(1) نسبة الاعتماد على واردات الحبوب Cereal import dependency ratio تحسب بقسمة قيمة واردات الحبوب / قيمة إنتاج الحبوب + واردات الحبوب – صادرات الحبوب.

(2) نسبة للأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري Percent of arable land equipped for irrigation نسبة الأراضي المجهزة للري لإجمالي مساحة الأراضي الزراعية.

(3) قيمة الواردات الغذائية من إجمالي الصادرات السلعية Value of food imports over total merchandise exports تحسب بقسمة قيمة واردات الغذاء عدا الأسماك على إجمالي الصادرات السلعية.

(4) الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب Political stability and absence of violence/terrorism يقيس تصورات احتمال تعرض الحكومة لزعزعة الاستقرار أو الإطاحة بالوسائل غير الدستورية أو بواسطة وسائل العنف، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب.

(5) الرقم القياسي لتقلب الأسعار المحلية للغذاء Domestic food price volatility مقياس لتغير الرقم القياسي لأسعار الغذاء على المستوي المحلي، يتم حسابه على أنه الانحراف المعياري للاتجاه العام للانحرافات خلال السنوات الخمس السابقة.

(6) نصيب الفرد من التغير في إنتاج الغذاء Per capita food production variability يبين تباين صافي قيم الإنتاج الغذائي بالأسعار الثابتة لفترة خمس سنوات مقاساً بالألف دولار مقسوماً على عدد السكان حسب تقديرات الأمم المتحدة، ويستند على الاتجاه العام لنصيب الفرد من صافي الغذاء خلال الفترة 1985–2010 ويتوافق مع الانحراف المعيارى للانحرافات عن الاتجاه العام على مدى 5 سنوات.

(7) نصيب الفرد من تقلب الإمدادات الغذائية (سعر حراري / فرد / يوم) Per capita food supply variability

يتم الحصول على التغير على أنه الانحراف المعياري عبر 5 سنوات للانحراف عن الاتجاه العام لنصيب الفرد من إمدادات الغذاء.

مؤشر الإيكونوميست للأمن الغذائي [38]

مؤشر الأمن الغذائي العالمي تم إطلاقه عام 2012 وهو من إعداد وحدة الدراسات فى الإيكونوميست Economist (EIU) Intelligence Unit بتكليف من مؤسسة دوبونت.

ويتميز هذا المؤشر عن مؤشرات الأمن الغذائي التى تصدرها الفاو بأنه يعقد من خلاله مقارنات بين الدول المختلفة على أساس المؤشر العام أو المؤشرات الفئوية الثلاث المكونة له، وهى مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ومؤشر الإتاحة، ومؤشر جودة وسلامة الأغذية، بينما تتيح مؤشرات الفاو هذه المقارنات على مستوى المؤشر المفرد وعددهما 30 مؤشراً.

يتميز ايضاً مؤشر الإيكونوميست بتحديثه باستمرار على أساس ربع سنوى، وبالتالي يأخذ تغيرات الأسعار في الاعتبار، ويعتبر المؤشر الأول لدراسة الأمن الغذائي بطريقة شاملة عبر الأبعاد الثلاثة المعمول بها دوليا، كما أنه معنى بتحفيز الحوار واقتراح المجالات التي ينبغى لصناع القرار تركيز جهودهم عليها من أجل الحصول على أكبر قدر من التأثير.

ويوفر المؤشر معلومات مفصلة عن نقاط (score) كل دولة، ويسمح باستكشاف الاتجاه العام على أساس سنوى، لتتبع تطورات الأمن الغذائي من سنة لأخرى، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف والتقدم منذ نشر نتائج المؤشر. وبالاضافة للمؤشرات الفئوية يحتوي المؤشر على عدد من المتغيرات الأساسية التى لا تسهم في النتيجة الإجمالية ولكن يتم توفيرها لأغراض المقارنة مثل: انتشار نقص التغذية، الأطفال الذين يعانون من التقزم ومن نقص الوزن، بالإضافة إلى مقاييس شدة الحرمان من الطعام ومقياس السمنة.

منهجية حساب المؤشر العام للأمن الغذائي: يتم أولا حساب نتيجة المؤشرات الفئوية الثلاثة: القدرة، الإتاحة، جودة وسلامة الغذاء على أساس المتوسط المرجح لبعض المؤشرات التابعة لها.

وجدير بالذكر أنه يتم حساب نقاط المؤشرات الرئيسية كمتوسط مرجح للمؤشرات الفرعية التابعة لها، ولإجراء تلك الحسابات يلزم معرفة الأوزان النسبية لهذه المؤشرات

38- معهد التخطيط القومي، 2016، مرجع سابق.

الفرعية والتى تعكس الأهمية النسبية لكل مؤشر فرعى.

ويتم حساب النتيجة الإجمالية للمؤشر العام كمتوسط مرجح للمؤشرات الفرعية الثلاثة. وجميع الدرجات تم تنميطها على مقياس من (0–100)، حيث 100=الأكثر ملاءمة.

ويوضح الشكل رقم (2) المؤشرات الرئيسية والفرعية لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، بينما يوضح الجدول رقم (1) الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية للمؤشر العام للأمن الغذائى.

شكل رقم (2) المؤشرات الرئيسية لمؤشر الأمن الغذائي العالمي

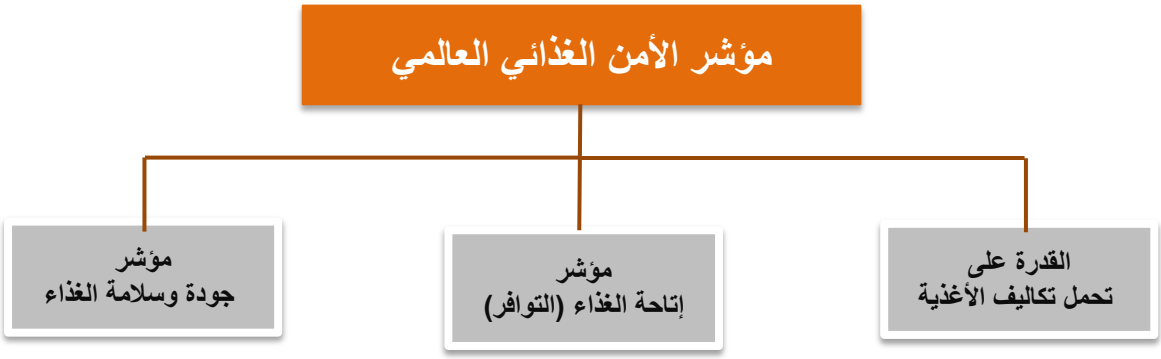

المصدر: مستخلص من مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

جدول رقم (1)
الأوزان النسبية المستخدمة في حساب مؤشر الأمن الغذائي العالمي

البيان	الأوزان النسبية	النسبة المئوية للمؤشر
القدرة على تحمل التكاليف	2.50	%40
الإتاحة (التوفر)	2.75	%44
جودة وسلامة الغذاء	1.00	%16

المصدر: مستخلص من بيانات مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

يتبين من الجدول أن الأوزان النسبية الثلاث للمؤشرات: القدرة على تحمل التكاليف (40%) والإتاحة (44%) والجودة والسلامة (16%).

ويشير ذلك إلى أن الأهمية النسبية للمؤشر الثاني تزيد قليلاً عن المؤشر الأول، وأن الاثنين معاً يحظيان بأهمية نسبية تبلغ 84%.

وفيما يلي عرض موجز للمؤشرات الفرعية لكل مؤشر من المؤشرات الرئيسية والأوزان النسبية المستخدمة في حسابها.

(1) مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الأغذية Affordability

يقيس قدرة المستهلكين على شراء المواد الغذائية وتعرضها لصدمات الأسعار، ووجود برامج وسياسات لدعم المستهلكين عند حدوث الصدمات، ويستكشف قدرة مواطنى الدولة على دفع ثمن المواد الغذائية، والتكاليف التي قد يواجهونها سواء في الظروف العادية أو في أوقات الصدمات ذات الصلة بالأغذية.

وينظر مؤشر الأمن الغذائي العالمي إلى القدرة على تحمل التكاليف من خلال أمرين: **الأول** هو ما إذا كان الفرد العادي في دولة ما لديه الوسائل الكافية لشراء المواد الغذائية. **الثاني** الهياكل العمومية التي تم وضعها للرد على الصدمات الشخصية أو المجتمعية، ويوفر الأمران معاً العلاج الشامل للقدرة على تحمل التكاليف، واستكشاف عناصر القدرة على دفع التكاليف تحت مجموعة واسعة من الظروف البيئية. ويتم حساب النتيجة الإجمالية للمؤشر كمتوسط مرجح للمؤشرات الستة التى يتضمنها هذا المؤشر، والموضحة بالشكل رقم (3) والأوزان النسبية لها والموضحة بالجدول رقم (3).

شكل رقم (3) المؤشرات الفرعية لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الأغذية

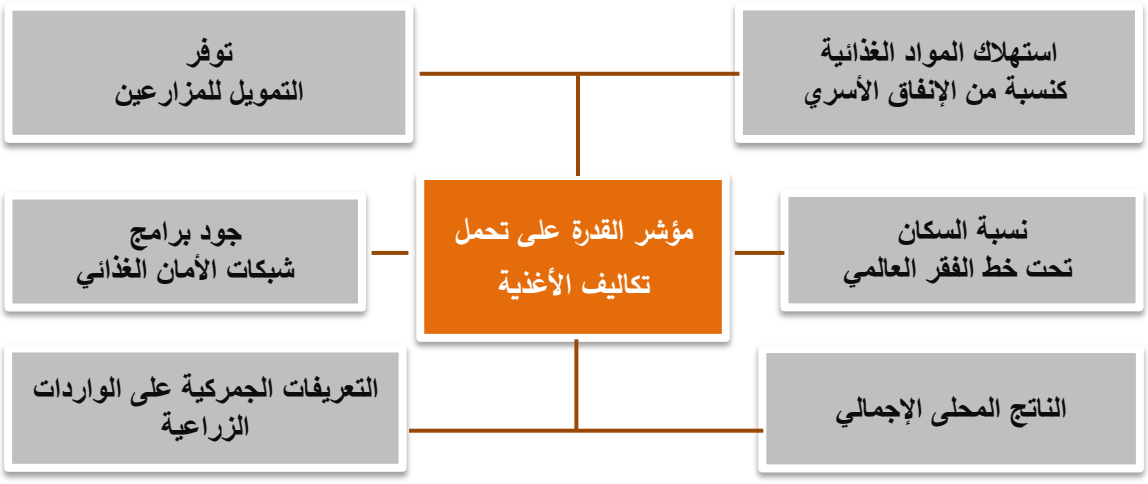

المصدر: مستخلص من مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

جدول رقم (2)
الأوزان النسبية المستخدمة في حساب مؤشر القدرة على تحمل التكاليف

البيان	الأوزان النسبية	النسبة المئوية للمؤشر	الأهمية النسبية للمؤشر
استهلاك الغذاء كنسبة من الإنفاق الأسري	2.75	%22.22	%64.6
نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	2.500	%20.20	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PPP)	2.750	%22.22	
التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية	1.250	%10.10	%35.6
وجود برامج شبكات الأمان الغذائي	1.750	%14.14	
توفر التمويل للمزارعين	1.375	%11.11	

المصدر: مستخلص من بيانات مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

(1-1) استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري Food consumption as a share of household expenditure يجسد الأهمية النسبية للغذاء في ميزانيات الأسر، ويعبر عن النسبة المئوية لإنفاق الأسرة على الغذاء على المستوى القومي. وكلما انخفضت نسبة إنفاق الأسرة على الطعام كلما استطعت الأسر مواجهة ارتفاع الأسعار والصدمات.

(2-1) نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي Proportion of population under global povertyline مقياس يوضح مدى انتشار الفقر، ويهتم بأولئك الذين يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكى في اليوم الواحد، لصعوبة حصولهم على الغذاء، ويتم قياس هذا المؤشر بحساب النسبة المئوية لعدد السكان الذين يعيشون تحت 2 دولار/يوم (مقوما بمكافئ القوه الشرائية).

(3-1) الناتج المحلى الإجمالي للفرد Gross domestic product per capita مقياس لدخل الفرد معبراً عنه بمكافئ القوة الشرائية (دولار/فرد)، وبالتالي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، ومن المعلوم أن البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأعلى يكون لديها مستويات أعلى من الأمن الغذائي.

(4-1) التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية Agricultural import tariffs يقاس المؤشر من خلال النسبة المئوية لمتوسط الرسوم الجمركية على جميع الواردات الزراعية، والرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات الزراعية تضر الأمن الغذائي من خلال رفع أسعار المواد الغذائية سواء كان مصدرها محليا أو مستوردة، وبالتالي المؤشر يهتم بتكلفة المواد الغذائية في كل دولة.

(5-1) وجود برامج شبكات الأمان الغذائي Presence of food safety net programmes يقيس وجود وعمق البرامج التي تحمي الأفراد من

الصدمات ذات الصلة بالأغذية، وتشمل برامج التحويلات الغذائية العينية، وقسائم الغذاء، وبرامج التغذية المدرسية من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية، والتقييم لهذا المقياس هو تقييم نوعي على مقياس من (0-4).

(6-1) توفر التمويل للمزارعين Access to financing for farmers مؤشر يدرس اتساع وعمق التمويل للمزارعين، حيث إن تحسين فرص الحصول على التمويل يسمح للمزارعين، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، بالصمود بشكل مناسب لصدمات الأسعار، ويوفر وسيلة لخلق قطاع زراعي أكثر حيوية، والتقييم لهذا المقياس هو تقييم نوعي على مقياس من (0-4).

(2)مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة) Availability

يقوم المؤشر بتقييم العوامل التي تؤثر على إمدادات الغذاء وسهولة الحصول عليه، حيث إنه يظهر قدرة الدولة على إنتاج وتوزيع المواد الغذائية، ويستكشف العناصر التي قد تخلق اختناقات أو مخاطر على توافر الأغذية، وتكون المواد الغذائية المتاحة عديمة القيمة إذا كان الوصول إليها صعباً، وأسعارها متقلبة أو غير مؤكدة. ويتم حساب النتيجة الإجمالية للمؤشر كمتوسط مرجح لمؤشراته الثمانية، والموضحة بالشكل رقم (4)، والأوزان النسبية لها والموضحة بالجدول رقم (3).

شكل رقم (4) المؤشرات الفرعية لمؤشر توافر الأغذية

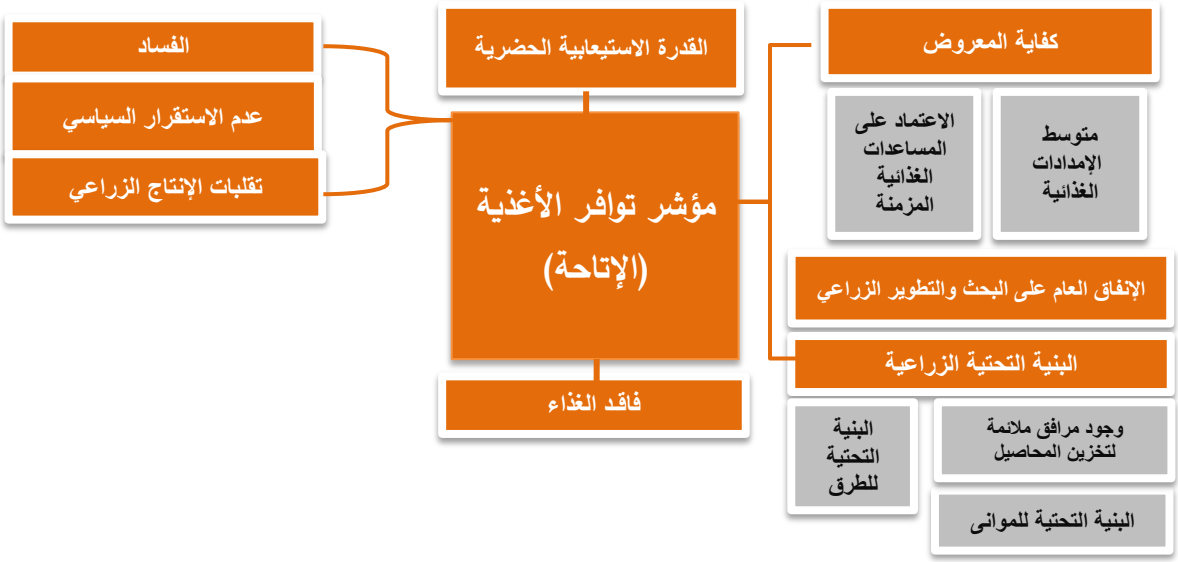

المصدر: مستخلص من مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

(1-2) كفاية المعروض(الإمدادات) Sufficiency of supply مؤشر مركب يقيس متوسط الإمدادات الغذائية والاعتماد على المعونة الغذائية المزمنة، وهو مؤشر محورى في تقييم حالة التوافر، حيث يبحث من ناحية ما إذا كان هناك ما يكفي من الطعام المتوفر في الدولة، ومن ناحية أخرى مستويات المعونات الغذائية، وتعتبر زيادة توافر الغذاء هى الأفضل عموماً، حيث إن الاعتماد على المانحين الخارجيين لتوفير الإمدادات الغذائية العادية غالباً ما يعكس الضعف في النظام.

(1-1-2) متوسط الإمدادات الغذائية Average food supply يعبر عن نصيب الفرد من الغذاء المتاح للاستهلاك البشري، ويعبر عنه بالكيلو كالوري للفرد في اليوم.

(2-1-2) الاعتماد على المساعدات الغذائية المزمنة (المتواصلة) Dependency on chronic food aid يعبر عن مدى اعتماد الدولة على المساعدات الغذائية المزمنة، وهو مقياس نوعى من ثلاث درجات (0– 2).

جدول رقم (3)
الأوزان النسبية المستخدمة في حساب مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)

البيان	الأوزان النسبية	النسبة المئوية للمؤشر
كفاية المعروض	3.250	%23.42
متوسط الإمدادات الغذائية	2.750	%73.33
الاعتماد على المساعدات الغذائية المزمنة	1.000	%26.67
الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي	1.125	%8.11
البنية التحتية الزراعية	1.750	%12.61
وجود مرافق تخزين ملائمة للمحاصيل	0.750	%22.22
البنية التحتية للطرق	1.375	%40.74
البنية التحتية للموانى	1.250	%37.04
تقلبات الإنتاج الزراعي	1.875	%13.51
مخاطر الاستقرار السياسي	1.375	%9.91
الفساد	1.375	%9.91
القدرة الاستيعابية الحضرية	1.375	%9.91
فاقد الغذاء	1.750	%12.61

المصدر: مستخلص من بيانات مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

(2-2) الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي Public expenditure on agricultural R&D

يستخدم كمقياس للإنفاق الذي يستثمره بلد ما في الابتكارات التي يمكن أن تزيد من كفاءة الإنتاج، وكلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي كلما زادت الإنتاجية الزراعية، مما يزيد من قدرة الدولة على إنتاج المواد الغذائية الكافية.

ويعبر عن هذا المؤشر بالنسبة المئوية لما ينفق على البحث والتطوير الزراعي إلى الناتج المحلى الإجمالى، ويتم التقييم على مقياس من تسع درجات (1– 9).

(3-2) البنية التحتية الزراعية Agricultural infrastructure مؤشر مركب يقيس القدرة على تخزين ونقل المحاصيل إلى الأسواق، ويدرس ثلاثة مكونات حيوية للبنية التحتية: وجود مرافق ملائمة لتخزين المحاصيل، مدى ونوعية البنية التحتية للموانئ والطرق، حيث تساعد البنية التحتية القوية للموانئ والطرق في توزيع الإمدادات الغذائية خاصة إلى المناطق الريفية.

(1-3-2) وجود مرافق ملائمة لتخزين المحاصيل Existence of adequate crop storage facilities مؤشر نوعى يوضح وجود مرافق ملائمة لتخزين المحاصيل على أساس حجم القطاع الزراعي والسكان، والمقياس مكون من ثلاث درجات (0– 2).

(2-3-2) البنية التحتية للطرق Road infrastructure مؤشر نوعي يقيس جودة البنية التحتية للطرق، وهو مكون من خمس درجات (0– 4).

(3-3-2) البنية التحتية للموانى Port infrastructure مؤشر نوعي يقيس جودة البنية التحتية للموانئ، وهو مكون من خمس درجات (0– 4).

(4-2) تقلبات الإنتاج الزراعي Volatility of agricultural production يقيس مدى تذبذب الإنتاج الزراعى خلال فترة معينة، وتقلبات الإنتاج الزراعى لها تأثير ضار على الأمن الغذائي، حيث تجعل من الصعب إدارة الإمدادات الغذائية، كما أن ارتفاع التقلبات يمكن أن يخلق فوائض أو عجز غير ضروري مما يؤثر بشدة على توافر الغذاء. ويقاس عن طريق حساب الانحرافات المعيارية خلال فترة زمنية محددة.

(5-2) عدم الاستقرار السياسي Political stability risk يحد من فرص الحصول على الغذاء كنتيجة لانسداد شرايين النقل أو تخفيض التزامات المعونة الغذائية الدولية، أو إحداث انقطاع في سلسلة التوريد، حيث إن حالة عدم اليقين السياسي أو الصراع المباشر تقلل من قدرة واستعداد الأفراد على توريد المنتجات الغذائية.

ويتم قياس خطورة هذا المؤشر على مقياس من مائة درجة (0–100)، وتزيد المخاطر كلما اقترب المؤشر من 100، حيث تصبح 100 هى الأعلى خطورة.

(6-2) الفساد Corruption يطرح صعوبات لتوفر الأغذية كتلك التى تخلقها مخاطر عدم الاستقرار السياسي، حيث يمكن أن يؤثر على حركة إمدادات الغذاء، مما يحد من توافرها في مناطق معينة أو خلق اختناقات غير مرغوب فيها، ويتم قياس خطورة هذا المؤشر على مقياس من خمس درجات (0–4)، وتزيد المخاطر كلما اقترب الموشر من 4 حيث تصبح 4 هى الأعلى خطورة.

(7-2) القدرة الاستيعابية الحضرية Urban absorption capacity يقيس هذا المؤشر إمكانية توفر موارد كافية لاستيعاب تكاليف التحضر، حيث إن التوسع الحضري السريع يتسبب فى ضغوط على البنية التحتية، ويمكن أن يؤدي إلى صعوبات في تغذية سكان المناطق الحضرية المتنامية، لاسيما إذا كان اقتصاد البلاد لا ينمو بالسرعة الكافية لاستيعاب تلك التغييرات، ويتم قياس المؤشر بمقارنة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد مع معدل النمو الحضري.

(8-2) فاقد الغذاء Food loss يبحث هذا المؤشر حصة المواد الغذائية التي يتم فقدها بين حلقتى الحصاد والتوزيع على المستهلكين، كما أن هناك نسبة كبيرة من المواد الغذائية تفقد أثناء حلقات التصنيع والإنتاج والنقل والتخزين، وغالباً ما تشير هذه الفواقد إلى وجود مشاكل هيكلية عميقة الجذور في سلسلة عرض السلع، يعبر عن هذا المؤشر كنسبة بين إجمالى حجم الفاقد (بالطن) وإجمالي كمية العرض المحلي.

(3) مؤشر جودة وسلامة الأغذية QUALITY AND SAFETY

يستكشف المؤشر تنوع وجودة النظام الغذائي المتوسط، فضلا عن بيئة سلامة الغذاء عن طريق فحص المتوسط العام لمكونات النظام الغذائي والبيئة الهيكلية والتنظيمية للغذاء في كل بلد، ويوفر معلومات هامة حول ما إذا كان الأفراد في بلد معين يتلقون المواد المغذية الكافية أم لا.

ويشار إلى هذه الفئة في بعض الأحيان بأنها "الاستخدام" لأنها تستكشف استهلاك الطاقة والمواد الغذائية من قبل الأفراد، وإعداد الطعام الآمن وتنوع النظام الغذائي، ويتم حساب النتيجة الإجمالية للمؤشر كمتوسط مرجح للمؤشرات الخمسة، والموضحة بالشكل رقم (5)، والأوزان النسبية لها والموضحة بالجدول رقم (4).

(1-3) تنوع الغذاء Diet diversification يقيس حصة الأغذية غير النشوية فى إجمالي

استهلاك الطاقة الغذائية، حيث ان الوجبات الغذائية التي تحتوى على نسب أعلى من الأغذية غير النشوية، كالخضروات ومنتجات الألبان واللحوم، هي أغذية أكثر قيمة غذائية.

(2-3) معايير التغذية Nutritional standards

مؤشر مركب لمواصفات التغذية يرصد وجود المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية، والخطة أو الاستراتيجية الوطنية للتغذية في كل دولة، ويرصد أيضا ما إذا كان البلد لديه متابعة ومراقبة للتغذية. وتوفر هذه المؤشرات الفرعية الثلاثة نظرة ثاقبة لما إذا كانت حكومة الدولة ملتزمة بتحسين مستويات التغذية أم لا، وأيضا تحديد ما إذا كانت الحكومة تقوم بتوفير المعلومات عن التغذية، وتنفيذ السياسات التى تهدف لمعالجة قضايا التغذية وتتبع تقدمها.

(1-2-3) المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية National dietary guidelines

(2-2-3) خطة أو استراتيجية وطنية للتغذية National nutrition plan or strategy

(3-2-3) متابعة ومراقبة التغذية Nutrition monitoring and surveillance

شكل رقم (5) المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة وسلامة الأغذية

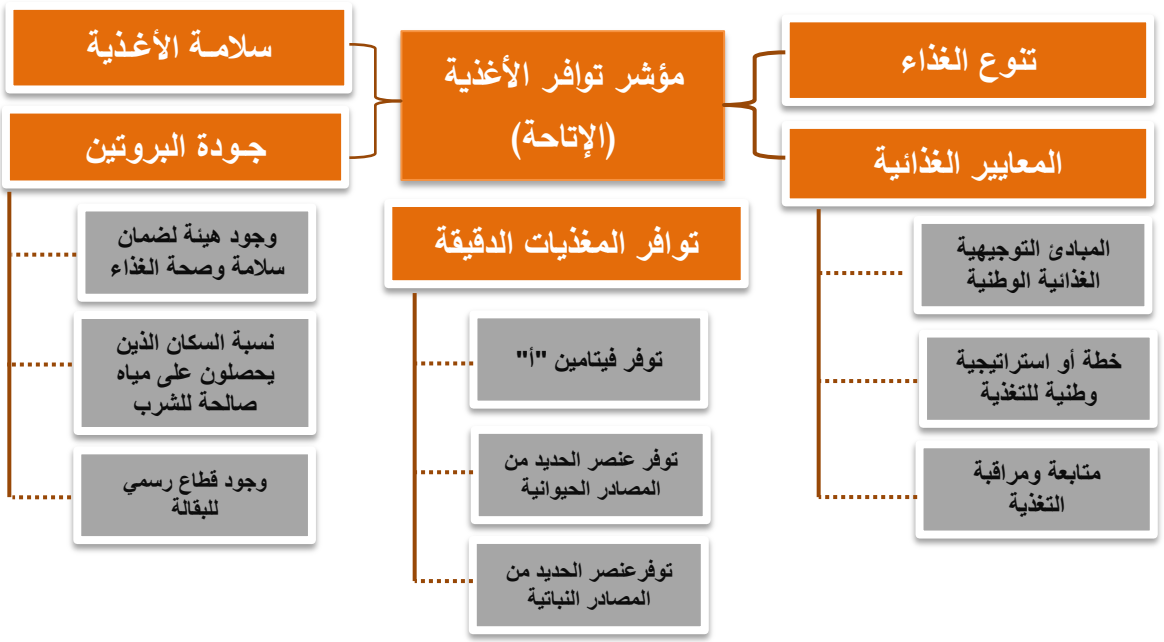

المصدر: مستخلص من مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

(3-3) توفر المغذيات الدقيقة Micronutrient availability يستكشف توافر العناصر الغذائية الهامة فى متوسط الوجبات الغذائية، وهو مؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات مختلفة للمغذيات الدقيقة، فيتامين"A" والحديد الحيواني، والحديد النباتي.

(3-3-1) توفر فيتامين "أ" Dietary availability of vitamin "A"

(3-3-2) توفر عنصر الحديد من المصادر الحيوانية Dietary avail. of animal iron

(3-3-3) توفر عنصر الحديد من المصادر النباتية Dietary avail. of vegetal iron

(4-3) جودة البروتين Protein quality ويقيس عدد الجرامات من البروتين ذات النوعية العالمية في النظام الغذائى.

جدول رقم (4)
الأوزان النسبية المستخدمة في حساب مؤشر جودة وسلامة الأغذية

البيان	الأوزان النسبية	النسبة المئوية للمؤشر
تنوع الغذاء	1.500	%20.34
معايير التغذية	1.000	%13.56
المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية	1.125	%34.62
خطة أو استراتيجية وطنية للتغذية	1.000	%30.77
مراقبة ومتابعة التغذية	1.125	%34.62
توفر المغذيات الدقيقة	1.875	%25.42
توفر المغذيات من فيتامين "أ"	1.000	%33.33
توفر المغذيات من الحديد الحيواني	1.000	%33.33
توفر المغذيات من الحديد النباتي	1.000	%33.33
جودة البروتين	1.750	%23.73
سلامة الأغذية	1.250	%16.95
وجود هيئة لضمان سلامة وصحة الغذاء	1.125	%32.14
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب	1.500	%42.86
وجود قطاع بقالة رسمي	0.875	%25.00

المصدر: مستخلص من بيانات مؤشر الأمن الغذائى العالمى.

(5-3) سلامة الأغذية Food safety يفحص ما إذا كانت البلاد لديها هيئة لضمان سلامة وصحة الغذاء، ويوضح المؤشر إثنين من العناصر الهيكلية للسلامة الغذائية وهي: نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب، ووجود قطاع بقالة رسمي، حيث تقيم هذه المؤشرات ما إذا كانت البلاد قد وصلت إلى مستوى التنمية اللازمة لتوفير الغذاء الآمن.

(1-5-3) وجود هيئة لضمان سلامة وصحة الغذاء Agency to ensure the safety and health of food هيئة يكون لها وظيفة تنظيمية أساسية تساعد على ضمان سلامة الأغذية وأمنها.

(2-5-3) نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب Percentage of population with access to potable water إن الحصول على المياه الصالحة للشرب هو عنصر أساسى في سلامة الأغذية.

(3-5-3) وجود قطاع رسمي للبقالة Presence of formal grocery sector يوفر قطاع البقالة الرسمي منتجات غذائية ملائمة يمكن الوصول إليها، وهى عادة ما تكون خاضعة لقدر من الرقابة العامة أو الخاصة.

(4) المتغيرات المساعدة

BACKGROUND VARIABLES

يحتوي النموذج على عدد من المتغيرات المساعدة التى لا تسهم في النتيجة الإجمالية، ولكن يتم توفيرها لأغراض المقارنة مثل انتشار نقص التغذية، والأطفال الذين يعانون من التقزم ومن نقص الوزن، بالإضافة إلى مقاييس شدة الحرمان من الطعام ومقياس السمنة.

(1-4) انتشار نقص التغذية Prevalence of undernourishment نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للشخص العادي، كما حددتها منظمة الفاو، ومنظمة الصحة العالمية فى اجتماع الخبراء عام 2001.

(1-1-4) نسبة للأطفال الذين يعانون من التقزم Percentage of stunted children نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين لديهم الطول بالنسبة للعمر أقل من ناقص إثنين من الإنحرافات المعيارية طبقا لمقياس لمنظمة الصحة العالمية.

(2-1-4) نسبة للأطفال ناقصي الوزن Percentage of underweight children نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين لديهم الوزن بالنسبة للعمر أقل من ناقص اثنين من الانحرافات المعيارية طبقا لمقياس منظمة الصحة العالمية.

(2-4) شدة الحرمان من الطعام Intensity of food deprivation مقياس لعدد الأفراد الذين يحصلون على كمية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، ويقاس بالفرق بين الحد الأدنى من الطاقة الغذائية ومتوسط استهلاك الطاقة الغذائية للسكان الذين يعانون من سوء التغذية.

(3-4) مؤشر التنمية البشرية Human Development Index مؤشر مركب يقيس التنمية من خلال الجمع بين مؤشرات العمر المتوقع، والتحصيل العلمي، والدخل.

(4-4) مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين Global Gender Gap Index مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين يسعى إلى قياس أحد الجوانب الهامة فى المساواة بين الجنسين، الفجوات النسبية بين النساء والرجال عبر مجموعة كبيرة من البلدان، وعبر أربعة مجالات رئيسية من مجالات الصحة، والتعليم، والاقتصاد، والسياسة.

(5-4) مؤشر الديمقراطية بوحدة الدراسات فى الإيكونوميست EIU Democracy Index يوضح المؤشر حالة الديمقراطية في 165 دولة، ويشمل خمسة مؤشرات للفئات التالية: العملية الانتخابية والتعددية، أداءالحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية.

(6-4) انتشار السمنة Prevalence of Obesity يقيس النسبة المئوية للسكان أكبر من 20 عاماً ويعانون من السمنة المفرطة، والسمنة هى المؤشر المعيارى لكتلة الجسم للعمر أكثر من 30,0.

مؤشر الجوع العالمي [39]

هو أداة مصممة لقياس الجوع وتتبعه على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. يصدر عن معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية، بهدف تقييم درجات الجوع كل عام لمعرفة التقدم، أو عدمه في مكافحة الجوع. وقد تم تصميمه لقياس الجوع العالمي بشكل منتظم للمساعدة في ضمان القضاء عليه بسرعة وبشكل نهائي.

وتستند نتائج مؤشر الجوع إلى مجموعة من المؤشرات حتى عام 2014، وهى نسبة السكان ناقصي التغذية، نسبة انتشار نقص الوزن لدى الأطفال أقل من 5 سنوات، نسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة.

وبناءً علي هذه المنهجية يصنف الجوع إلى خمسة مستويات هى المستوى المنخفض حيث تكون قيمة مؤشر الجوع (≤ 4.5)، والمستوي الثاني وهو المستوي المعتدل ومؤشره يعادل (5.0–9.9)، والمستوى الثالث وهو مستوي خطير للجوع ومؤشره يعادل (10.0– 19.9)، والمستوي الرابع وهو مستوي

39- معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية، تقرير مؤشر الجوع العالمي، اعداد مختلفة 2012-2016.

مرعب للجوع ومؤشره يعادل (20.0–29.9)، والمستوي الخامس وهو مستوي مقلق للغاية ويعادل مؤشر الجوع فيه (≤ 30.0)

بينما تم تغير هذه المنهجية بدءاً من عام 2015 حيث تم حذف وإضافة بعض المؤشرات ليصبح مؤشر الجوع يعتمد في حسابه على كل من نسبة السكان ناقصي التغذية، ونسبة انتشار الهزال عند الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة انتشار التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة.

وبناءً علي هذه المنهجية يصنف الجوع إلى خمسة مستويات أيضاً هى:

المستوى المنخفض يكون فيه قيمة مؤشر الجوع (≥ 9.9). والمستوي الثاني وهو المستوي المعتدل ومؤشره يعادل (10.0– 19.9). والمستوى الثالث وهو مستوي خطير للجوع ومؤشره يعادل (20.0–34.9). والمستوي الرابع وهو مستوي مرعب للجوع ومؤشره يعادل (35.0–49.9). والمستوي الخامس وهو مستوي مقلق للغاية ويعادل مؤشر الجوع فيه (≤ 50.0). وينتج عن هذا الحساب نتائج مؤشر الجوع على مقياس مكون من 100 نقطة، حيث (0) أفضل نتيجة (أي لا جوع)، و(100) هى الأسوأ.

شكل رقم (6) مستويات الجوع وفقاً لمعهد بحوث السياسات الغذائية الدولية

2014–2012	≤ 4.5	9.9 – 5.0	19.9 – 10.0	29.9 – 20.0	≤ 30.0
	مستوي منخفض	مستوى معتدل	مستوي خطير	مستوي مرعب	مستوي مقلق للغاية
2016–2015	≤ 9.9	19.9-10.0	34.9-20.0	49.9-35.0	≤ 50.0
	مستوي منخفض	مستوى معتدل	مستوي خطير	مستوي مرعب	مستوي مقلق للغاية

المصدر: معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية، 2016، تقرير مؤشر الجوع العالمي.

مؤشرات إضافية لقياس الأمن الغذائي

نسبة الاكتفاء الذاتى: عبارة عن قسمة كمية الإنتاج المحلى من سلعة ما على كمية الاستهلاك المتاح منها، وتحسب بالعلاقة التالية: درجة الاكتفاء الذاتى الغذائى = (الإنتاج المحلى/الاستهلاك الكلى)×100. ويتحقق الإكتفاء الذاتى عندما تساوى النسبة (100%)، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلى مع المتاح للاستهلاك، ويقل الاكتفاء الذاتي من السلعة كلما انخفضت النسبة عن 100%، وعندما يزيد الاستهلاك عن الإنتاج المحلى تظهر الفجوة الغذائية، أى عندما يعجز الانتاج المحلي من سلعة ما عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية منها تظهر فجوة

غذائية لهذه السلعة وتقوم الدولة باستيراد الكميات التى تغطى هذه الفجوة وتكفي الاحتياجات الاستهلاكية.

نسبة الواردات الغذائية الى الصادرات: يُعنى هذا المؤشر بحساب وتحديد قدرة الدولة على تمويل فاتورة الواردات الغذائية، ويتضمن هذا المؤشر، فى جانب الأمن الغذائى، طريقة تمويل العجز فى الغذاء، فإذا ارتفعت نسبة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات، فإنها تعكس مشكلة في الأمن الغذائى.

متوسط نصيب الفرد من مكونات البروتين: تعتمد طريقة تقدير وحساب متوسط نصيب الفرد من البروتين أو الطاقة أو الدهون على جداول القيمة الغذائية للأغذية غير المطهية (جرام/مائةجرام/جزءمأكول) والمعدة من قبل خبراء معهد التغذية بالقاهرة وذلك فى الخطوات التالية:

- ✓ يتم تقدير الكميات المتبقية لغذاء الإنسان عن طريق طرح الكميات المستخدمة لغذاء الحيوان، والتقاوي، والصناعة، والفاقد من المتاح للاستهلاك فى كل سلعة على حده، علماً بأن المتاح للإستهلاك يساوى الإنتاج المحلى مضافاً إليه الواردات مطروحاً منه الصادرات ومضاف له فرق المخزون وفقاً للإشارة الجبرية.
- ✓ يتم تقدير الغذاء الصافى للاستهلاك البشري، وذلك عن طريق معامل الاستخراج لكل سلعة وهو معامل فنى يقدر بواسطة الفنيين فى التغذية.
- ✓ يقدر متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من كل سلعة عن طريق قسمة الغذاء الصافي على عدد السكان فى منتصف العام.
- ✓ يتم تحويل متوسط الاستهلاك الفردي السنوي إلى جرام/يوم عن طريق تحويل الاستهلاك إلى جرامات والقسمة على 365 يوم لاستخراج متوسط الاستهلاك الفردي اليومي من كل سلعة.
- ✓ يحول متوسط الاستهلاك الفردي اليومي من كل سلعة عن طريق جداول القيمة الغذائية للأغذية غير المطهية(جرام/مائة جرام غير مأكول) وهى عبارة عن نسب مئوية مقدرة فنياً من قبل خبراء معهد التغذية أو خبراء الغذاء بصفة عامة، وذلك سواء فى صورة بروتين أو كالوري أو دهون، وهى المكونات الرئيسية للغذاء الآدمى.

ثالثاً: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية والإنتاج الزراعي

(1) المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي:

الإكتفاء الذاتى: يتمثل فى "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات المحلية فى إنتاج كافة احتياجاته الغذائية[40]، أى توفير الاحتياجات

40- فوزية غربى،2010 "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائى حالة الجزائر"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الاستهلاكية لجميع سكانه من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج المحلي وبالكمية المطلوبة، والأنواع المختلفة المتعددة المصادر، وفى المواعيد التى تطلب فيها تلك المواد. وهناك خلط بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، فالأمن الغذائي يعني توفير الغذاء للناس بالقدر الكافي اللازم لإشباع حاجاتهم البيولوجية ولممارسة أنشطتهم المتنوعة بإعتباره حقاً من حقوقهم الأساسية مع ضمان وصوله للدول والفئات والأفراد المستضعفين بدون ضغط سواء من خلال الدولة أو آليات السوق واعتماداً على الإنتاج المحلي أو الواردات أو المساعدات في إطار الاستخدام الأمثل للموارد.

أما الإكتفاء الذاتي فهو نسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك المحلي مضروباً في 100.

الفجوة الغذائية: هى عبارة عن التعبير الكمى لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية فى توفير هذه الكمية لتغطية النقص فى الاحتياجات الغذائية، وعادة يتسم سدادها عن طريق الاستيراد، فالفجوة الغذائية من سلعة ما تشير إلى الفرق بين كمية الإنتاج المحلى من السلع الغذائية والكمية المستهلكة، ويمكن اعتبارها الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومى.

انعدام الأمن الغذائي: الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. ويحدث نتيجة لعدم توافر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر، ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تراجع أوضاع الصحة وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة من الأسباب الأساسية للحالات التغذوية السيئة، وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً أو انتقالياً أو موسمياً.

فانعدام الأمن الغذائى المزمن، هو انعدام طويل الأجل أو المتواصل ويمكن التنبوء به، وغالبا ما يكون نتيجة فترات طويلة من الفقر، أو عدم كفاية فرص الحصول على الموارد الانتاجية والمالية. أما انعدام الأمن الغذائى العابر أو المؤقت فهو انعدام قصير الأجل ومؤقت، ولا يمكن التنبؤ به نسبيا ويمكن أن يظهر فجأة. بينما انعدام الامن الغذائى الموسمي، يمكن التنبؤ به وهو لمدة محدودة ولكنه متكرر.

(2) المفاهيم المرتبطة بالتغذية [41]

الفجوة التغذوية: تعبر عن القصور فى مكونات التغذية المتمثلة فى مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد[42].

الأمان الغذائي: يشير مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائى للظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتسويق وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به صحياً ملائماً للاستهلاك. وتشير المنظمة أيضا أنه لم يعد كافياً أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشتمل على محتوى غذائى وافي باحتياجات الجسم، لكن يجب أيضا أن يكون آمناً للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم، وبالتالي فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعى وحتى وصوله للمستهلك النهائي.

الأمن التغذوي: يتحقق الأمن التغذوي عندما يقترن الحصول بشكل مأمون على نظام غذائي مغذّ على نحو ملائم ببيئة صحية وبخدمات ورعاية صحية وافيين لضمان حياة مفعمة بالنشاط والصحة لكافة أعضاء الأسرة. ويختلف الأمن التغذوي عن الأمن الغذائي لأنه يأخذ في عين الاعتبار ممارسات الرعاية المناسبة والصحة والنظافة إلى جانب الكفاية الغذائية.

متطلبات الطاقة الغذائية: كمية الطاقة الغذائية الضرورية للفرد اللازمة للحفاظ على وظائف الجسم والصحة والنشاط الطبيعي.

إمدادات الطاقة الغذائية: الأغذية المتوافرة للاستهلاك البشري المعبر عنها بكيلو سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم (كيلو سعرة حرارية/شخص/يوم).

ويشير إلى كمية الأغذية المتبقية للاستهلاك البشري بعد خصم كافة الاستخدامات غير الغذائية (الأغذية = إنتاج + واردات + السحب من المخازن – الصادرات – الاستخدامات الصناعية – علف الحيوانات – البذور – الفاقد – الإضافات إلى المخازن). ويشمل الفاقد الخسائر في المنتوجات القابلة للاستخدام الحاصلة على طول سلسلة التوزيع من بوابات المزارع (أو موانئ الاستيراد) إلى مستوى البيع بالتجزئة.

كفاية إمدادات الطاقة الغذائية: إمدادات الطاقة الغذائية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية.

الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية: الحد الأدنى من كمية الطاقة الغذائية للشخص الواحد الذي يعتبر مناسباً لتلبية الاحتياجات

41- الأمم المتحدة،2015، تقرير حالة أنعدام الأمن الغذائى في العالم.

42- كمال حوشين،2007،"إشكالية العقار الفلاحى وتحقيق الأمن الغذائى في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

من الطاقة كحد أدنى من مؤشر كتلة الجسم المقبول لدى الفرد الذي يقوم بنشاط جسدي خفيف. وعند الإشارة إلى إجمالي السكان، يكون الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية المتوسط المرجح للحد الأدنى من المتطلبات الغذائية لمجموعات العمر/الجنس المختلفة، ويعبر عنه بالكيلو سعرة حرارية للشخص في اليوم.

كيلو سعرة حرارية: وحدة قياس الطاقة، يساوي كيلو سعرة حرارية الواحد 1000 سعرة حرارية، في نظام الوحدات العالمي، وحدة الطاقة العالمية هي الجول. وكيلو سعرة حرارية واحدة = 4,184 كليو جولاً.

المغذيات الكبيرة والدقيقة: المغذيات الكبيرة هي البروتينات والنشويات والدهون المتوافرة لاستخدامها من أجل الطاقة. وتقاس بالجرام، بينما المغذيات الدقيقة هي الفيتامينات والمعادن وبعض المواد الأخرى التي يحتاج إليها الجسم بكميات قليلة، تقاس بالميليجرام أو الميكروجرام.

سوء التغذية: حالة فيزيولوجية غير طبيعية ناتجة عن استهلاك غير مناسب أو غير متوازن أو مفرط للمغذيات الكبيرة و/أو الدقيقة. ويشير مصطلح "سوء التغذية" على نطاق أوسع إلى كل من نقص التغذية (مشكلات النقص) والتغذية (مشكلات في الأنظمة الغذائية غير المتوازنة، مثل استهلاك عدد هائل من السعرات الحرارية فيما يتعلق بالمتطلبات مع أو من دون استهلاك منخفض من الأطعمة الغنية بالمغذيات الدقيقة)

نقص التغذية: حالة من عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأغذية طوال فترة تمتد على مدى سنة على الأقل، وتعرف بعدم كفاية مستوى المتناول من الأغذية لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية. كما يعرف أيضاً نقص أو قصور التغذية بأنه الحالة التي يكون فيها الاستهلاك الغذائي المعتاد للفرد غير كاف لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة طبيعية ونشطة وصحية.

قلة التغذية: تأتي نتيجة نقص التغذية و/أو نتيجة سوء الامتصاص و/أو سوء استخدام المغذيات المستهلكة نتيجة الإصابة المتكررة بالأمراض المعدية. وهي تشمل التقزم، والهزال، ونقص الوزن.

التقزم: انخفاض الطول بالنسبة إلى السن بحيث يشير إلى فترة أو فترات سابقة مطردة من نقص التغذية.

الهزال: انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول، وعادة بسبب فترة حديثة من الجوع الشديد أو المرض.

نقص الوزن: انخفاض الوزن بالنسبة إلى السن لدى الأطفال، وانخفاض مؤشر كتلة

الجسم عن 18.5 لدى البالغين، ما يشير إلى الوضع السائد الناجم عن عدم كفاية تناول الأغذية أو فترات سابقة من نقص التغذية أو تردي الحالة الصحية.

الإفراط في التغذية: عندما يفوق تناول الأغذية متطلبات الطاقة الغذائية باستمرار.

زيادة الوزن والسمنة: زيادة وزن الجسم مقابل الطول بشكل غير طبيعي نتيجة تكدس مفرط للدهون. ويُعرف زيادة الوزن بتراوح مؤشر كتلة الجسم بين 25 وما يقل عن الـ 30.

أما السمنة فتعرف ببلوغ مؤشر كتلة الجسم الـ 30 أو ما فوق.

التدخلات المراعية للتغذية: التدخلات المصممة لمعالجة المحددات الكامنة وراء التغذية (التي تتضمن الأمن الغذائي الأسري ورعاية الأمهات والأطفال وخدمات الرعاية الصحية الأولية) دون أن تشكل التغذية الهدف الأساسي بالضرورة.

الحالة التغذوية: الحالة الفيزيولوجية للفرد الناتجة عن العلاقة الموجودة بين تناول المغذيات والمتطلبات من جهة وقدرة الجسم على هضم وامتصاص واستخدام هذه المغذيات من جهة أخرى.

مؤشر كتلة الجسم: نسبة الوزن مقابل الطول وتحتسب كالأتي: الوزن كجم مقسوماً على الطول المربع بالمتر.

النمط الغذائى: توليفة السلع الاستهلاكية الغذائية التى تمثل هيكل الاستهلاك الغذائى لفئة اجتماعية معينه فى مقتصد معين.

تلوث المواد الغذائية: تشهد مشكلة تلوث المواد الغذائية تطورا خطيرا، يعرض سلامة العديد من السكان للأمراض، وترجع أسباب المشكلة في الأساس إلى الاستعمال المكثف للمبيدات السامة فى مكافحة الآفات، وإلى سوء تعبئة السلع الغذائية أو انتهاء مدة صلاحيتها للاستهلاك الأدمي.

الجوع: تعرف منظمة الأغذية والزراعة الجوع، بأنه الحرمان من الأغذية، أو نقص التغذية، على وجه التحديد كاستهلاك أقل من 1800 سعر حراري في اليوم، وهو الحد الأدنى الذي يحتاجه معظم الناس ليعيشوا حياة صحية ومنتجة. ويعني وجود أوجه قصور في أي أو كل ما يلي: الطاقة، البروتين، أو الفيتامينات والمعادن الأساسية.

ونقص التغذية ناتج عن عدم كفاية كمية الطعام من حيث الكمية أو الجودة، وسوء استخدام المواد المغذية بسبب العدوى أو الأمراض الأخرى، أو مزيج من هذه العوامل، والتي بدورها يسببها انعدام الأمن الغذائي للأسر، وعدم كفاية صحة الأم أو ممارسات رعاية الطفل، أو عدم كفاية الوصول إلى الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

انعدام الأمن الغذائي الحاد: يشير إلى محدودية فرص الحصول على الغذاء على مستوى الأفراد أو الأسر، بسبب النقص في المال أو الموارد الأخرى. وتقاس شدة انعدام الأمن الغذائي باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، وهو مؤشر قياسي عالمي وضعته منظمة الأغذية والزراعة. يقيس شدة انعدام الأمن الغذائي، بالاعتماد على ردود مباشرة بنعم أو لا على ثمانية أسئلة تتعلق بالحصول على الغذاء الكافي. يسأل فيه المشاركون عن التجارب المرتبطة بعدم القدرة على الحصول على الغذاء خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، سواء نقص الأموال أو الموارد الأخرى، أو بسبب قلق نحو عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من غذاء، أو إذا اضطروا إلى تخفيض نوعية أو كمية الأغذية التي يتناولونها، أو عدد الأيام كاملة دون تناول الغذاء.

شكل رقم (7) مؤشر إنعدام الأمن الغذائي الحاد

(3) المفاهيم المرتبطة بالإنتاج الزراعي

السلع الغذائية الأساسية: هى سلع ذات قيمة ونوعية محددة وطابع استراتيجى، الطلب عليها غير مرن بدرجات متفاوتة، بمعنى انخفاض قدرة المستهلك على التحول عنها الى سلع أخرى بديلة، وتمثل المقومات الأساسية لحياة الانسان واستمرارية نشاطه، وتستهلكها جميع الفئات بغض النظر عن المستوى الاجتماعى أو الاقتصادى، وتعتبر السلع التموينية جزءاً من السلع الأساسية التى تتكفل الدولة بتوزيعها بسعر أقل من السعر الحقيقى فى الأسواق سعياً الى الحفاظ على مستوى معين لحياه المواطنين، ومن ثم العمل على تأمين الاحتياج المحلى لها.

معامل التكثيف الزراعي: يعتبر التكثيف الزراعي أحد الأساليب المستخدمة للتوسع الرأسى فى الإنتاج من خلال زيادة الناتج من وحدة المساحة المزروعة[43]، ويكون التكثيف

43- معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، 1998، أثر سياسات التحرر الاقتصادى على التركيب المحصولى بجمهورية مصر العربية.

الزراعي باستخدام العديد من الأساليب أكثرها شيوعاً أُسلوب التحميل، ويعتمد على زراعة (تحميل) محصول ثانوى على محصول رئيسي خلال فترة من الوقت تضمن عدم وجود تعارض فى النمو بينهما، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على الاهتمام بعمليات الخدمة، واتباع برنامج متوازن لمكافحة الآفات والأمراض التى قد يتعرض لها المحصولين.

المقنن المائى: كمية المياه اللازمة لرى وحدة من المساحة المزروعة من محصول ما حتى يتم نضجه بما فى ذلك الفقد المائى نتيجة البخر والتسرب الذى يحدث فى قنوات الرى[44].

المساحة المحصولية: مساحة الأراضى المنزرعة بمختلف الحاصلات الحقلية والخضر فى مختلف المواسم الزراعية الثلاث (شتوى، صيفى، نيلى) والحدائق والأشجار والنخيل.

المساحة المنزرعة: هى المساحة المنزرعة فعلاً بالحاصلات الزراعية مؤقته أو مستديمة بدون تكرار أصناف الحاصلات التى تزرع بها أكثر من مرة على مدار السنة.

المتاح للاستهلاك: يتمثل بصفة رئيسية في الكميات المنتجة محلياً من تلك السلع مضافاً اليها الكميات المستوردة، ومطروحا منها الكميات المصدرة، فضلا عن التغير في كميات المخزون.

كمية المياه النقية المنتجة: هى كمية المياه النقية الصالحة للشرب المنتجة فعلياً خلال السنة مضافاً إليها كمية المياه التى تم تحويلها من المحطات الأخرى خلال نفس العام إن وجدت.

كمية المياه النقية المستهلكة: هي كمية المياه التي تم استخدامها في المنازل والمحلات التجارية والمصانع والورش والمصالح الحكومية والمرافق العامة وغيرها خلال سنة الإحصاء[45].

رابعاً: المفاهيم الأمنية المرتبطة بالأمن الغذائي [46]

يرتبط الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم الأمنية نعرض أهمها بإيجاز فيما يلي:

الأمن الاجتماعي: يرتبط الأمن الغذائي إرتباطا وثيقاً بالأمن الاجتماعى، فكل منهما يكون سبباً في إحداث الآخر، وانعدام أحدهما يؤدي إلى انعدام الآخر.

الأمن المائي: أهم محددات الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف ونقص الماء المهدد الرئيسي للأمن الغذائي.

الأمن البيئي: هناك ارتباط بين الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلجئون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعة.

44- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2017 النشرة السنوية لإحصاء الرى والموارد المائية.

45- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2015، النشرة السنوية لإحصاءات مياه الشرب والصرف الصحى.

46- رزيقة غراب، جامعة سطيف، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر

ملحق رقم (2): الملحق الاحصائي

ملحق رقم (1) : المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي ومؤشراته الفرعية على مستوى مناطق العالم خلال الفترة 2012-2016

البيان		2012	2013	2014	2015	2016
العالم	المؤشر العام	56.0	55.9	56.6	57.5	57.9
	مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	54.3	54.4	55.2	55.6	55.5
	مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)	57.2	56.8	57.4	58.8	59.9
	مؤشر جودة وسلامة الأغذية	57.2	57.3	58.0	58.6	58.5
آسيا والمحيط الهادئ	المؤشر العام	54.3	54.0	54.8	56.2	56.8
	مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	52.6	53.0	53.8	54.6	54.9
	مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)	56.2	55.0	55.8	57.9	58.8
	مؤشر جودة وسلامة الأغذية	53.5	53.8	54.5	55.5	55.7
أمريكا الوسطى والجنوبية	المؤشر العام	54.7	55.1	55.9	56.8	57.5
	مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	54.5	54.8	56.2	57.0	57.1
	مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)	53.7	54.1	54.5	55.7	57.0
	مؤشر جودة وسلامة الأغذية	57.8	58.4	58.9	59.5	59.9
أمريكا الشمالية	المؤشر العام	78.4	77.6	77.7	78.1	77.9
	مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	76.6	76.4	76.7	78.0	77.8
	مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)	78.5	77.1	77.2	77.0	76.6
	مؤشر جودة وسلامة الأغذية	82.7	81.6	81.5	81.6	81.6
أوروبا	المؤشر العام	75.0	74.5	74.6	74.6	75.6
	مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	75.8	75.5	75.8	75.8	75.9
	مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)	72.8	72.4	72.1	72.1	74.3
	مؤشر جودة وسلامة الأغذية	78.9	78.3	78.8	78.5	78.6
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	المؤشر العام	36.0	36.3	37.2	38.3	38.4
	مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	28.5	28.7	29.2	29.4	29.0
	مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)	43.1	43.4	44.5	46.6	47.0
	مؤشر جودة وسلامة الأغذية	35.2	35.8	37.1	38.1	38.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المؤشر العام	60.3	59.9	61.3	62.0	62.0
	مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	62.9	63.2	64.6	64.6	64.2
	مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)	57.8	56.7	58.4	59.8	60.5
	مؤشر جودة وسلامة الأغذية	60.4	60.1	61.0	61.3	60.1
مجلس التعاون الخليجي	المؤشر العام	71.6	71.7	72.5	72.9	73.3
	مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	81.8	82.2	82.5	82.3	82.2
	مؤشر توافر الأغذية (الإتاحة)	62.6	62.9	64.0	65.1	66.8
	مؤشر جودة وسلامة الأغذية	70.9	69.9	70.5	70.9	69.1

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

ملحق رقم (2): مؤشر نسبة التقزم فى الأطفال بالدول العربية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	%15.9	%15.9	%15.9	%15.9	%11.7
البحرين	%13.6	%13.6	%13.6	%13.6	%13.6
الأردن	%8.3	%8.3	%8.3	%7.8	%7.8
الكويت	%4.0	%4.3	%4.3	%4.3	%5.8
المغرب	%23.1	%14.9	%14.9	%14.9	%14.9
عمان	%9.8	%9.8	%9.8	%9.8	%9.8
قطر	%11.6	%11.6	%11.6	%11.6	%11.6

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
السعودية	%9.3	%9.3	%9.3	%9.3	%9.3
السودان	%37.9	%37.9	%38.3	%38.3	%38.2
سوريا	%27.5	%27.5	%27.5	%27.5	%27.5
تونس	%9.0	%9.0	%9.0	%10.1	%10.1
الأمارات	%6.7	%6.8	%6.8	%6.8	na
اليمن	%57.7	%57.7	%57.7	%46.6	%46.6

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

ملحق رقم (3): نقاط المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي على مستوى الدول العربية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	48.8	48.8	51.7	53.2	54.2
البحرين	69.2	69.0	69.6	70.5	69.9
الأردن	56.6	54.5	56.0	57.2	57.2
الكويت	74.8	75.2	75.0	74.2	74.5
المغرب	51.4	51.3	51.7	52.6	53.5
عمان	71.5	71.5	72.4	72.5	73.7
قطر	77.6	77.1	77.9	78.3	79.3
السعودية	70.3	69.2	70.6	71.5	71.8
السودان	32.4	31.9	35.0	35.3	35.9
سوريا	35.8	35.7	37.5	37.6	34.6
تونس	57.3	56.2	58.3	58.9	58.2
الأمارات	66.4	68.2	69.2	70.5	70.7
اليمن	35.8	34.6	38.9	36.5	32.2

بيانات كل من جيبوتى، والعراق، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والصومال غير متاحة.

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

ملحق رقم (4)::نقاط مؤشر تحمل تكاليف الغذاء على مستوى الدول العربية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	46.0	48.8	52.4	52.8	52.5
البحرين	77.7	78.7	79.0	79.3	78.9
الأردن	57.5	57.5	57.5	57.4	57.1
الكويت	86.3	86.6	85.9	84.7	84.2
المغرب	47.5	47.5	47.7	47.7	49.4
عمان	73.9	74.1	74.8	74.5	74.7
قطر	93.0	93.0	93.7	93.7	93.6
السعودية	76.0	76.4	76.5	76.6	76.6
السودان	23.6	23.5	26.5	26.5	26.0
سوريا	33.3	33.9	37.5	37.3	32.3
تونس	53.5	52.3	55.9	55.9	56.8
الأمارات	83.9	84.3	85.0	85.2	85.0
اليمن	38.1	37.9	41.6	41.6	37.7

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

ملحق رقم (5): نقاط مؤشر توافر الغذاء (الاتاحة) على مستوى الدول العربية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	51.7	49.3	52.5	55.2	57.1
البحرين	62.2	62.7	63.4	65.3	66.3
الأردن	57.2	52.0	55.2	58.2	58.3
الكويت	64.3	64.8	65.5	64.9	66.1
المغرب	53.8	53.6	53.7	55.8	56.2
عمان	70.1	70.3	71.2	71.9	74.6
قطر	63.7	62.6	63.3	64.1	66.5
السعودية	67.3	64.9	67.1	68.1	68.9
السودان	38.9	38.1	40.0	39.9	41.8
سوريا	38.2	37.1	36.5	36.9	36.8
تونس	59.9	58.6	60.0	61.3	57.9
الأمارات	48.1	51.8	53.4	56.2	58.4
اليمن	38.4	35.8	41.9	36.7	32.6

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

ملحق رقم (6): نقاط مؤشر جودة وسلامة الغذاء على مستوى الدول العربية خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	47.8	47.7	47.5	48.5	50.6
البحرين	67.0	62.1	62.7	62.9	57.2
الأردن	53.0	53.7	54.4	54.2	54.2
الكويت	74.7	75.0	74.0	73.7	73.7
المغرب	54.7	54.2	56.2	56.4	56.4
عمان	69.3	68.6	70.1	69.3	68.4
قطر	77.7	77.5	78.5	78.6	78.8
السعودية	64.0	62.9	65.2	68.0	68.0
السودان	36.2	35.9	42.5	44.6	44.5
سوريا	35.4	35.8	40.2	40.0	34.2
تونس	59.6	59.5	59.5	60.1	62.2
الأمارات	72.7	73.0	72.7	72.8	68.6
اليمن	23.2	23.0	23.8	23.4	17.5

المصدر: مستخلص من نتائج مؤشر الأمن الغذائى العالمى

ملحق رقم (7): إجمالي المساحات المزروعة بالأراضي القديمة والجديدة خلال الفترة 2012/2011-2016/2015

البيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
إجمالي المساحة المزروعة	8,799.4	8,954.3	8,916.5	9,095.7	9,101.2
الاراضى القديمة	6,019.4	6,182.5	6,082.2	6,155.7	6,147.6
الاراضى الجديدة	2,780	2,771.8	2,834.3	2,940.0	2,953.6

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011-2016/2015

ملحق رقم (8): إجمالي المساحات المحصولية بالأراضي القديمة والجديدة خلال الفترة 2012/2011-2016/2015

البيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
إجمالي المساحة المحصولية	15,565.3	15,490.1	15,689.6	15,637.1	15,800.6
الاراضي القديمة	11,638.8	11,661.5	11,657.9	11,602.8	11,687.7
الاراضي الجديدة	3,926.5	3,828.5	4,031.7	4,034.3	4,114.9

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011-2016/2015

ملحق رقم (9): المساحات المحصولية الف فدان للمجموعات الزراعية الرئيسية خلال الفترة 2012/2011 -2016/ 2015

البيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
مجموعة الحبوب	7,674.1	7,801.9	7,751.3	7,671.0	7,665.5
مجموعة البقوليات	119.7	125.0	105.6	95.7	98.3
مجموعة الالياف	343.5	290.1	376.0	248.3	144.1
مجموعة المحاصيل الزيتية	241.1	244.9	243.0	276.9	269.9
مجموعة المحاصيل السكرية	749.4	789.6	836.3	883.0	885.6
مجموعة الخضر	2,078.5	1,988.6	2,128.6	2,122.9	1,992.6
مجموعة الاعلاف	2,439.2	2,277.6	2,178.0	2,220.8	2,653.9
البصل	153.2	143.9	179.0	202.5	172.9
الثوم	29.2	22.1	26.1	29.9	30.6
الطبية والعطرية	70.2	61.4	71.0	75.9	81.6
الحدائق والنخيل	1,633.4	1,714.5	1,757.4	1,789.9	1,787.1
المحاصيل الاخرى	7.9	4.3	11.715	9.3	7.1
الاشجار الخشبية	25.4	25.6	25.1	10.5	11.3
اجمالى المساحة المزروعة	8,799.4	8,954.3	8,916.4	9,095.7	9,101.2
اجمالى المساحة المحصولية	15,565.3	15,490.1	15,689.6	15,637.1	15,800

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011-2016/2015

ملحق رقم (10): الانتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية ونسب الأكتفاء الذاتي خلال الفترة 2012-2016

	البيان	2012	2013	2014	2015	2016
القمح	الانتاج المحلى	8,795	9,460	9,280	9,608	9,345
	الاستهلاك المحلى	15,657	17,210	17,025	18,411	19,407
	الفجوة الغذائية	6,862-	7,750-	7,745-	8,803-	10,062-
	نسب الأكتفاء الذاتي	56.2	55.0	54.5	52.2	48.2
الأرز	الانتاج المحلى	5,675	5,911	5,724	5,467	4,818
	الاستهلاك المحلى	5,490	5,406	5,618	5,261	4,836
	الفجوة الغذائية	185	505	106	206	18-
	نسب الأكتفاء الذاتي	103.4	109.3	101.9	103.9	99.6
الذرة الشامية	الانتاج المحلى	6,876	8,094	7,957	8,060	7,803
	الاستهلاك المحلى	13,381	13,925	12,313	14,877	13,910
	الفجوة الغذائية	6,505-	5,831-	4,356-	6,817-	6,107-
	نسب الأكتفاء الذاتي	51.4	58.1	64.6	54.2	56.1

البيان		2012	2013	2014	2015	2016
الفول البلدى	الانتاج المحلى	141	158	134	120	119
	الاستهلاك المحلى	376	568	418	399	592
	الفجوة الغذائية	235-	410-	284-	279-	473-
	نسب الأكتفاء الذاتي	37.5	27.8	32.1	30.1	20.1
العدس	الانتاج المحلى	1	1	1	1	2
	الاستهلاك المحلى	68	66	64	65	99
	الفجوة الغذائية	67-	65-	63-	64-	97-
	نسب الأكتفاء الذاتي	0.015	0.015	0.016	0.015	0.020
البطاطس	الانتاج المحلى	4,758	4,265	4,611	4,955	4,113
	الاستهلاك المحلى	4,151	3,871	3,860	4,461	3,780
	الفجوة الغذائية	607	394	751	494	333
	نسب الأكتفاء الذاتي	114.6	110.2	119.5	111.1	108.8
السكر الخام	الانتاج المحلى	2,005	1,998	2,298	2,372	2,197
	الاستهلاك المحلى	2,900	3,000	3,040	2,991	2,720
	الفجوة الغذائية	895-	1,002-	742-	619-	523-
	نسب الأكتفاء الذاتي	69.1	66.6	75.6	79.3	80.8
الزيوت النباتية	الانتاج المحلى	730	919	855	438	132
	الاستهلاك المحلى	1,824	1,614	2,009	968	1,472
	الفجوة الغذائية	1,094-	695-	1,154-	530-	1,340-
	نسب الأكتفاء الذاتي	40.0	56.9	42.6	45.2	9.0

المصدر: جمعت وحسبت من نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011- 2016/2015

ملحق رقم (11): كمية الغذاء الصافي (ألف طن) من أهم سلع مجموعة الحبوب خلال الفترة 2012-2016

البيان		المتاح للاستخدام*	المتاح للاستهلاك					كمية الغذاء الصافي	
			غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الأنسان	(%) معامل الاستخراج	الغذاء الصافى
القمح	2012	15,657	-	204	-	3,131	12,322	%81.56	10,050
	2013	17,210	-	205	-	3,275	13,730		11,198
	2014	17,025	-	208	-	3,240	13,577		11,073
	2015	18,411	-	201	-	4,142	14,068		11,460
	2016	19,407	-	175	-	4,367	14,865		12,108
الأرز	2012	5,490	-	74	-	110	5,306	%68.5	3,635
	2013	5,406	-	85	-	108	5,213		3,571
	2014	5,618	-	82	-	169	5,367		3,676
	2015	5,261	-	70	-	1,026	4,162		2,851
	2016	4,836	-	81	-	290	4,465		3,036
الذرة الشامية	2012	13,381	6,845	30	392	863	5,251	%95.8	5,030
	2013	13,925	6,788	30	428	898	5,781		5,538
	2014	12,313	5,776	30	436	803	5,268		5,047
	2015	14,877	8,287	30	420	1,646	4,504		4,315
	2016	13,910	8,413	29	420	1,252	3,796		3,637

المصدر: جمعت وحسبت من تقرير الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2012-2016

ملحق رقم (12): كمية الغذاء الصافي (ألف طن) من أهم سلع مجموعة البقوليات خلال الفترة 2012-2016

البيان		المتاح للاستخدام*	المتاح للاستهلاك				كمية الغذاء الصافي	
			غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الأنسان	معامل الاستخراج (%)	الغذاء الصافى
الفول البلدى	2012	376	45	8	-	19	304	%95	289
	2013	568	68	7	-	28	465		442
	2014	418	50	6	-	21	341		324
	2015	399	48	6	-	40	305		290
	2016	592	71	6	-	59	456		433
العدس	2012	68	-	-	-	3	65	%96	62
	2013	66	-	-	-	3	63		60
	2014	64	-	-	-	3	61		59
	2015	65	-	-	-	7	58		56
	2016	99	-	-	-	10	89		85

المصدر: جمعت وحسبت من تقرير الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2012-2016

ملحق رقم (13):كمية الغذاء الصافي (ألف طن) من البطاطس خلال الفترة 2012-2016

البيان		المتاح للاستخدام*	المتاح للاستهلاك				كمية الغذاء الصافي	
			غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الأنسان	معامل الاستخراج (%)	الغذاء الصافى
البطاطس	2012	4,151	-	495	-	830	2,826	%89	2,515
	2013	3,871	-	483	-	886	2,502		2,227
	2014	3,860	-	462	-	884	2,514		2,237
	2015	4,461	-	542	-	1,004	2,915		2,594
	2016	3,780	-	472	-	851	2,457		2,187

المصدر: جمعت وحسبت من تقرير الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2012-2016

ملحق رقم (14):كمية الغذاء الصافي (ألف طن) من سلع مجموعة المحاصيل السكرية خلال الفترة 2012-2016

البيان		المتاح للاستخدام*	المتاح للاستهلاك				كمية الغذاء الصافي	
			غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الأنسان	معامل الاستخراج (%)	الغذاء الصافى
سكر القصب	2012	1,751	-	-	-	18	1,733	%100	1,733
	2013	1,891	-	-	-	19	1,872		1,872
	2014	1,693	-	-	-	17	1,676		1,676
	2015	1,484	-	-	-	15	1,469		1,469
	2016	1,247	-	-	-	12	1,235		1,235
سكر البنجر	2012	1,149	-	-	-	11	1,138	%100	1,138
	2013	1,109	-	-	-	11	1,098		1,098
	2014	1,347	-	-	-	13	1,334		1,334
	2015	1,507	-	-	-	15	1,492		1,492
	2016	1,473	-	-	-	15	1,458		1,458

المصدر: جمعت وحسبت من تقرير الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2012-2016

ملحق رقم (15):كمية الغذاء الصافي (ألف طن) من الزيوت النباتية خلال الفترة 2012-2016

البيان		المتاح للاستخدام*	المتاح للاستهلاك					كمية الغذاء الصافي	
			غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الأنسان	(%) معامل الاستخراج	الغذاء الصافى
الزيوت النباتية	2012	1,824	-	-	617	-	1,207	%100	1,207
	2013	1,614	-	-	702	-	1,530		1,530
	2014	2,009	-	-	666	19	1,324		1,324
	2015	968	-	-	278	9	681		681
	2016	1,472	-	-	632	15	825		1,449

المصدر: جمعت وحسبت من تقرير الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2012-2016

ملحق رقم (16): كمية الغذاء الصافي (ألف طن) من مجموعة المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2012-2016

البيان		المتاح للاستخدام*	المتاح للاستهلاك					كمية الغذاء الصافى
			غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الأنسان	
اللحوم الحمراء	2012	1,052	-	-	-	-	1,052	766
	2013	1,118	-	-	-	-	1,118	817
	2014	1,223	-	-	-	23	1,200	878
	2015	1,407	-	-	-	28	1,379	1,008
	2016	1,168	-	-	-	27	1,316	918
اللحوم البيضاء	2012	1,072	-	-	-	-	1,072	748
	2013	1,237	-	-	-	-	1,237	862
	2014	1,322	-	-	-	27	1,295	903
	2015	1,385	-	-	-	28	1,357	947
	2016	1,343	-	-	-	27	1,316	918
الأسماك	2012	1,687	-	-	-	169	1,518	850
	2013	1,666	-	-	-	167	1,499	839
	2014	2,041	-	-	-	204	1,834	1,029
	2015	1,795	-	-	-	180	1,615	904
	2016	1,970	-	-	-	197	1,773	993

المصدر: جمعت وحسبت من تقرير الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2012-2016

ملحق رقم (17): متوسط نصيب الفرد من أهم سلع مجموعة الحبوب خلال الفترة 2012-2016

البيان		متوسط نصيب الفرد				
		كجم/سنة	جرام/يوم	عدد كالورى/اليوم	جرام بروتين/اليوم	جرام دهون/اليوم
القمح	2012	121.7	333.4	1167	39.4	4.3
	2013	132.3	362.5	1269	42.8	4.7
	2014	127.5	349.3	1223	41.2	4.5
	2015	128.8	352.9	1235	41.6	4.6
	2016	133.0	364.4	1275	43.0	4.7
الذرة الشامية	2012	60.9	166.8	614	13.0	4.3
	2013	65.4	179.2	659	14.0	4.7
	2014	58.1	159.2	586	12.4	4.1
	2015	48.5	132.9	489	10.4	3.5
	2016	40.0	109.6	403	8.5	2.8

البيان		متوسط نصيب الفرد				
		كجم/سنة	جرام/يوم	عدد كالورى/اليوم	جرام بروتين/اليوم	جرام دهون/اليوم
الارز	2012	44	120.5	425	8.9	0.8
	2013	42.2	115.6	408	8.6	0.8
	2014	42.3	115.9	409	8.6	0.8
	2015	32	87.7	310	6.5	0.6
	2016	33.4	91.5	323	6.8	0.6

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية. تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

ملحق رقم (18): متوسط نصيب الفرد من أهم سلع مجموعة الدرنات خلال الفترة 2010-2016

البيان		متوسط نصيب الفرد				
		كجم/سنة	جرام/يوم	عدد كالورى/اليوم	جرام بروتين/اليوم	جرام دهون/اليوم
البطاطس	2012	30.5	83.6	61	1.3	0.1
	2013	26.3	72.1	53	1.2	0.1
	2014	25.8	70.7	52	1.1	0.1
	2015	29.2	80.0	58	1.3	0.1
	2016	24.0	65.8	48	1.1	0.1

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية. تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

ملحق رقم (19):متوسط نصيب الفرد من أهم سلع مجموعة السكر الخام خلال الفترة 2010-2016

البيان		متوسط نصيب الفرد				
		كجم/سنة	جرام/يوم	عدد كالورى/اليوم	جرام بروتين/اليوم	جرام دهون/اليوم
سكر قصب	2012	21.0	57.5	221	-	-
	2013	22.1	60.5	233	0.0	0.0
	2014	19.3	52.9	204	-	-
	2015	16.5	45.2	174	-	-
	2016	13.6	37.3	144	-	-
سكر بنجر	2012	13.8	37.8	146	-	-
	2013	13.0	35.6	137	0.0	0.0
	2014	15.4	42.2	162	-	-
	2015	16.8	46.0	177	-	-
	2016	16.0	43.8	169	-	-
اجمالى مجموعة المحليات*	2012	38.3	104.9	399	-	-
	2013	38.2	104.6	398	0.0	0.0
	2014	37.8	103.6	395	-	-
	2015	36.5	100.0	380	-	-
	2016	32.5	89.1	340	-	-

*المحليات تشمل سكر القصب وسكر البنجر والجلوكوز والهاي فركتوز وعسل النحل والعسل الأسود

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية. تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

ملحق رقم (20): متوسط نصيب الفرد من أهم سلع مجموعة الزيوت النباتية خلال الفترة 2010-2016

البيان		متوسط نصيب الفرد				
		كجم/سنة	جرام/يوم	عدد كالورى/اليوم	جرام بروتين/اليوم	جرام دهون/اليوم
اجمالى مجموعة الزيوت النباتية	2012	14.6	40.0	360	-	40.0
	2013	18.1	49.5	446	0.0	49.5
	2014	15.2	41.6	376	-	41.6
	2015	7.6	13.8	187	-	20.8
	2016	16.0	43.7	394	-	43.7

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية. تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

ملحق رقم (21):متوسط نصيب الفرد من أهم سلع مجموعة الحيوانية خلال الفترة 2010-2016

البيان		متوسط نصيب الفرد				
		كجم/سنة	جرام/يوم	عدد كالورى/اليوم	جرام بروتين/اليوم	جرام دهون/اليوم
اللحوم الحمراء	2012	9.2	25.1	43	4.7	2.6
	2013	9.7	26.5	46	5.0	2.8
	2014	10.1	27.6	46	5.3	2.8
	2015	11.4	31.1	51	5.8	3.1
	2016	9.2	25.1	42	4.7	2.6
اللحوم البيضاء	2012	9.1	24.8	41	4.7	3.1
	2013	10.3	28.1	47	5.4	3.5
	2014	10.5	28.7	48	5.6	3.5
	2015	10.6	29.0	48	5.6	3.5
	2016	10.0	27.4	45	5.3	3.4
الأسماك	2012	10.3	25.2	27	5.4	0.6
	2013	9.9	27.1	25	5.1	0.5
	2014	11.9	32.6	31	6.2	0.7
	2015	10.2	27.9	26	5.3	0.6
	2016	10.9	29.9	28	5.7	0.6

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية. تقرير الميزان الغذائي، أعداد مختلفة،2012-2016

المراجع

مراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم الغيطاني، 2016، صدمات التحول: الأمن الغذائي في مصر وقت برنامج الإصلاح الاقتصادي، العدد 29، الملف المصري، تحديات تحقيق الامن الغذائي في مصر، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
2. أحمد أبو اليزيد، 2004، السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية.
3. الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي،2016.
4. الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، 2015، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائى في العالم.
5. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من أهم السلع الصناعية (ق.ع، ق.خ)، القاهرة.
6. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2015، النشرة السنوية لإحصاءات مياه الشرب والصرف الصحى .
7. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016، منظومة الدعم الغذائي، القاهرة.
8. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات مياه الشرب والصرف الصحى، أعداد مختلفة، 2012-2017.
9. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لآسعار المستهلكين، أعداد مختلفة، 2013-2016.
10. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2017.
11. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فبراير 2017، دراسة اقتصاديات الامن الغذائي في مصر خلال الفترة (2006-2015)، القاهرة
12. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2017 النشرة السنوية لإحصاء الرى والموارد المائية.
13. أنورمحمود النقيب، أكتوبر 2009، تفعيل دور البنوك التجارية في تمويل وتنمية قطاع الزراعة في مصر، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة.
14. تقارير الصندوق الدولى للتنمية: سنوات مختلفة من 2004 حتى 2017.
15. جامعة الدول العربية، 1970، قرار 2635 بتاريخ 1970/3/11 بإنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
16. جامعة الدول العربية ، الخطة التنفيذية الإطارية للأمن الغذائى العربى (المرحلة الأولى 2011-2016)
17. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي.
18. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2015، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي.
19. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي.
20. جلال عبد الفتاح قطب الملاح (دكتور) وآخرون، 1995، دراسة اقتصادية لأهم العوامل المؤثرة فى تنظيم وإدارة المخزون الإستراتيجى القمحى المصرى، المؤتمر الرابع للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة.

21. خيرية عبد الفتاح عبد العزيز، 1995، علاقة نظام سعر الرف بنسب الاكتفاء الذاتي، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية التجارة قسم الاقتصاد.
22. رزيقة غراب، جامعة سطيف، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
23. سوزان عبد المجيد أبو المجد، 2006، أثر سياسة التحرر الاقتصادي على أربحية محاصيل الحبوب الغذائية الرئيسية في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.
24. عزة إبراهيم عمارة، أشرف كمال، أكتوبر 2009، الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المصرية في ضوء أهم المتغيرات المعاصرة، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة.
25. عنان فاطمة الزهراء،2010 " التكامل العربى الزراعى كاستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائى، ملتقى دولى حول الانتاج الزراعى ورهان الأمن الغذائى ، جامعة عنابة،الجزائر.
26. فوزية غربى،2010 "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائى حالة الجزائر"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
27. كمال حوشين،2007،"إشكالية العقار الفلاحى وتحقيق الأمن الغذائى في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
28. مجلس الوزراء ، مركز دعم واتخاذ القرار،تكلفة الجوع فى مصر،القاهرة،مايو 2013 ص28
29. محمد رفيق حمدان، 1999،" الأمن الغذائى نظرية ، نظام وتطبيق"، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولي.
30. معهد التخطيط القومي، 2016، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (265)، نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع في مصر.
31. معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، 1998، أثر سياسات التحرر الاقتصادى على التركيب المحصولى بجمهورية مصر العربية.
32. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي".
33. معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية، تقرير مؤشر الجوع العالمي، أعداد مختلفة، 2012-2016
34. منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، 2013، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما.
35. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): الخطة المتوسطة للفترة 2018-2021، وبرنامج العمل والميزانية للفترة (2018-2021).
36. نشوى التطاوى وآخرون، 2010، دراسة اقتصادية لأثر سياسات دعم السلع التموينية على الدعم في مصر، مجلة البحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ.

37. وزارة البيئة، تقرير حالة البيئة، جمهورية مصر العربية 2016
38. وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام 2017/2016
39. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، 2012/2011- 2016/2015.
40. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2012/2011- 2016/2015.
41. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، احصاء الثروة الحيوانية، أعداد مختلفة، 2012-2017.
42. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس البحوث الزراعية والتنمية،استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030.
43. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، 2017/2016 بيانات غير منشورة.
44. يوسف عبد الكريم، 2014، دراسة متأنية في ظاهرة التعدي على الرقعة الزراعية في مصر– الأسباب والسلبيات وطرق علاج المشكلة، ندوة " التعدي على الأراضي الزراعية– الأسباب– الآثار– وسبل المواجهة"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة

الموقع الالكترونية:

1. الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري www.mpmar.gov.eg
2. الموقع الالكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة www.fao.org
3. الموقع الالكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعيةwww.aoad.org
4. الموقع الالكتروني لبنك الطعام المصرى www.egyptianfoodbank.com
5. الموقع الالكترونى للأمم المتحدة، www.un.org
6. الهيئة القومية لسلامة الغذاء. http://www.nfsa.gov.eg:
7. بوابة الأهرام بتاريخ 17 نوفمبر 2017

معهد التخطيط القومي تقاطع صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر
www.inplanning.gov.eg
INP.Technicaloffice@gmail.com
Phone:22627840 - 22629225